

الأكاديمية الليبية / طرابلس
مدرسة العلوم الإنسانية
قسم الجغرافيا

المناطق المتخلفة داخل مدينة طبرق (دراسة في التخطيط الحضري)

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الدرجة العالية " الماجستير " في الجغرافيا

إعداد الطالب
مستور سالم علي

أشرف الدكتور
أبو القاسم محمد العزابي

العام الدراسي 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في
الأرض تتخذون من سهولها قصوراً وتنحتون الجبال بيوتاً فاذكروا آلاء
الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾

بسم الله
العزيز
الجليل

الآية (74) سورة الأعراف

الإهداء

أنقلتي في رحلتي الدراسية ظروف كادت أن تثنييني عن استكمالها إلا أنني
كنت أرى في إتمامها أمنية أسرة فاضلة أحببت أن يتعلم أبنائها وعلمتني الصبر
والثابرة في سبيل ذلك فكان لزاماً علي تحقيقها وفاء لها وعرفاناً بأفضالها علي

إلى والديّ الكريمين و إلى جميع أفراد عائلتي

وإلى أساتذتي في جميع مراحل تعليمي

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين استفتاحاً باسمه واسترشاداً بهديه وأصلي وأسلم على سيد الكائنات عليه أفضل الصلاة والسلام . لما كان الشكر حقاً وواجباً على بما أفاء الله تعالى علي من نعم فإنني أتوجه بتحية شكر وتقدير إلى الدكتور: أبو القاسم محمد العزابي اعترافاً بتفضله قبول الإشراف على هذه الرسالة ورعايتها أداء وتوجيهاً منذ بدايتها وحتى إعدادها بصورتها النهائية فجزاه الله عني خيراً وحفظه لطلاب العلم والمعرفة كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذين الفاضلين: الدكتور علي عياد بن حامد والدكتور مولود علي المقطوف على قبولهما مناقشة هذا البحث كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء هيئة التدريس بقسم الجغرافيا بالأكاديمية وإلى زملائي الطلبة بالقسم الذين كانوا الأهل في غياب الأهل وإلى جميع أفراد عائلتي .

وخالص الشكر إلى أسرة العمل بمكتبة جامعة بنغازي ، وجامعة عمر المختار ، وإلى موظفي الشركة العامة للمياه بطبرق ، وموظفي السجل المدني ، ومكتب التخطيط العمراني ، ومكتب التعليم ومحطة الأرصاد ، وإلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة راجياً من الله أن يكون ذلك في ميزان حسناتهم.

الباحث

المستخلص

ظهرت المناطق المتخلفة والعشوائية في العديد من مدن العالم التي مرت بمرحلة الهجرة السريعة من الأرياف إلى المدن ، وبالذات عند ظهور عوامل اقتصادية حادة كتطور المدن وتخلف الريف وتقلص الحاجة إلى اليد العاملة في الزراعة وإحلال الآلة محلها ، وظهور نشاط اقتصادي بالمدن أدى إلى هجرة الأيدي العاملة إليها ، وقد مرت المدن الليبية بذلك خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي ، و غطت مثل هذه الأحياء مناطق شاسعة داخل المدن إلا أنه خلال السياسات المختلفة التي طبقت وما صاحب ذلك من برامج تنفيذية تم القضاء على الكثير منها ، حيث تناولت هذه الدراسة المناطق المتخلفة في مدينة طبرق في ضوء ما سمحت به المعلومات والمصادر المتوفرة وما تم جمعه من الدراسة الميدانية ، وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من الحقائق رسمت الخطوط العامة لهذه المناطق المتخلفة عمرانياً بكافة أنماطها مما يساعد في التعرف على المشاكل التي تعاني منها وكيفية التعامل معها كي تتكامل بيئتها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية ، ولكي نصل إلى الأسلوب السليم للتعامل مع هذه المناطق ، فقد أوضحت الدراسة تعدد مفهوم التخلف العمراني من عدة زوايا لمداخل مختلفة كالمدخل ، الاجتماعي ، والاقتصادي ، والهندسي ، وزاوية الشرعية القانونية ، والتي اتفقت على أن المناطق المتخلفة هي المناطق غير الصالحة للسكن ، كما بينت الدراسة أهم المعايير والخصائص العامة للمناطق المتخلفة ، وبينت الدراسة أن المواد المستخدمة في البناء هي مواد ضعيفة غير قادرة على مقارعة العوامل الطبيعية من الرياح والأمطار والرطوبة ، كما وبينت الدراسة أن الزيادة الطبيعية والهجرة وزيادة حجم الأسرة ساهمت في زيادة وتيرة البناء العشوائي داخل مدينة طبرق كما أشارت الدراسة إلى تطور وزيادة مساحة المدينة خلال أربع مراحل دون أن يشمل هذا التطور المناطق المتخلف .

ت	المحتوى	رقم الصفحة
1.	الآية	أ
2.	الإهداء	ب
3.	الشكر والتقدير	ت
4.	تمهيد	ث
5.	الفهرس	ج
الإطار النظري		
6.	المقدمة	1
7.	مشكلة الدراسة	2
8.	تساؤلات الدراسة	3
9.	أسباب اختيار الموضوع	4
10.	أهداف الدراسة	4
11.	فرضيات الدراسة	6
12.	منهجية الدراسة	6
13.	أدوات الدراسة	7
14.	حدود الدراسة	7
15.	الدراسات السابقة	8
16.	التعريفات الإجرائية	12
17.	الصعوبات التي واجت الطالب	13
الفصل الأول المناطق المتخلفة		
18.	مفهوم المناطق المتخلفة	13
19.	خصائص المناطق المتخلفة	16
20.	معايير التخلف العمراني	20
21.	تصنيف الأحياء المتخلفة	21

25	عوامل تداعي وتخلف العمران الحضري	22.
30	الأثار السلبية الناتجة عن وجود المناطق المتخلفة	23.
31	المناطق المتخلفة في بعض الدول العربية النفطية	24.
	الفصل الثاني الخصائص الطبيعية لمنطقة الدراسة	25.
36	الموقع الجغرافي والفلكي	26.
37	موضع المدينة	27.
39	المناخ	28.
48	الموارد المائية	29.
51	التربة	30.
52	النبات الطبيعي	31.
	الفصل الثالث الخصائص البشرية لمنطقة الدراسة	32.
55	تمهيد	33.
55	تطور حجم السكان ونموهم في منطقة الدراسة	34.
57	الزيادة الطبيعية	35.
61	الزيادة غير الطبيعية	36.
65	التركيب السكاني	37.
66	التركيب العمري	38.
70	التركيب النوعي	39.
72	التركيب الإقتصادي	40.
75	حجم الأسره	41.
	الفصل الثالث الرابع نشأة المدينة وتطورها	
79	النشأة	42.
80	طبرق عبر التاريخ	43.
83	مراحل التطور العمراني للمدينة	44.

83	المرحلة الأولى (1966-1973)	45.
83	المرحلة الثانية (1974-1990)	46.
85	المرحلة الثالثة (1991-2003)	47.
86	المرحلة الرابعة (2004-2010)	48.
87	التوسع المكاني للمدينة	49.
89	توسع المساحة المبنية	50.
89	تطور استعمالات الأرض داخل مدينة طبرق	51.
89	أولاً الإستعمال السكني	52.
92	ثانياً الإستعمال التعليمي	53.
94	ثالثاً الإستعمال الصناعي	54.
96	رابعاً استعمالات الأرض الصحية	55.
98	خامساً الإستعمال التجاري	56.
101	سادساً الإستعمال الديني	57.
102	سابعاً خدمات الطرق	58.
106	ثامناً الإستعمال الترفيهي	59.
109	تاسعاً الإستعمال الإداري	60.
الفصل الخامس الخصائص الاجتماعية والإقتصادية والعمرانية للمناطق المتخلفة		
112	أولاً مجالات الدراسة	61.
114	ثانياً الخصائص الاجتماعية والإقتصادية	62.
114	الحالة الاجتماعية	63.
115	الهجرة	64.
116	الحالة التعليمية	65.
119	مهنة رب الأسرة	66.
120	الدخل الشهري لرب الأسرة	67.

122	عدد أفراد الأسرة	68.
123	كثافة إشغال المسكن	69.
124	ثالثاً الخصائص العمرانية	70.
124	مساحة الوحدات السكنية	71.
125	ارتفاع المبنى	72.
126	عمر المبنى	73.
127	مادة البناء	74.
130	تحويل المبنى	75.
131	مصدر تمويل البناء	76.
131	نوع البناء	77.
132	أسباب تدهور المباني السكنية	78.
133	رابعاً الخدمات داخل الأحياء السكنية	79.
133	أولاً الخدمات الإجتماعية	80.
133	الخدمات التعليمية	81.
135	الخدمات الصحية	82.
135	الخدمات الدينية	83.
136	الخدمات الترفيهية والرياضية	84.
136	ثانياً خدمات البنية التحتية للمناطق المتخلفة	85.
136	خدمات المياه	86.
136	الإتصالات الهاتفية	87.
136	شبكة تصريف مياه الأمطار	88.
137	شبكة الصرف الصحي	89.

139	خدمات الكهرباء	90.
139	الطرق الداخلية للمناطق المتخلفة	91.
141	خامساً الخدمات الإقتصادية للمناطق المتخلفة	92.
142	سادساً تقدير مستوى تخلف الأحياء السكنية والحلول اللازمة لها	93.
159	التوصيات	94.
156	النتائج	95.
164	الخاتمة	96.
166	المراجع	97.
173	الملاحق	98.

فهرس الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	ت
41	المتوسط الشهري والمعدل السنوي لدرجات الحرارة العظمى والصغرى 1991-2009	1
43	النسب المئوية لاتجاهات الرياح في مدينة طبرق للفترة 1991-2009	2
45	متوسط كمية الأمطار في مدينة طبرق للفترة من 1991-2009	3
47	المتوسط الشهري والمعدل السنوي لرطوبة النسبية 1991-2009	4
56	تطور عدد سكان مدينة طبرق ونسبتهم إلى إقليم البطنان حسب التعدادات 1964-1973-1984-1995-2006	5
59	معدل المواليد في منطقة الدراسة خلال السنوات (1984-1995-2006)	6
60	معدل الوفيات في منطقة الدراسة خلال السنوات (1984-1995-2006)	7
63	أعداد الداخلين والمغادرين الى منطقة الدراسة	8

64	الهجرة الداخلية من وإلى مدينة طبرق 2001 - 2010	9
68	فئات أعمار السكان بمنطقة الدراسة للعام (1973)	10
69	فئات أعمار السكان بمنطقة الدراسة للعام (1984)	11
69	فئات أعمار السكان بمنطقة الدراسة للعام (1995)	12
69	فئات أعمار السكان بمنطقة الدراسة للعام (2006)	13
71	نسبة النوع لسكان منطقة الدراسة (1973-2006)	14
72	التركيب الإقتصادي لسكان مدينة طبرق (73-84-95-2006)	15
74	توزيع السكان العاملين اقتصادياً (73-84-95-2006)	16
76	عدد الأسر وتطورها للفترة من (1964-2006)	17
88	توسع مساحة المدينة للفترة (1966-2012)	18
91	تطور استعمال الأرض في مدينة طبرق (1966-2012)	19
92	استعمالات الأرض المقترحة لسنة 2010	20
96	أنماط الأنشطة الصناعية لعام 2012	21
100	مساحة الأنماط التجارية 2012	22
105	أطوال ومساحة الطرق حسب أنماطها 2012	23
112	عدد المساكن في المناطق المتخلفة	24
114	جنس رب الأسرة لمجتمع الدراسة	25
115	الحالة الاجتماعية للسكان	26
116	مكان ميلاد رب الأسرة	27
117	المستوى التعليمي لإرباب الأسر	28
118	المستوى التعليمي لجميع أفراد الأسرة	29
119	مهنة رب الأسرة	30
120	الدخل الشهري لأسرة مجتمع الدراسة	31
121	الدخل الشهري لباقي أفراد الأسرة في مجتمع الدراسة	32

122	عدد أفراد الأسرة	33
123	عدد الأسر الساكنة في المسكن	34
125	مساحة الوحدات السكنية الكلية والمسقوفة وحصة الفرد منها	35
126	أنماط المساكن في منطقة الدراسة	36
129	عمر المسكن	37
129	مواد البناء المستخدمه	38
130	الحالة الإنشائية للمسكن	39
132	وجود أرتداد بالمسكن	40
133	مصدر التمويل	41
134	نوع البناء	42
134	أسباب تدهور المباني السكنية	43
135	عدد الطلبة والمدارس وعدد الفصول والمعلمين وحصة الطالب من المساحة التعليمية	44
136	مسافة الوصول إلى المدرسة	45
139	خدمات البنية التحتية المتوفرة في الحي	46
139	بدائل الصرف الصحي	47
143	الخدمات الاقتصادية في الأحياء السكنية	48
144	تقييم البيئة السكنية والبيئة المحيطة بها إلي مستويات	49
145	تقييم البيئة السكنية للأحياء السكنية القديمة	50
146	تقييم البيئة العامة للمناطق المتخلفة	51

فهرس الأشكال

ت	اسم الشكل	رقم الصفحة
1	موقع مدينة طبرق	38

25	المتوسط الشهري والمعدل السنوي لدرجات الحرارة العظمى والصغرى بمنطقة الدراسة للفترة (1991-2009)	2
43	ورد الرياح لمنطقة الدراسة	3
46	متوسط كمية الأمطار بالمليمتر للفترة من (1991-2009)	4
59	معدل الموالييد في منطقة الدراسة	5
61	معدل الوفيات في منطقة الدراسة	6
84	مراحل التطور العمراني لمدينة طبرق	7
113	المناطق المتخلفة عمرانياً داخل مدينة طبرق	8
116	مكان ميلاد رب الأسرة	9
124	عدد الأسر في المسكن	10
127	تطور النمو العشوائي (1964 - 1990)	11
128	تطور النمو العشوائي (2007 - 2012)	12
131	تردي حالة المسكن بسبب ضعف مواد البناء	13
140	رداءة خدمات البنية التحتية	14
142	رداءة خدمات الطرق في الأحياء المتخلفة	15

مقدمة :

يعد تطور المدينة واتساع رقعتها الجغرافية نتاجاً لنموها خلال أجيال متعاقبة من البناء والتشييد والانتقال من مركزها (نواتها الأولى) نحو الأطراف حيث يظهر للعيان التدرج التاريخي (مراحل التطور العمراني للمدن) من القديم إلى الحديث والأحدث، ولكل حقبة زمنية خصائصها وسماتها التي تترك بصماتها على المظهر العمراني للمدن، فالمدينة تتكون وتتشكل وتقوى وتضعف ويطل فجرها وتغرب شمسها، وهي خلال هذه التغيرات تسجل سير الأحداث على جدران مبانيها وفي منعطفات طرقها وشوارعها لتكون شواهد على ما حدث بها من تبدلات وتطورات⁽¹⁾، أنماطها العمرانية عبارة عن لوحة (موزايك) تعكس تأريخ المدينة وإقليمها وتطورها الاقتصادي والسياسي والحضاري والموجود العمراني فيها عبارة عن شواهد تأريخية تحكي للأجيال القادمة قصة المدينة وتأريخ صراعها مع الزمن، حيث تتدهور أجزاء مهمة في المناطق الحضرية وتفقد حيويتها وفعاليتها وكفاءتها الوظيفية وتكون عالة على المدينة. وتمتد آثارها الضارة إلى بقية أجزاء المدينة فتشكل خطراً عليها وتسبب إلى المنظر العام للمدينة وتكون مصدراً هاماً في تصدير أنواع الجريمة المختلفة إلى كافة أرجاء المجتمع الأمر الذي جعل مستويات الدولة كافة توجه اهتماماً خاصاً بهذه المناطق محاولة القضاء على بؤر الفساد والجريمة والعنف التي تنطلق من هذه المناطق، حيث لم تعد تمثل مشكلة عمرانية فحسب بل إنها مشكلة اجتماعية واقتصادية وأمنية تهدد مجتمع المدينة. لذا لابد من مواجهة مشكلة التخلف العمراني ومعالجتها حتى لا تمتد آثارها إلى بقية أجزاء المدينة، وعلى أن تبدأ بدورة تطويرية جديدة لحياة حافلة⁽²⁾. لذا تحظى المناطق المتخلفة باهتمام المخططين والمهتمين

(1) زين العابدين علي صفر، التخطيط الحضري مدخل عام، دار صفاء، الأردن، 2004، 38.

(2) علي فهمي، العشوائيات والحياة الاجتماعية، داراً لتحرير للطبع والنشر، القاهرة، 2001 ص 27.

بشؤون المدينة من أصحاب التخصصات المختلفة والتي يتزايد الاهتمام بها وخاصة من جانب الجغرافيين والمخططين ، حيث يتم التعمق في دراسة هذه الظاهرة وما طرأ عليها من تغيرات هيكلية واجتماعية وسكانية واقتصادية على تلك المناطق والعمل على التقدير الصحيح لطبيعة مشكلاتها ، ثم مرحلة وضع الإطار العام لسياسات التطوير والمعالجة والارتقاء بهذه المناطق المتخلفة والعمل على تنمية هذه المناطق للقضاء على هذه الظاهرة (1).

ويظهر التخلف بوضوح داخل النسيج العمراني في مدينة طبرق والذي يعد أكبر المشكلات التي فرضت نفسها على مجتمع المدينة ومظهرها العمراني نظراً لما تمثله ظاهرة المناطق المتخلفة من مشكلة متشعبة عمرانياً واجتماعياً واقتصادياً طرحت نفسها والتي تمس فئات عديدة من السكان . كما أن هذه الظاهرة في تزايد مستمر وهي بحاجة إلى دراسة وتحليل ومعالجة ، وهو موضوع دراستنا ضمن فصولها الخمسة .

1- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تعد المناطق المتخلفة في المدن المختلفة في العالم وخاصة في الدول النامية إحدى مشكلات العمران الناتجة عن عناصر سلسلة تبدأ بالنمو المتزايد للسكان عن النمو العمراني المخطط ، وما ينتج عن هذا الفرق بين المتغيرين (السكان والعمران) من تكديس سكاني كبير داخل المناطق المخططة أو القديمة ، ومن ثم لا يجد سكان هذه المناطق سوى الخروج عن التخطيط إما بتغيير شكل المبنى ونمطه من أجل تغطية حاجة الزيادة السكانية ، أو الخروج والزحف على الأرض المجاورة وفي نمط سكني وسكاني غير مخطط وإهمال الصيانة والتمسك بالمبنى بالرغم من انتهاء العمر الافتراضي لمواد البناء المستخدم فيه ، كما أن بعض هذه المناطق تم إنشاؤها في غفلة من التخطيط الحكومي ما نتج عنها من مشكلات عمرانية وسكانية واقتصادية

(1) اشرف عبده، المناطق المتدهورة في مدينة الجيزة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى قسم الجغرافيا كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 2001 ، ص 2.

واجتماعية ، وتكون مجتمع لا يحكمه أي تخطيط بل تحكمه ثقافة الفقر وأزمة السكن ونقص خدمات المرافق الحضرية الضرورية .

وإن مدينة طبرق واحدة من المدن الليبية القديمة ، حيث شهدت نمواً عمرانياً متدهوراً وخاصةً في المناطق المركزية من المدينة وأطرافها ، وكان لعامل الزمن والزيادة السكانية وافتقار المدينة إلى التخطيط الاقتصادي والاجتماعي أثر بشكل كبير في تدهور الكثير من الموجود العمراني للمناطق القديمة ، وهذه الدراسة قد تكون معانةً للمخططين من أجل الوقوف على الكثير من الحقائق التي تميز هذه المناطق المتخلفة عن غيرها في المدينة من أجل وضع خطط تأخذ في الاعتبار هذه الظروف من أجل الإرتقاء بهذه المناطق بكافة جوانبها وللمحد من مشكلاتها والعمل على وقف تدهورها وتفشي مشكلاتها وإدخال وظائف حضرية جديدة فيها تتماشى مع روح العصر . وتحاول هذه الدراسة الوصول إلى إجابات محددة للعديد من الاستفسارات التي تخص المناطق المتخلفة في مدينة طبرق وهي :

- 1- ما أهم المناطق المتخلفة في مدينة طبرق ؟
- 2- ما الخصائص العمرانية والإقتصادية والإجتماعية للمناطق المتخلفة في مدينة طبرق ؟
- 3- ما الأنماط والأشكال العمرانية التي تتخذها المناطق المتخلفة في المدينة ؟
- 4- ما حجم العجز في المرافق والخدمات (البنية التحتية الفنية والاجتماعية) داخل المناطق المتخلفة في المدينة ؟
- 5- ما أهم المشكلات التي تواجهها المناطق المتخلفة في مدينة طبرق ؟ وما مدى إمكانية حل هذه المشكلات من خلال توصيات خاصة تضع في الاعتبار كافة العوامل التخطيطية والإقتصادية للدولة والظروف المعيشية لسكان هذه المناطق من أجل الخروج بحلول جذرية تضع

حداً لهذه المشكلة وإعادة إحياء المناطق المتخلفة والقديمة في المدينة ضمن سياسات التجديد الحضري .

2- أسباب اختيار الموضوع .

1- الأهمية الموقعية الخاصة للمناطق المتخلفة في مدينة طبرق لوقوعها وسط المدينة والتي تحتل حيزاً جغرافياً مهماً في المدينة وتعطل الحياة فيها وتعيق ربطها ببقية أجزاء نسيج المدينة وتسيء إلى منظرها العام مما يستوجب الإسراع في اتخاذ إجراءات ووضع حلول جذرية لها ضمن سياسات التخطيط والتجديد الحضري .

2- الرغبة في دراسة إحدى المدن الليبية ودراسة المناطق المتخلفة في مدينة طبرق متناولاً نموها وخصائصها ومشكلاتها.

3- الرغبة في تناول موضوع تطبيقي ومشكلة تخطيطية عمرانية واجتماعية وبيئية قائمة واقتراح بعض الوسائل والحلول التي قد تحد من المشكلة أو المساهمة في حل بعض جوانبها .

3- أهداف الدراسة.

تعد الوحدات السكنية الحيز الأفضل للفرد لتحقيق خصوصياته الإنسانية فضلاً عن كونها المجال الأكثر ملاءمة للاجتماع الأسري و ممارسة طقوسها وحقوقها وتحقيق ذاتها وما يترتب على ذلك من علاقات إنسانية ضرورية في بناء الفرد والأسرة وبالتالي بناء المجتمع . وإن علاقات الأخذ والعطاء والتعاون السلوكي وغيرها هي الأخرى تنمو وتتطور وتتعمق ضمن البيئات السكنية السليمة ، وقد تضعف وتتدهور تلك الخصائص الاجتماعية الطبيعية في الفرد والمجتمع في حالة عدم توفر ظروف إسكانية وبيئية مناسبة لذا يهدف التخطيط الحضري دائماً إلى تأمين سكن لائق لكل فرد وأسرته ضمن أحياء ومناطق سكنية متكاملة الخدمات والمرافق ،

فدراستنا عن المناطق المتخلفة في مدينة طبرق تهدف إلى تحقيق ما يأتي :

- 1- حصر المناطق المتخلفة وتصنيفها داخل مدينة طبرق .
- 2- التعرف على الوضع السكاني القائم للمناطق المتخلفة .
- 3- التعرف على أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق المتخلفة من أجل تقديم صورة واضحة لخصائص هذه المناطق تمكن المخططين من مراعاة هذه الظروف بوضع خطط تتلاءم مع طبيعة النشاط الاقتصادي والاجتماعي لسكان هذه المناطق .
- 4- التعرف على أهم الخدمات والمرافق المتوفرة في المناطق المتخلفة من حيث الكمية والنوعية لفهم مقدار العجز الخدمي بغية تقدير الحاجة الفعلية لهذه المناطق .
- 5- الوقوف على أهم العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في تخلف هذه المناطق السكنية ومحاولة الوصول إلى بعض الحلول للتقليل من تأثير مثل هذه العوامل .
- 6 - التوصل إلى أنسب الطرق والسياسات التنموية وخطط التطوير التي تساهم في معالجة مشكلة هذه المناطق .

4- فرضيات الدراسة.

تهدف الدراسة عبر فصولها إلى التحقق من الفرضيات التالية :-

- 1- مواد البناء المستخدمة في إنشاء مساكن المناطق العشوائية ذات اثر سلبي ساهم في التخلف العمراني ، لقلة مقاومتها للظروف الطبيعية السائدة .
- 2- للعامل الاقتصادي دور كبير في تداعي وتدهور الموجود العمراني لهذه المناطق المتمثل في ضعف القوة المالية لصيانة هذه المساكن والإهمال المتعمد لأسباب أخرى .
- 3- البنية التحتية الفنية والاجتماعية في المناطق المتخلفة لا تلبي الحاجة الفعلية لسكانها.

5- منهجيتها:

نظراً لأهمية الإجراءات المنهجية ، والتي من خلالها يتم التوصل إلى نتائج وحلول ترتبط بمشكلة البحث حدد المنهج العلمي الذي استخدم في الدراسة باعتباره الطريقة التي من خلالها تتم صياغة الخطوات التنفيذية والإجراءات المتبعة ، والتي اعتمد عليها في الدراسة ، وبالتالي اعتمد على المنهج التاريخي ، والمنهج الوصفي ، والمنهج الإحصائي .

6- مصادر جمع المعلومات :

أ - الجانب النظري :

تم الاعتماد في هذا الجانب علي مصادر المعلومات من المراجع والكتب والمجلات والمقالات العلمية التي تناولت الحديث عن موضوع الدراسة ، إضافة إلى التقارير التي تصدرها الجهات الرسمية والمخططات العامة ، والشاملة الصادرة من قبل الشركات والمؤسسات الاستشارية ، والتعدادات العامة للسكان والأبحاث والرسائل العلمية والتقارير والندوات .

ب - الدراسة الميدانية :

لكي تحقق الدراسة أهدافها أُعتمد على العمل الميداني لعدم توفر المعلومات والبيانات اللازمة عن منطقة الدراسة، وتمثل ذلك في الزيارات الميدانية وتوزيع استمارة الاستبيان حيث شملت 320 أسرة ، ومعاينة منطقة الدراسة على أرض الواقع ، إضافة إلى المقابلات الشخصية مع المسؤولين والقائمين علي إدارة المدينة وتنظيمها في الجهات الإدارية الرسمية التي يعملون بها .

7- حدود الدراسة :

أ - الإطار المكاني : تقع مدينة طبرق على خط طول (24°، 27 58') شرقاً ، وعلى دائرة عرض (32°، 4 5') شمالاً وفي الجزء الشمالي الشرقي من ليبيا ، وهي تمتد في شكل لسان

يرى داخل البحر المتوسط مكوناً خليجاً طبيعياً يسمى باسم المدينة (خليج طبرق) وأنشئ عليه ميناء بحري تجاري ونفطي من أكبر الموانئ في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد ، وتمتد المدينة من منطقة كروم الخيل غرباً إلى منطقة باب الزيتون شرقاً في وسط هضبة مارمريكا ، وتسمى المنطقة الممتدة شرقها هضبة الدفنة وغربها هضبة البطنان ، وتعد مدينة طبرق مركزاً لإقليم البطنان ، وتبعد عن منطقة أمساعد على الحدود المصرية 140 كم ، من الغرب تحدها مدينة درنة على بعد 170 كم ، ويسكنها 105,434 نسمة حسب التعداد السكاني العام لسنة 2006 ويمثل 66% من إجمالي سكان إقليم البطنان البالغ 159 ألف نسمة حسب التعداد السكاني المذكور ، و تضم منطقة الدراسة المناطق السكنية المتخلفة في مدينة طبرق وهي (حي النور ، سيدي يونس ، السنينات ، باب درنة ، الحطية ، الجبيلة الشرقية) وهي أحياء سكنية قديمة تقع في الأجزاء المركزية من المدينة أو المتاخمة لمركزها .

ب - الإطار الزمني : كُلفت مؤسسة دوكسيادس من قبل الحكومة الليبية بإعداد مخططات شاملة وعامة للمنطقة الشرقية من البلاد ، فكانت مدينة طبرق ضمن المراكز الحضرية التي شملتها عملية التخطيط فكان بداية تخطيطها عام 1966م ، لذا سوف يكون الإطار الزمني لهذه الدراسة من عام 1966 حتى عام 2012 .

8- الدراسات السابقة :

تعتبر المناطق المتخلفة في مدينة طبرق بشكل خاص والمدن الليبية الأخرى بشكل عام من الموضوعات التي لم يتم دراستها من ناحية جغرافية متكاملة ومباشرة ، ولكن يشار إليها ضمن الدراسات غير الجغرافية ، بينما توجد دراسات تناولت مثل هذه المناطق في مدن ودول أخرى مما تساعد الطالب على دراسة هذا الموضوع ، ومن هذه الدراسات الآتي :

- فى عام (2004)⁽¹⁾ اهتمت فاطمة عبدالنبي عطيه بجانب آخر في دراسة المدن ، الذي يتعلق بمعوقات النمو الحضري ، وكانت مدينة الأبيار إطاراً مكانياً لدراستها ، مستهلة دراستها بالنمو الحضري للمدينة ، وأهم معوقات النمو الطبيعية والبشرية فيها ، إلا أن جل دراستها كانت حول البناء المخالف باعتباره أحد المعوقات البشرية للتوسع العمرانى في المدن ، وهى تلك المباني التي تم بناؤها بالمخالفة أي تلك المباني غير المرخص لها. لاحظت الباحثة من خلال دراستها أن حالات البناء المخالف يتباين توزيعها مكانياً بين أحياء المدينة ، حيث لاحظت أن بعض الأحياء تركز فيها البناء المخالف والتعدي على المخطط بشكل مكثف ، كما في أحياء الإسكان الشعبي ، في حين كانت أحياء أخرى حالات المخالفة بها أقل حدة ، كما اختلفت مساحات المباني العشوائية على حساب الاستعمالات الحضرية من حي لآخر ، منها ما جاء على حساب الأرض الفضاء ، وآخر على حساب المناطق الخضراء ، ووجد أغلب المخالفات على حساب الاستعمال السكني ، وأرجعت أسباب هذه المعضلة ، إلى الزيادة السكنية وعدم توفير مساكن وأراضٍ للبناء تستوعب هذه الزيادة ، إضافةً إلى الإهمال وعدم المتابعة من قبل المختصين والقائمين على إدارة المدينة وتخطيطها .

- وفي عام (1996)⁽²⁾ توصلت عواطف الأمين محمد في دراستها لمدينة الزاوية بأن التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد اكتشاف النفط أحدثت نمواً سكانياً وعمرانياً مضطرباً في المدينة فاق التوقعات باعتباره عاملاً من عوامل تفاقم المشاكل والاختناقات في المناطق المخططة وغير المخططة حسب رأي الباحثة إضافة إلى عدم اتباع المبادئ التخطيطية ،

(1) فاطمة عبد النبي عطية ، النمو الحضري في مدينة الأبيار ، دراسة تحليلية لمعوقات النمو وتوقعات المستقبل ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 2004.

(2) عواطف الأمين ، تقييم مخطط مدينة الزاوية لسنة 2000 ، "رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، جامعة السابع من ابريل 2006.

فكافة المشاكل التي تعاني منها المدينة ليس في مرحلة التخطيط لإنشاء المشاريع وإنما في مرحلة التنفيذ والإشراف والمتابعة .

- وأشارت زينب الجديدي⁽¹⁾ عند دراستها للتركيب الوظيفي لمدينة العجيلات إلى أن استعمالات الأرض المخصصة للسكن داخل المخطط في سنواته المتلاحقة على مدى عقدين ونصف من الزمن حتى عام 2006 م في تزايد مستمر وفقاً للزيادة السكانية والتي تتطلب زيادة في المساحة المخصصة للسكن ، الأمر الذي جعل الاستعمال السكني يحتل المرتبة الأولى ضمن الاستعمالات الأخرى داخل المساحة الحضرية أسوة بما هو عليه في باقي المدن ، وذكرت أن هناك العديد من المشاكل التخطيطية داخل المدينة والتي من أهمها ظاهرة البناء العشوائي نتيجة لعدم اعتماد التوسع في المخطط القائم .

- وبينت الككلي 2002⁽²⁾ أن هناك حالة تأثير لظاهرة النمو الحضري في مخطط مدينة طرابلس مركزة على إحدى ضواحي المدينة ، وهي منطقة غوط الشعال حيث وضحت أن معظم توسع مدينة طرابلس جاء على حساب الأراضي الخضراء بسبب زيادة عدد السكان ، ونتج عنها نزوح السكان من القرى والأرياف ، وكذلك النمو العشوائي وانعدام التخطيط ، وتوصلت إلى عدة نتائج منها رداءة الطرق والشوارع في المنطقة ووجود طرقات ذات نهاية مسدودة ، وأن زيادة عدد السكان أدى إلى التوسع في البناء وضم مساحات الفضاء إلى مساحات البناء السكني .

(1) زينب الجديدي ، التركيب الوظيفي لمدينة العجيلات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2007.

(2) فوزية الطاهر الككلي ، النمو الحضري السريع وتأثيره على مدينة طرابلس ، نموذج غوط الشعال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، جامعة الفاتح ، طرابلس ، 2002.

- وقد أشار رمضان⁽¹⁾ إلى مفهوم السكن العشوائي وأثره في الأراضي الزراعية واعتبرها ظاهرة عشوائية رغم الجهود القائمة للتغلب عليها ، وقد تطرق إلى تاريخ السكن العشوائي في ليبيا حيث قسم السكن العشوائي إلى عدة أنواع منها المباني القديمة والمباني المضافة على مبان قائمة والمباني المشيدة على أراضٍ زراعية وأراضٍ فضاء والعشش والأكوخ ، وأشار أيضاً إلى أسباب ظهور السكن العشوائي في منطقة إقليم الخليج التخطيطي في ليبيا والتي حددها في ثلاثة أسباب رئيسية متمثلة في نمو السكان والتخطيط والإدارة .

- وفي الدراسة المقدمة من بالة⁽²⁾ والتي أشارت فيها إلى الآثار السلبية لظاهرة الأحياء العشوائية في بعض المدن الليبية ، وأثرها في البيئة وضعف خدمات البنية التحتية نتيجة لزيادة الطلب على الخدمات والتي لم تكن مصممة لخدمة التوسعات العشوائية للأبنية السكنية وغيرها .

- قامت المؤسسة العامة للمرافق سنة 2009 م⁽³⁾ بتكليف جامعة بنغازي بدراسة البناء العشوائي خارج مخطط مدينة بنغازي ، حيث أظهرت الدراسة أن أكثر المشاكل التي أعاقت المخططات الإقليمية والحضرية في المدينة هو انتشار البناء العمراني غير المخطط حولها .

وأكد ولد الخليل⁽⁴⁾ عند تناوله للنمو العشوائي لمدينة نواكشوط أن هناك نوعان من الاستغلال من قبل سكان الأحياء العشوائية القدامى لمن هو قادم إليها نازحاً جديداً إذ يستغل هؤلاء القدامى القادمون الجدد نتيجة فقرهم ومحدودية دخلهم فينتزعون منهم قطع الأرض المخصصة لهم مقابل مبالغ بسيطة مما يضطر هؤلاء إلى النزوح إلى حي عشوائي آخر أو وضع اليد على أراضٍ

(1) رمضان الطاهر بلقاسم ، الإسكان وظاهرة البناء العشوائي في إقليم الخليج التخطيطي ، ورقة عمل مقدمة في ورشة عمل باللجنة الشعبية للمرافق 5 مايو 2009 .

(2) خيرية الهادي بالة ، دور الإدارة العمرانية في الحد من ظاهرة السكن العشوائي ، دراسة حالة العشوائيات بمدينة بنغازي الكبرى بإقليم بنغازي التخطيطي مشروع الجيل الثالث ، ورقة عمل مقدمة في ورشة عمل باللجنة الشعبية للمرافق 5 مايو 2009 .

(3) ليبيا المؤسسة العامة للإسكان والمرافق ، دراسة العشوائيات خارج مخطط مدينة بنغازي ، إعداد فريق من جامعة قاريونس ومكتب العمارة للإستشارات الهندسية 2007 .

(4) محمد ولد الخليل الأمين ، النمو العشوائي لمدينة نواكشوط ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الفاتح ، 2002 .

أخرى يقيمون عليها مساكنهم وبذلك تتكرر فكرة تواجد الأحياء العشوائية تحت أبسط الظروف وأتّعس الأحوال ، وأثبت أيضاً أن الأحياء العشوائية في تلك المدينة شكلت قوة جذب هامة للسكان النازحين للمدينة بحكم رخص السكن أو انخفاض ثمن الأرض وسهولة الحصول عليها أو عدم استطاعة الأغلبية دفع نفقات الخدمات المرفقية ، وإيجار السكن في آن واحد بالأمكان الحضرية المجهزة نمطاً ونموذجاً

- وتناولت دعاء الشريف سنة 1996⁽¹⁾ في دراستها المعنونة (تجديد وإحياء المناطق السكنية بالدول النامية) بالشرح والتحليل كيفية تجديد وإحياء المناطق السكنية بالدول النامية ، فقد رأت أن انتشار البناء العمراني غير المخطط ما هو إلا مؤشر انعكس على قضية الإسكان بالدول النامية ، كما أن هناك معايير تحدد تدهور النسيج العمراني ومعايير خاصة بالبيئة العمرانية ، والحكم على النواحي الاجتماعية والاقتصادية ، كما أوضحت الدراسة السمات الأساسية التي تمثلها التجمعات العمرانية المتدهورة غير المخططة كما قامت بتصنيفها ورأت أن المعالجة تتم بإعادة التعمير والتأهيل لتلك التجمعات العمرانية .

تناولت غادة محمد ربحان سنة 2008⁽²⁾ في دراستها عمليات الارتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات حيث تبين من خلال دراستها أن تنفيذ القوانين والتشريعات المنظمة للتخطيط الحضري هي الأداة الأولى للتحسين والارتقاء بالأحياء العمرانية العشوائية .

(1) دعاء محمود الشريف ، تجديد وإحياء المناطق السكنية بالدول النامية ، فاعلية المجتمعات المحلية في فاعلية الارتقاء الحضري ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الهندسة ، قسم الهندسة المعمارية ، جامعة القاهرة ، 1990م .

(2) غادة محمد ربحان ، عمليات الارتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات ، المكتبة الأكاديمية ، 2008 .

9- المفاهيم و المصطلحات :

تتضمن الدراسة استعمال بعض المصطلحات التي تتطلبها طبيعة الموضوع ، وهذه المصطلحات قد تكون غير مألوفة أو غير متداولة وينقصها الوضوح ، وربما يواجه القارئ غير المتخصص صعوبة في فهمها . لذا رأينا توضيح بعض هذه المصطلحات وذلك فيما يلي :

1- **المدينة** : تعني تلك المراكز الحضرية التي تتصف بخصائص معينة وبصورة يمكن تمييزها عن مراكز الاستيطان الريفي عن طريق مجموعة من المعايير ، والتي من خلالها يمكن التمييز بين ما هو حضري وما هو ريفي داخل الإقليم الواحد ⁽¹⁾

2- **نمو المدينة** : هو زيادة سكان المدن وما يصاحبها من تغيرات في أنماط المدينة والتعمير ومختلف النشاطات مما يساهم في توسع مساحتها بصورة مستمرة .

3- **الحي السكني** : وحدة تنظيمية تشتمل على صف أو أكثر من المباني المتلاصقة داخل المدينة .

4- **السكن العشوائي** : هو ظاهرة انتشار المباني السكنية دون مخطط مسبق ، أو ترخيص رسمي لتشييدها حسب مواصفات ، ورسومات معتمدة مسبقاً من طرف جهات رسمية ⁽²⁾.

5- **مرافق الإسكان** : تشمل شبكات الطرق والصرف الصحي وشبكات الكهرباء والهاتف .

6- **المساحة المسقوفة** : جميع المساحات في المبنى بمختلف أدواره باستثناء الشرفات والبروزات والأدراج الخارجية المكشوفة .

(1) جمال حمدان جغرافية المدن ، عالم الكتاب ، القاهرة ، 1977 ، ص22.

(2) رمضان الطاهر أبو القاسم ، ظاهرة الأسكان وظاهرة البناء العشوائي في اقليم الخليج التخطيطي ، ورشة العمل الأولى حول النمو العشوائي ، طرابلس ، 2008.

7- الأرتدادات : يقصد بها المساحة الأفقية بين حد الجزء المسقوف للمبنى السكني وخط النهاية لقطعة الأرض المقام عليها المبنى .

8- تحويل المبنى : أي تغيير أو إعادة تنظيم أو توسيع يتم في المبنى ، لم يكن موجوداً عند إصدار ترخيص البناء .

9- ترخيص البناء : إذن بالبناء يصدر من جهة الاختصاص للتصريح بالمباشرة في البناء المشروع معتمداً من اللجنة المختصة على أن يكون متمشياً مع المخطط المعتمد بالمدينة ومستوفي لجميع الشروط العمرانية .

10- النسيج العمراني : هو الذي يصف العلاقات بين المساحات المبنية وغير المبنية في البيئة العمرانية المشيدة (1)

11- التجديد الحضري : هو عمليات تنمية عمرانية في منطقة متخلفة من أجل الحد من أو منع أنتشار الأحياء المتخلفة (2) .

12- السكن القائم : هو عبارته عن المساكن الموجودة أصلاً وفيها ساكنوها أو المساكن الموجودة وغير مستخدمة .

10- الصعوبات التي واجهت الطالب :

1- تغير الأوضاع السياسية بالبلاد أثناء إجراء هذه الدراسة أفقد الطالب اتصاله ببعض الإدارات للحصول على بعض المعلومات ذات العلاقة بالموضوع .

2- عدم تعاون الإدارات ذات العلاقة بموضوع الدراسة مما اضطر الطالب التردد لعدة مرات للحصول على المعلومات .

(1) امراجع علي الهيلع، العمران غير المخطط وأثره على التخطيط الحضري والإقليمي في إقليم الجبل الأخضر، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2014، ص187.
(2) احمد خالد علام وآخرون، تجديد الأحياء، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1997، ص278.

المناطق المتخلفة .

أولاً: مفهوم المناطق المتخلفة .

يتميز العصر الحديث بسرعة نمو المدن مما يترتب عليه إهمال كثير من المناطق الأصلية داخل المدينة أو خارجها ، أو قيام مناطق بأسرها يسكنها أناس وفدوا إلى المدن وظلوا محافظين على مستوياتهم المعيشية ولم يسايروا الطابع الحضري في الحياة ⁽¹⁾.

حيث تتجمع المشكلات في بعض الأحياء في المدن وتخف في أحياء أخرى . فدراسة أي مدينة نجد أن الفقر والازدحام والتشرد وانتشار الجهل والأمراض والوفيات والطلاق وتهدم المباني ونقص الخدمات التعليمية والصحية والعمرانية وانعدام المناطق الخضراء والملاعب وخدمات الطرق والصرف الصحي وغيرها في تلك الأحياء مقارنةً بباقي أحياء المدينة ⁽²⁾.

والأحياء المتخلفة هي تلك الأحياء التي شيدت في غياب النظم والتشريعات التخطيطية ومعظمها عبارة عن بيوت سكنية شيدت من قبل ملاكها بأساليب ارتجالية وعشوائية وبدون خرائط أو تراخيص أو إشراف فني ، وغالبيتها بنيت على تقسيمات استغلالية عشوائية بمعايير دون المستوى الفني المناسب ولم تنظمها قوانين أو لوائح سليمة ، وبالتالي خلو هذه المباني من المرافق ، وتنظيم الطرق ، أو الاتصال ، مما يتعذر معها تقديم أي خدمات في مجال البنية الفنية لضيق الطرق واختلاف المناسيب وعدم وجود تنظيم ، وكذلك استحالة توفير المرافق الاجتماعية لعدم وجود فراغات في مناطق مناسبة لتوفير المدرسة والملعب والحديقة والمستوصف وغيرها من المرافق الأساسية ⁽³⁾.

(1) حسين عبد الحميد رشوان ، مشكلات المدينة ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1997 ، ص 11 .

(2) عبد المنعم شوقي ، مجتمع المدينة الاجتماع الحضري ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط7 ، 1981 ، ص 164 .

(3) علي الميلودي عمورة ، ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري ، دار الملتقى ، بيروت ، 1998 ، ص 469 .

كذلك هي أحياء بائسة للغاية لا تتمتع بأي خدمات صحية أو غيرها كالمياه النقية أو المجاري أو الكهرباء⁽¹⁾. ويحدد (السيد محمد البدوي) موضوع الأحياء المتخلفة بأنها عبارة عن مناطق داخل المدن الكبيرة وأحياناً في أطرافها تتميز بانخفاض المستوى المعيشي والتي تسكنها أفقر الطبقات⁽²⁾. أما (محمد عاطف غيث) فيعرفها بأنها المكان الذي توجد به مباني أو مجموعة من المباني تتميز بالازدحام الشديد والتخلف والظروف الصحية غير الملائمة وما يترتب على وجود هذا كله من آثار على الأمن والأخلاق⁽³⁾.

كما أنها مناطق لم تمسها يد المخطط إطلاقاً ولا يشترط فيها أن تكون مناطق قديمة إذ أنه من الممكن تواجدها في مناطق حديثة العمران إلا أن نشأتها سيئة التخطيط ، وهي تضم مجموعة من المساكن المتهالكة غير الصحية والتي تنقصها الكثير من الوسائل المعيشية اللازمة حيث يسود الإهمال العام للمساكن ووسائل التهوية والإضاءة الطبيعية ، فمعظم المساحات ضيقة وغير كافية لإقامة مسكن صحي عليها⁽⁴⁾.

وتعرف الأحياء المتخلفة بأنها المناطق غير الملائمة للسكن الصحي وعادة ما تقام بالقرب من مراكز المدن ، ومن أهم خصائصها أنها مناطق مزدحمة فضلاً عن التدهور البيئي ونقص الخدمات بها وعدم التنظيم الاجتماعي . ولعل من أبرز خصائص الأحياء المتخلفة الازدحام⁽⁵⁾ ويمكن القول بأن هناك نوعان من الازدحام :

-
- (1) فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية العمران (دراسة تحليلية للقرية والمدينة) ، دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية، ص169 .
 - (2) السيد محمد بدوي (وآخرون) معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ص124.
 - (3) محمد عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعية والسلوك الأثرافي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1999، ص120.
 - (4) سعيد علي خطاب ، المناطق المتخلفة عمرانياً وتطويرها ، القاهرة ، دار الكتب العلمية ، 1994، ص63.
 - (5) محمد رأفت محمود ، البنية الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق العشوائية ، دراسة ميدانية لبعض المناطق العشوائية بمحافظة أسيوط ، 1998 ، ص17 ، 18 .

- تزام في المباني ويعني ذلك تلاصق المباني بعضها البعض دون ترك أي فراغات بحيث تصبح غير صحية لنقص التهوية والإنارة الطبيعية بالإضافة إلى نقص الأماكن المفتوحة .
- تزام داخل المبنى نفسه ويعني ذلك ارتفاع عدد السكان المقيمين في الوحدة السكنية عن المعدل ، ويقاس هذا المعدل بالنسبة لكل دولة على أساس معايير خاصة تتأثر بمستوى الدخل والمعيشة فيها (1).

وتتمثل ظاهرة المناطق المتخلفة في قيام شريحة من المجتمع بأخذ المبادرة وحل مشكلاتها الإسكانية بمفردها خارج نطاق السلطة الرسمية وبعيداً عن نفوذها وتدخلها ويتم ذلك بإمكانياتها المادية والثقافية المحدودة مما ينتج عن ذلك بيئة عمرانية غير مقبولة من كافة النواحي حيث ينقصها الكثير من القيم والمبادئ المعمارية و التخطيطية السليمة وهي ظاهرة خطيرة ترجع خطورتها إلى كبر حجمها حتى أنه لم يكن بالإمكان تجاهلها في الكثير من دول العالم .

وعرفت المناطق المتخلفة بأنها مناطق أقيمت مساكنها بدون تراخيص من الدولة وعادةً ما تقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات ولا تتوفر بها مرافق عامة (2).

أما تعريف المناطق المتخلفة في إطار المدخل الهندسي والتخطيط العمراني فتعرف بأنها تلك المناطق التي تمتد خارج المدن دون توجيه أو تخطيط عمراني أو داخل المدن دون توافر الحد الأدنى من متطلبات الإسكان الصحي المناسب لحياة الإنسان (3). ومن الملاحظ أن الأحياء المتخلفة عادة ما توجد داخل نطاق المدينة وقد تكون هي الجزء الرئيس للمدينة عند نشأتها ونتيجة لهجرة سكانها والتدهور الذي أصابها أصبحت مناطق متخلفة .

(1) أحمد خالد علام وآخرون ، تجديد الأحياء ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1997، ص 40 .

(2) خيرية الهادي باله ، (دور الإدارة العمرانية في الحد من ظاهرة السكن العشوائي) ورقة عمل مقدمة إلى ندوة السكن الغير لائق والقضاء على البناء العشوائي ، طرابلس 5 مايو 2009 .

(3) شريف عبد المنعم كامل ، التجمعات المتدهورة داخل المناطق الحضرية المخططة في مدينة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة قسم الجغرافيا ، جامعة القاهرة ، 2004 ، ص 4 .

وإجمالاً : يمكن القول بأن المناطق المتخلفة هي مناطق ذات مساكن متهاكلة وفي حالة متدنية وتفقر إلى خدمات البنية التحتية الأساسية ، كالمياه والصرف الصحي ، والخدمات الاجتماعية كالصحة ، والتعليم ، وغيرها ، كما أن شبكة الطرق في حالة سيئة وهي في معظمها عبارة عن ممرات ضيقة لا تتسع لسيارات الإسعاف والمطافي بدخول معظم شوارعها وتتميز بإرتفاع الكثافة السكانية والازدحام داخل المسكن الواحد و معظم سكانها من ذوي الدخل المحدود وترتفع فيها نسبة الأمية والبطالة .

ثانياً: معايير التخلف العمراني .

نظراً لتعدد التعريفات الخاصة بالمناطق المتخلفة كان لابد من وضع معايير للحد الذي على أساسه يمكننا إطلاق صفة المناطق المتخلفة ، وقد تعددت هذه المعايير لتضم بين جوانبها الأبعاد الهندسية والتخطيطية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها وهذه المعايير يمكن ذكرها على النحو التالي :

- 1- تدهور في الكتلة المبنية والتي تظهر في الحالة المتردية للمباني الناتجة عن التقادم وغياب الصيانة أو عن طريق عدم توافر المعايير الإنشائية والصحية والتصميمية السليمة و تدهور في المرافق والبنية الأساسية نتيجة عدم توافر أوعدم كفاءة شبكات البنية الأساسية أو زيادة الضغط عليها بشكل لا يتوافق مع تصميمها ، إضافة إلى نقص الصيانة مما يسبب أعطالاً متكررة .
- 2- تدهور في شبكة الطرق والمسارات حيث تتسم الشوارع بالضيق في العرض عن المعايير القانونية مما يسبب المزيد من المصاعب في حالة الطوارئ (حوادث ، حريق ، إسعاف) بسبب إرتفاع الكثافات البنائية والسكانية غير المتوافق ، بالإضافة إلى عدم توفر التهوية المناسبة فضلاً عن مشاكل الأزدحام والتلوث البيئي .

3- عدم توفر أو كفاية الخدمات : حيث تفتقر المناطق المتخلفة إلى الخدمات (الصحية، الإدارية التجارية ، التعليمية ، الترفيهية ، الاجتماعية) من حيث الكم والتوزيع .

4- الأفئدة إلى المساحات المفتوحة الخضراء وهي المناطق التي تستعمل كمتنفس للسكان.

5- عدم توافر النظافة البيئية العامة الخارجية للمنطقة حيث يلاحظ غياب أو عدم كفاءة نظام جمع القمامة والنظافة العامة فتتحول الشوارع إلى مقابل للقمامة أو يلجأ الأهالي لحرقها بعد

تجميع القمامة مما ينتج عنه تلوث بيئي ضار .

6- غياب الصيانة : حيث لا تتوفر في الغالب عملية متابعة وصيانة للأحوال العمرانية بالمناطق على جميع المستويات (المساكن ، الميادين ، الحدائق ، الشوارع ، المرافق العامة) وهو ما يؤدي إلى تهالك هذه المساكن مع مرور الزمن .

7- التلوث البصري العمراني : وهو الناتج عن اختلاف الارتفاعات والتشكيلات والتصميمات المعمارية وألوان الواجهات مما يؤدي إلى غياب المظهر العمراني اللائق بالمنطقة .

8- ارتفاع نسبة الجريمة وانتشار تعاطي المخدرات بين الشباب وترك التعليم في مراحل مبكرة .

ثالثاً:- تصنيف الأحياء المتخلفة.

1 . التصنيف العمراني :

هو الذي يهتم بالشكل العمراني ومواد البناء للمناطق المتخلفة وبناءً عليه يتم التقسيم إلى :

أ . المستوى العام لغالبية المساكن رديء مخالف لقوانين واشتراطات البناء وباستخدام مواد مؤقتة .

ب.عدم توفر المرافق والبنية الأساسية وكثرة أعطالها خاصة مياه الشرب والصرف الصحي

والكهرباء أما الطرق في هذه المناطق غالباً ما تكون ضيقة وكثيرة التعاريج وبالتالي تزدحم

المنطقة بالمباني حيث تصعب من العمليات الأمنية كإطفاء الحريق والشرطة والإسعاف⁽¹⁾

(1) غادة محمد ربحان ، عمليات الأرتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات ، جامعة حلوان ، 2008 ، ص16.

ج . الأدوار السكنية المتباينة من حيث الشكل الخارجي في العقار الواحد وقد يرجع ذلك لتباين سنوات البناء وما يتبعه من تباين قوانين البناء مما يؤثر علي اختلاف الارتفاعات والبروزات الخارجية .

2 . التصنيف الاقتصادي :

حيث تتخذ الحالة الاقتصادية والدخل معياراً لتقسيم المناطق المتخلفة ويتم تقسيمها إلى :

أ . مساكن فقراء المدينة : وهي مساكن تختلف عن الإسكان الريفي فتأخذ شكلاً بئساً وغالباً ما تبنى من الأكواخ والعشش فوق أراضي لا يمتلكونها وتكاد تنعدم فيها الخدمات الأساسية وتسكنها الطبقة الفقيرة .

ب . مساكن الإسكان المتوسط : وهي غالباً ما تكون متداخلة مع الإسكان الفقير لكنها بأغلب الخدمات الأساسية من المياه والكهرباء والصرف الصحي وظروفها المعيشية مقبولة .

ج . الضواحي : وقد تسكنها الطبقة المتوسطة أو الغنية حسب نوع الضاحية ⁽¹⁾.

3 . التصنيف الجغرافي:

حيث يتم تقسيمها بناءً على موقع المنطقة المتخلفة من عمران المدينة إذ تقسم المناطق المتخلفة حسب هذا التصنيف إلى:

أ . مناطق داخل النطاق العمراني .

ب . مناطق تحيط بالنطاق العمراني.

كما تصنف إلى مناطق متدهورة ضمن التجمعات السكانية ومناطق حول التجمعات السكانية المتدنية الداخلة ضمن الحدود الإدارية للمدن والمناطق المتدنية خارج الحدود الإدارية للمدن .

(1) عبد المنعم شوقي ، مجتمع المدينة ، ط5 ، مكتبة القاهرة ، 1967، ص123

4 . التصنيف التاريخي:

حيث تقسم المناطق المتخلفة من حيث تاريخ نشأة تدهورها إلى :

أ . مناطق متخلفة حديثة النشأة.

ب. مناطق متخلفة قديمة النشأة⁽¹⁾.

5 . تصنيف التشريعي :

إن موضوع الضوابط القانونية وضرورة التقيد بها من أهم الأحكام التي يجب المحافظة عليها لما لها من تأثير إيجابي على المخطط ، فعدم التقيد بهذه الضوابط يؤدي إلى تزامم الأبنية واكتظاظها ويترتب على ذلك ارتفاع الكثافة السكانية داخل المنطقة ، إضافة إلى المشاكل الاجتماعية التي تسببها فضلاً عن انعدام خصوصية المسكن التي تعتبر من أهم الخصائص الاجتماعية التي يجب توفرها داخل الوحدة السكنية لساكنيها وخاصة في مجتمعنا الليبي⁽²⁾.

وقد حدد التشريع واللائحة الخاصة بتقسيم الأراضي الأسلوب الذي يجب أن يتبع في أعمال تقسيم الأراضي ، وإعداد الخرائط والمستندات وأسلوب الاعتماد والتسجيل ، وتجهيز الأرض بما يتطلبه من تسوية وإنشاء مرافق تحتية وتحديد للقطع ويتوافر الخرائط الطبوغرافية للمخطط⁽³⁾

وقد اهتمت التشريعات البيئية المتعلقة بالتنمية بتنظيمها من خلال قوانين ولوائح متعددة منها تشريعات تتعلق بتنظيم البناء داخل المخططات الحضرية وخارجها وتشريعات تتعلق بحماية الطرق وغيرها من التشريعات ، وتهدف هذه التشريعات إلى تحقيق الإدارة الجيدة للأراضي بما يكفل إتاحتها للجميع وتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة وتنفيذ بنية أساسية بأقل التكاليف وبأعلى

(1) السيد الحسني، الإسكان والتنمية الحضرية ، دراسة للإحياء الفقيرة في مدينة القاهرة ، مكتبة غريب ، القاهرة 1991، ص54 .

(2) انتصار محمد الزنان ، العشوائيات وأثرها على مخططات الجيل الثالث ، مرجع سابق ص179 .

(3) علي الميلودي عمورة ، ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري ، مصدر سابق ، ص461 .

المواصفات بالإضافة إلى تحقيق الرفاهية والعدالة للمجتمع وذلك بتوفير مناطق استقرار سكانية تتوفر بها سبل العيش الكريم ومن أهم التشريعات التي وضعت للحد من النمو العشوائي :

- القانون رقم (15) لسنة 1992 بشأن حماية الأراضي الزراعية

حيث يهدف هذا القانون إلى حماية الأراضي الزراعية وأهم ما نص عليه القانون هو منع تقسيم الأراضي الزراعية وتجزئتها لأغراض البناء كما أوقع القانون أشد العقوبات على المخالفين له .

- القانون رقم (3) لسنة 2002 بشأن التخطيط العمراني ولائحته التنفيذية

منع القانون المشار إليه البناء خارج المخططات الحضرية المعتمدة كذلك منع القانون تزويد أي مبنى داخل المخططات الحضرية أو خارجها بخدمات المرافق (كالمياه ، والكهرباء ، الصرف الصحي) بدون إذن مسبق من جهات الاختصاص وهذا الإذن يتمثل في شهادة تمنح بعد التأكد من أن البناء تم وفق الترخيص الصادر ووفق الشروط المنصوص عليها في التشريعات ، وقد اشتمل هذا القانون على عقوبات للمخالفين تتمثل في الإزالة بالطرق الإدارية ودون الرجوع للمحاكم ، كذلك الإزالة على نفقة المخالف بالإضافة إلى الغرامات المالية .

كما نص القانون رقم (4) لسنة 1978 أن لكل مواطن الحق في تملك سكن يصلح لسكنه أو قطعة أرض لبناء سكن عليها إذا لم يكن له سكن .

بالإضافة إلى القانون رقم (11) لسنة 1992 الذي ينص على أن لكل مواطن الحق في تملك مسكن أو قطعة أرض صالحة لبناء مسكن عليها كما يحق له بناء مساكن أو تملك أراض تصلح لبناء مساكن عليها لأولاده ، وفي جميع الأحوال يجب أن تكون تلك المساكن مطابقة للمخططات المعتمدة للمدن والقرى⁽¹⁾.

(1) المؤسسة العامة لإسكان والمرافق (موسوعة القوانين والقرارات المتعلقة بالحرس البلدي) مكتب الدراسات والتخطيط، 2007.

أما قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (460) لسنة 2009 بشأن التخطيط العمراني فينص على أن يتولى قطاع المرافق عرض المشروعات والمباني المنفذة بدون تراخيص أو بالمخالفة للترخيص المعتمد ، والمطلوب تصحيحها أو إزالتها إحالتها إلى مصلحة التخطيط العمراني لتقوم بالنظر في إمكانية تصحيح أوضاعها فإذا تقرر استحالة التصحيح يصدر قطاع المرافق قراراً بإزالة المباني المنفذة بدون ترخيص أو المنفذة بالمخالفة لترخيص البناء الصادر بالخصوص⁽¹⁾. إن كل التشريعات المنظمة لأعمال التنمية نظمت أعمال البناء بشكل يحقق الأهداف المتمثلة في توطين السكان في تجمعات حضرية منظمة يتم من خلالها المحافظة على البيئة وتقديم أفضل الخدمات . إلا أن عدم تفعيل هذه التشريعات وعدم تطبيقها كان له الأثر البالغ في انتشار ظاهرة النمو العمراني العشوائي المتخلف .

خامساً :عوامل تداعي وتخلف العمران الحضري:

1- العوامل التشريعية :

القصور في تطبيق القوانين المنظمة للعمران ولاسيما في مجال التخطيط العمراني ، بالإضافة إلى عدم ملائمة قوانين المباني والتخطيط العمراني للبيئة الليبية والإنسان الليبي⁽²⁾.

2- سوء التخطيط

- لقرارات البلدية دور حاسم في تغيير خارطة الأجزاء القديمة والمتخلفة في المدينة مثل إقامة جسور جديدة تربط بين أجزاء المدينة أو طرق سريعة حول مركز المدينة لتخفيف حركة المرور في المدينة ، وهي عوامل تساهم في تدهور المنطقة السكنية وتقطيع أوصالها وتجزئتها .

- تأخر تطبيق وتحديث المخططات .

- عدم استعداد المدن لاستيعاب الاحتياجات المتنامية للسكان القادمين الجدد إليها .

(1) اللجنة الشعبية العامة ،قرارات اللجنة الشعبية العامة رقم 460 بشأن التخطيط العمراني ،2009 .

(2) خيرية الهادي بالة ، ورقة عمل بعنوان (السكن الغير لائق بمدينة بنغازي) مقدمة إلى مؤتمر السكن الغير لائق والقضاء على السكن العشوائي ، مرجع سابق .

- عدم تهيئة وتوفير أراضٍ جديدة وتلبية احتياجات التنمية وتنامي المضاربة في الأراضِ .
- عدم وجود مخططات شاملة لاستعمالات الأرض للمناطق الواقعة خارج حدود المدن⁽¹⁾.

3- انعدام الإدارة :

ضعف المتابعة الرقابية حيث يلاحظ إقامة مناطق سكنية أو أحياء بأكملها في أحد اتجاهات المدينة دون الرجوع إلى التخطيط العمراني التابع للمدينة ، مما يؤدي إلى نشأة منطقة غير شرعية ولا تستند للتشريعات التخطيطية .

4- العوامل الديموغرافية :

تعتبر مشكلة الإسكان مشكلة اجتماعية بالمقام الأول ومن الأسباب الاجتماعية والديموغرافية التي أثرت في ظهور الأحياء المتخلفة في المدينة هي :

أ . الزيادة الطبيعية للسكان :

ترتبط مسألة البناء العشوائي والتوسعات الحضرية بنمو وتوزيع السكان ومن ثم تطورهم عبر المراحل الزمنية المختلفة ، حيث تؤدي الزيادة السكانية المضطردة في المدن إلى زيادة الطلب على الوحدات السكنية ، ويؤدي النمو السكاني إلى وجود فجوة بين المعروض من المساكن وبين الحاجة المتزايدة له ، كما يؤدي ارتفاع نسبة الشباب في التركيب العمري إلى ارتفاع معدلات البطالة بالإضافة إلى ارتفاع الطلب على المأوى والسكن الملائم ، ما يدفع معظمهم إلى البحث عن مأوى بالمناطق المتخلفة داخل المدينة .

ب . الهجرة :

يزداد مستوى التخلف العمراني من خلال الهجرة الوافدة من الريف إلى المدينة والتي تعود إلى عوامل مختلفة ، كالبحث عن فرص العمل في المدن وإهمال التنمية الريفية ، وإنخفاض مستوى

(1) رمضان الطاهر ابو القاسم ، ظاهرة الأسكان وظاهرة البناء العشوائي في اقليم الخليج التخطيطي ، ورشة العمل الأولى حول النمو العشوائي ، طرابلس ، 2008.

المعيشة ، وتفشي البطالة ، وانخفاض مستوى الأجور في الريف عنه في المدينة ، ورغبة بعض المتعلمين مواصلة دراستهم وتعليمهم في المدن (1).

والمهاجر في بداية نزوحه إلى المدينة يعتمد على أحد أقاربه أو أصدقائه في إقامته الأولى لفترة مؤقتة يبحث خلالها عن عمل ومأوى ، وعادة ما يجد فرصة عمل له عن طريق الأهل أو الأقارب في أحد الأعمال الهامشية أو التي لا تحتاج إلى تخصص دقيق ، ومن ثم يبحث عن مأوى وغالباً ما يكون في المناطق المتخلفة ذات الإيجارات الرخيصة ، أو قد ينشئ بإمكاناته المحدودة سكناً مناسباً له بجوار عمله يفقد لكافة الخدمات الضرورية ، وتنشأ بذلك منطقة متخلفة داخل المدينة بعد أن عجزت موارده المالية في الحصول على مسكن داخل المناطق السكنية القائمة ، ومع غياب الرقابة الحكومية تتفاقم المشكلة وتنشأ العديد من المناطق المتخلفة في المدينة (2).

7 - العوامل الاقتصادية :

وتتمثل في الوضع الاقتصادي العام للعمران الذي يتسم بالتواضع الشديد وانخفاض مستوى دخل الفرد مقارنة بأسعار تكلفة البناء وكذلك الاختلال في معدلات العرض والطلب في سوق الإسكان وفشل برنامج الصيانة والإدامة للعمران (3). كما أن نشأة الإنسان في منطقة متخلفة منذ البداية يورثه ثقافة الفقر من كافة جوانبها ، فالفقر له جانب اقتصادي يتمثل في انخفاض مستوى الدخل ومستوى الرفاهية ومستوى معدلات الإنفاق على الضروريات ، وله جانب اجتماعي يتمثل في إرتفاع نسبة الوفيات وتفشي الأمراض وارتفاع نسبة الأمية ، وللفقر جانب ثقافي يتمثل في انعدام

(1) غادة محمد ربحان ، مرجع سابق ، ص 21.

(2) محمد الجوهري ، سعاد عثمان ، دراسات في الأنثروبولوجيا الحضرية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1991 ، ص 61

(3) خيرية الهادي بالة ، ورقة عمل بعنوان (السكن الغير لائق بمدينة بنغازي) مصدر سابق .

وسائل الترفيه والتسلية وانخفاض نسبة ذوي المؤهلات والجهل بالسياسة وأمور المجتمع ، كما أن للفقر جانب عمراني يتمثل في مبنى متدني وغرف صغيرة لا تكفي حاجة الفرد⁽¹⁾.

الآثار السلبية الناتجة عن وجود المناطق المتخلفة .

- تأثير في المخطط العام للمدينة باعتبارها تشكل حزام يحيط بالمدن ويمنع التوسعات المستقبلية ، كما يؤثر البناء العشوائي داخل المدن علي الفراغات التخطيطية المتمثلة في الفراغ العام كالأرصفة والحدائق وممرات المشاة كما أنه يغير في استعمالات الأرض والكثافة السكانية ، كما تشكل تلوث بصري سيئ نتيجة سوء تخطيط وتنفيذ المباني الموجودة .
- التأثير على مستوى الخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية الموجودة بالمدينة لا سيما شبكات الكهرباء والمياه مما يقلل من أدائها .

- التأثير الاجتماعي من حيث أنها تمثل موطن للجريمة والفقر .

- التأثير الاقتصادي يتمثل في المضاربة في سوق العقارات والأراضي وهدر للمال سواء بالتعويض من الدولة أو بإلزام المواطن بالإزالة⁽²⁾.

المناطق المتخلفة في بعض الدول العربية النفطية .

يرجع السبب في اللجوء للبناء العشوائي المخالف إلى هجرة أهل الريف إلى المدينة بحثاً عن فرص العمل ، وهم ينتمون إلى طبقات ذات دخل منخفض ، واحتياجاتهم من السكن متواضعة ، وانتشرت في الوطن العربي كثير من شركات تقسيم وبيع الأراضي الزراعية على اعتبار أن الأرض في هذه المناطق أقل سعراً منها في داخل المدينة ، حيث يقوم الأهالي ببناء مساكنهم اعتماداً على أنفسهم دون إشراف أو رقابة أو التقيد بقوانين تقسيم الأراضي . ففي بعض البلدان

(1) محمود الكردي ، التحضر دراسة إجتماعية ، الكتاب الثاني ، دار المعارف ، القاهرة ، 1986، ص219 .

(2) عادل ابراهيم الشركسي ، ورقة عمل بعنوان (دراسة العشوائيات داخل وخارج مخطط مدينة بنغازي) مقدمة إلى الندوة المحلية حول التخطيط المستدام لإعمار ليبيا ، بنغازي، 18-19 أبريل 2012 .

العربية أمسى الأهالي يسكنون في كل فراغ متاح فيقسمون المساكن والغرف ، كما يستعملون اسطح المباني وكذلك بناء عشش من الصفيح والخشب لإيواء الوافدين إلى هذه الأحياء ، كما اعتدى الأهالي على الأرض الخضراء والمساحات المفتوحة وأقاموا عليها أكواخهم فاخترت الحقائق وضافت الشوارع وقلت المرافق من مياه وكهرباء وصرف صحي وغيرها من الخدمات⁽¹⁾ حيث لا يقتصر وجود المناطق المتخلفة عمرانياً على الدول الفقيرة فقط بل يوجد العديد من تلك المناطق في كثير من الدول النفطية التي تتميز بارتفاع الدخل ونذكر منها بعض الدول وهي :

1- السعودية : بدأت ظاهرة الإسكان غير الرسمي في مدينة الرياض كرد فعل للعوامل المتعددة كزيادة أسعار الأراضي وارتفاع إيجارات المساكن وازدياد تيارات الهجرة بنوعها الداخلية والخارجية ، ونشأت معظم الأحياء العشوائية في الأطراف الشرقية لمدينة الرياض ، ويعيش في تلك المناطق بعض الوافدين الذين يستخدمون من قبل أرباب العمل السعوديين كعمالة رخيصة ، هذا بالإضافة إلى أن بعض سكان البادية من السعوديين يفضلون الإقامة في أطراف المدينة حيث يقيمون في خيام أو مساكن من الصفيح أو الأخشاب ، وأوضحت دراسة للمعهد العربي لإنماء المدن التي أجريت على حي الفيصلية بمدينة الرياض أن هذا الحي يعد من الأحياء الفقيرة وغير المخططة والتي ترتفع نسبة الأمية وسط سكانه الذين يمتنون المهن الهامشية ويتحصلون على دخول متدنية لا تفي باحتياجاتهم الأساسية ، وذلك حسب دراسة للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والتي توصلت إلى أن ظاهرة المناطق العشوائية في مدينة الرياض تعتبر ضئيلة جداً، حيث تصل نسبة هذه المناطق إلى أقل من 1% من مساحة المدينة العمرانية⁽²⁾.

(1) هاشم عيود الأحياء العشوائية في المدن وتأثيرها على التلوث البيئي ،مجلة البيئة ،العدد الرابع عشر ،السنة الثالثة ،طرابلس 2002، ص7،8 .

(2) العشوائيات والتجارب العربية والعالمية في ظل أزمة السكن

www.globalarabnetwork.com/...and.../4286-2011-05-26-15-20-59

2- قطر : تفاقمت مشكلة العشوائيات في قطر خلال السنوات الماضية حتى أصبحت تشكل ظاهرة مقلقة بعد أن تزايد عدد الأكشاك على حواف مدينة الدوحة، وزحف المد العشوائي ليصل إلى وسطها حيث ظهرت الملاحق الهشة التي يتم بناؤها من الخشب والصفائح ، وملأت الأكشاك أسطح العقارات والبنائات مشوهة منظر المدينة، ومخلقة العديد من الأمراض الاجتماعية⁽¹⁾.

3- الإمارات : وهناك أيضا إرهابات ومؤشرات لهذه الظاهرة في دولة الإمارات على الرغم من اقتصادها القوي والكثافة السكانية المنخفضة لكن الواقع يقول أن هذه العشوائيات قد أخذت تتكون داخل المدن الإماراتية وتمتد إلى الأطراف على عكس ما يحدث في الدول الأخرى ، كما أن المناطق الصناعية حيث تتكدس ورش إصلاح السيارات ومحلات بيع قطع الغيار وغيرها تمثل عشوائيات مكتملة المواصفات وتشكل (كانتونات) من الصعب اختراقها⁽²⁾.

4- الكويت : وتواجه الكويت رغم غناها مشكلة العشوائيات شأنها شأن الدول العربية الأخرى حيث تتوزع على ثماني مناطق وهي الغروانية ، الدوحة ، الجهراء ، جليب الشيوخ ، العوازم الشدادية ، المقوع والصلبية . يسكن هذه المناطق غالباً نوعان من السكان فمنهم من نزح إلى المدن من البادية سعياً وراء حياة أفضل ، ومنهم من قدم من الأحياء القديمة المزدهمة في داخل المدينة⁽³⁾.

كما واجهت ليبيا بشكل خاص فقد واجهت الكثير من المشكلات في مجال الإسكان ، فقد قدر عدد الوحدات السكنية الموجودة في البلاد في عام 1964 بحوالي (18900) وحدة سكنية كان

(1) مصدر سابق ، www.globalarabnetwork.com .

(2) المصدر السابق .

(3) عبد القادر القصير ، أحياء الصفيح دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري (مثال المجتمع المغربي) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1993 ، ص 16 .

حوالي خمسها آيلة للسقوط والخمس الآخر يجب أن يستبدل خلال عشر سنوات ، بينما وجد في طرابلس عام 1954 حوالي 8000 كوخ تكون ما يقارب من 24% من مجموع مساكن المدينة وبلغ عدد هذه الوحدات في بنغازي في نفس العام حوالي 3000 مسكن أي ما يقارب من 17% من مجموع مساكن المدينة ، وأكبر مجموعتين لهذه الأحياء هما حي الصابري وحي دار الكيش وقد قدر عدد سكان المجموعتين بحوالي 17000 نسمة ، وكذلك توجد الأكواخ في كل من درنة وطبرق والبيضاء ، ففي البيضاء تكونت بسبب نزوح العمال إلى البلدة من المناطق الأخرى وقدر عدد العائلات الساكنة بها حوالي 700 عائلة أي 39% من مجموع عائلات البلدة ، وكذلك في طبرق بلغ عددها 2000 كوخ أي بنسبة 23% من مجموع مساكن المدينة ⁽¹⁾ ويوجد العديد من هذه الأحياء بمدينة طبرق نتيجة التدفق السكاني إليها من مصر كعائدين من المهجر ⁽²⁾ وبسبب الإهمال وعدم وجود سياسة سكانية وتخطيطية واضحة المعالم انتشرت ظاهرة الأحياء العشوائية بشكل لافت في أطراف المدن وفي مدينة طبرق على وجه الخصوص والتي هي قيد الدراسة ، وأصبحت هذه الأحياء تعج بمئات العائلات ما يعني آلاف الأشخاص الذين يسكنون في مناطق تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة ، ومن هذه الأحياء تحديداً حي الحطية وحي النور وحي باب درنه وحي السنينات وحي سيدي يونس وحي الجبيلة الشرقية وسط ظروف معيشية صعبة مما أدى إلى تفاقم هذه الأزمة واستمرارها إلى وقتنا الراهن .

(1) علي عبد الكريم مصطفى ، مشكلة الأحياء الفقيرة والهامشية ظاهرة متعددة الأبعاد، جامعة عمر المختار

www.omu.edu.ly 12-7-2015

(2) علي الميلودي عمورة ، لبيبا تطور المدن والتخطيط الحضري ، ص469 مصدر سابق

من خلال دراسة هذا الفصل اتضح تعدد مفهوم التخلف العمراني مثل المدخل الاجتماعي والهندسي والتخطيط العمراني وزاوية الشرعية القانونية والتي اتفقت على أن المناطق المتخلفة هي المناطق السكنية غير الصالحة أو ملائمة لسكن الإنسان ومخالفة لقوانين الإسكان والتخطيط . بالإضافة إلى تعدد المعايير والخصائص التي من خلالها يتضح تخلف البيئة السكنية ، بالإضافة إلى أن وجود المناطق المتخلفة عمرانياً لا يقتصر على الدول الفقيرة فقط بل يوجد العديد من تلك المناطق في كثير من الدول التي تتميز بارتفاع الدخل ، وإن وجود التخلف العمراني يرتبط بعدم إتباع سياسة حكيمة تحد من انتشار ظاهرة البناء العشوائي .

الخصائص الطبيعية لمنطقة الدراسة .

أولاً: الموقع الجغرافي والفلكي .

تقع مدينة طبرق في الجزء الشمالي الشرقي من ليبيا على ساحل البحر المتوسط ، يحدها من الشمال والشرق البحر المتوسط ومن الجنوب الحافة الشمالية لهضبة البطنان ومن الغرب تحدها منطقة كروم الخيل التاريخية وهي منطقة صغيرة تبعد عن المدينة بـ 20 كم وتعد مدينة طبرق المركز الحضري الوحيد في إقليم البطنان ، وهي تقع على خط طول $24^{\circ} 27' 58''$ شرقاً وعلى دائرة عرض $32^{\circ} 04' 05''$ شمالاً وهي بذلك تحتل وبذلك تقع المدينة ضمن الإقليم المعتدل الدفيء وتنتمي بموقعها هذا إلى مناخ البحر المتوسط ، فهي تشرف على البحر وتتأثر به (1) وتحتل موقعا يتوسط هضبة كان يطلق عليها قديما اسم مارماريكا الممتدة مع ساحل البحر المتوسط ، وتحدها من الشرق هضبة الدفنه ومن الغرب هضبة البطنان وكل المنطقة بقسميها الشرقي والغربي عبارة عن هضبة ارتفاعها لا يزيد عن 200 م ومن هذا الارتفاع ينحدر سطح الأرض انحداراً شديداً نحو الساحل من ناحية وانحداراً تدريجياً نحو الصحراء من ناحية أخرى يفصل الهضبة عن البحر في بعض المواضع خصوصاً في الغرب سهل ساحلي ضيق يختلف اتساعه من مكان لآخر ولا يزيد عن 40 كم⁽²⁾ وتمثل المدينة أكبر تجمع حضري في مسافة 340 كم ، وبسبب موقعها وميناءها الطبيعي فقد تم الاستقرار في المدينة الحالية منذ الأزمنة الغابرة⁽³⁾ كما إنها بداية الطريق الصحراوي الممتد بين الساحل وواحة الجغبوب في الجنوب ، وبهذا الموقع تعتبر مدينة

(1) رضوان أحمد بشير وآخرون ، تقرير أطلس التنمية ، دراسة مسحية حول واقع القطاعات بشعبية البطنان ، 2001 ، ص 1 .

(2) عبد العزيز طريح شرف ، جغرافية ليبيا ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الطبعة الثانية ، 1996 ، ص 56 .

(3) مؤسسة دوكسيادس ، أعمال جرد المحافظات الشرقية ، محافظة درنة ، متصرفية طبرق، 1966، ص 11.

طبرق أصلح موقع ومنفذ بحري طبيعي تتجه إليه المناطق المجاورة لتصريف شؤونها التجارية والإدارية مما أهلها لأن تصبح مركز إقليم البطانان ، وتقع المدينة فوق شبه جزيرة تشرف من فوق ربوة عالية على الميناء الذي يقع جنوبها والذي يعتبر أصلح ميناء طبيعي في شرق ليبيا ، هذا بالإضافة لدورها كمنطقة عسكرية ومنطقة تصدير للنفط من الدرجة الأولى ، وتمتلك المدينة ميناءا تجاريا ونفطيا دعم من وظيفتها التجارية في شرق البحر المتوسط ، وما زاد من أهمية المدينة هو قربها من الحدود الشرقية للبلاد مع جمهورية مصر العربية ، وبهذا الموقع أصبح للمدينة حركة تجارية وخدمية نشطة مما انعكس على زيادة أعداد السكان ما زاد من الضغط على الخدمات العامة بالمدينة الشكل (1)

ثانياً- موضع المدينة .

يعرف الموضع على أنه الأرض التي تمتد عليها المدينة ، وأهي منطقة من الأرض التي تشغلها كتلتها المبنية ، وبمعنى آخر هي الأرض التي تقوم عليها المدينة والمباني⁽¹⁾. وتتمثل رقعة الأرض التي يمتد عليها المخطط العمراني لمدينة طبرق في المنطقة الممتدة من وادي اطبيرق ومقر جامعة عمر المختار في الغرب إلى ساحل البحر المتوسط في الشرق ، ومن ساحل البحر المتوسط في الشمال إلى سقيفة طبرق ومقر شركة الخليج العربي للنفط في الجنوب ويشرف موضع مدينة طبرق على البحر مباشرة بجروف شديدة الانحدار ، حيث تزداد تعاريج الساحل وتبرز فيه الألسنة الصخرية داخل البحر فيتوغل البحر في الداخل عند مصاب الأودية التي تقطع المنطقة في شمال غرب المدينة كوادي العودة ووادي هاشم ووادي اطبيرق وهي متباينة الأطوال ، وتمتد المدينة بعمرانها حالياً من ناحية الغرب مباشرة بعد أن اعترضتها الأراضي الزراعية والحافة الجنوبية في الجنوب والبحر المتوسط من ناحية

(1) محمود عبد اللطيف ، السيد ابراهيم ، الدراسة الميدانية في جغرافية العمران مع دراسة لمجتمعة الدمام في السعودية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 14، 1973 .

الشمال والشرق فعاد شكلها ليأخذ الشكل الطولي في النمو من جديد وهو الشكل الذي أصبحت عليه المدينة حاليا وهو ما سوف تتسم به في المستقبل وهذا ما حددته وتحكمت فيه طبيعة موضع المدينة الذي فرض عليها شكلها في التوسع العمراني .

الشكل رقم (1) موقع مدينة طبرق من المدن المجاورة



ثالثاً المناخ .

يعرف المناخ بأنه متوسط حالات الجو في مكان ما على مدار السنة ونظام توزيعها الشهري والفصلي⁽¹⁾.

لا يمكن للمخططين المدن إهمال دور المناخ في تخطيط المدن فهو يلعب دوراً في تحديد أشكال المباني وأنماط الشوارع في المدينة وتخصيص مواقع المصانع ، وتعد دراسة أهمية المناخ في اختيار نظام التصاميم للهياكل العمرانية وتحديد مواد البناء المستخدمة فيها بحيث تتماشى مع الظروف المناخية السائدة ، ويرتبط تخطيط المدن إلى حد كبير بالأحوال الجوية ، ففي المناطق الباردة التي لا تتمتع بقدر كبير من أشعة الشمس يفضل أن تكون الشوارع متسعة والمباني مرتفعة كي يتمكن كل مسكن من الحصول على نصيبه من أشعة الشمس بعكس الحال في المناطق الحارة التي تتطلب شوارعها قدراً من الظل مما يجعل شوارعها عادة ضيقة⁽²⁾.

أ- الحرارة : تخضع مدينة طبرق لمناخ البحر المتوسط ، وبما أن المدينة تعد من المدن الساحلية حيث تلعب الواجهة البحرية دوراً فاعلاً في تلطيف درجة الحرارة صيفاً وشتاءً ونظراً لأن المنطقة لا يزيد ارتفاعها عن 200 م فوق مستوى سطح البحر لهذا ليس هناك تأثير يذكر لمظاهر السطح في مدينة طبرق على درجة الحرارة . كما تتأثر المنطقة بهبوب رياح القبلي التي تنشط عادة في أواخر الربيع وأوائل فصل الصيف ، ونظراً لأنها قادمة من الجنوب فهي عادة ما تكون محملة بالأتربة وتحمل معها موجات حارة تؤثر على المناطق الساحلية⁽³⁾.

(1) حسن سيد أبو العينين ، أصول الجغرافيا المناخية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 1981 ، ص 85 .

(2) فؤاد محمد الصقار ، التخطيط الإقليمي ، ط3، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، 1994 ، ص 94، 93 .

(3) علي مفتاح سيور ، طبرق بين الماضي والحاضر ، بنغازي . مطابع الثورة ، 1990 ، ص 43 .

ويبلغ المعدل السنوي لدرجات الحرارة للفترة من (1991-2009) حوالي 20م وتتبع المتوسطات

الشهرية لدرجات الحرارة في منطقة الدراسة يلاحظ من الجدول رقم (1) والشكل رقم (2) يلاحظ

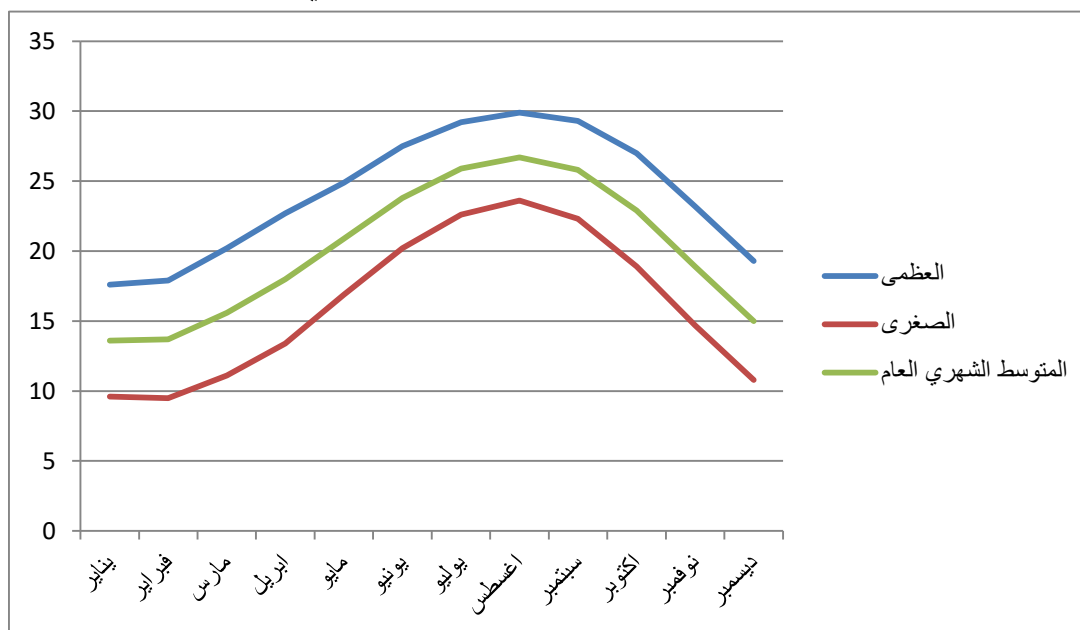
ارتفاع درجات الحرارة تدريجيا مع تقدم فصلي الربيع والصيف .

جدول رقم (1) درجات الحرارة العظمى والصغرى والمتوسط الشهري بمنطقة الدراسة للفترة (1991-2009)

العنصر المناخي	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل السنوي
درجة الحرارة العظمى (م)	17.6	17.9	20.2	22.7	24.9	27.5	29.2	29.9	29.3	27.0	23.2	19.3	24.0
درجة الحرارة الصغرى (م)	9.6	9.5	11.1	13.4	16.9	20.2	22.6	23.6	22.3	18.9	14.7	10.8	16.1
المتوسط الشهري العام	13.6	13.7	15.6	18	20.9	23.8	25.9	26.7	25.8	22.9	18.9	15	20.0

المصدر: محطة الأرصاد الجوية بمدينة طبرق ، بيانات غير منشورة ، 2010.

الشكل رقم (2) درجات الحرارة العظمى والصغرى والمتوسط الشهري بمنطقة الدراسة



المصدر: استنادا إلى بيانات الجدول رقم(1)

حيث يصل أعلى متوسط شهري للحرارة في شهر "أغسطس" إلى 29.9 م كما سجل أدنى متوسط شهري للحرارة في شهر "يناير" حوالي 17.6 م .

ب - الرياح : للرياح واتجاهاتها أثراً في تحديد مواقع المنشآت الصناعية في المدينة حيث يجب أن لا توضع المصانع في الجانب الذي تهب منه الرياح السائدة باتجاه المدينة ⁽¹⁾ بمعنى أن تكون المواقع الصناعية في متصرف الرياح تجنباً للتلوث بحيث تتصرف ملوثاتها بعيداً عن الكتلة العمرانية ، فالرياح تعد بذلك عنصراً مهماً من عناصر المناخ التي تؤثر على التخطيط العمراني ، فدراسة اتجاهاتها ومراعاة ذلك عند تخطيط المدينة من شأنه أن يحافظ على البيئة الحضرية للمدينة والصحة العامة للسكان القاطنين بها . وبناء على ذلك ومن خلال بيانات الجدول رقم (2) يتضح أن الرياح السائدة بشكل عام على مدينة طبرق خلال الفترة من (1991 - 2009) تتمثل في الرياح الشمالية التي شكلت نسبتها حوالي 41.3% من الرياح السائدة على منطقة الدراسة بينما تتفاوت نسبة اتجاهات الرياح الأخرى ما بين 18.6% للرياح الغربية يليها الرياح الشمالية الغربية بنسبة 14.4% يلي هذه الرياح من حيث الاتجاه السائد هي الرياح الجنوبية الغربية التي مثلت نسبتها 7.9% ثم الرياح الشمالية الشرقية 7.3% ثم الجنوبية 6.8% من الرياح التي تهب على مدينة طبرق سنوياً في حين تأتي الرياح الجنوبية الشرقية بنسبة 2.1% وأقل الرياح هبوباً على المدينة هي الرياح الشرقية بنسبة 1.6% ، بهذا نجد أن الرياح الشمالية باتجاهاتها الثلاثة تمثل أعلى نسبة هبوب حيث بلغت نسبة الاتجاهات الثلاثة مجتمعة نحو 63% من الرياح التي تهب على منطقة الدراسة .

(1) فؤاد محمد الصقار ، مرجع سبق ذكره ، ص94.

جدول (2) النسب المئوية لاتجاهات الرياح في مدينة طبرق للفترة 1991-2009م

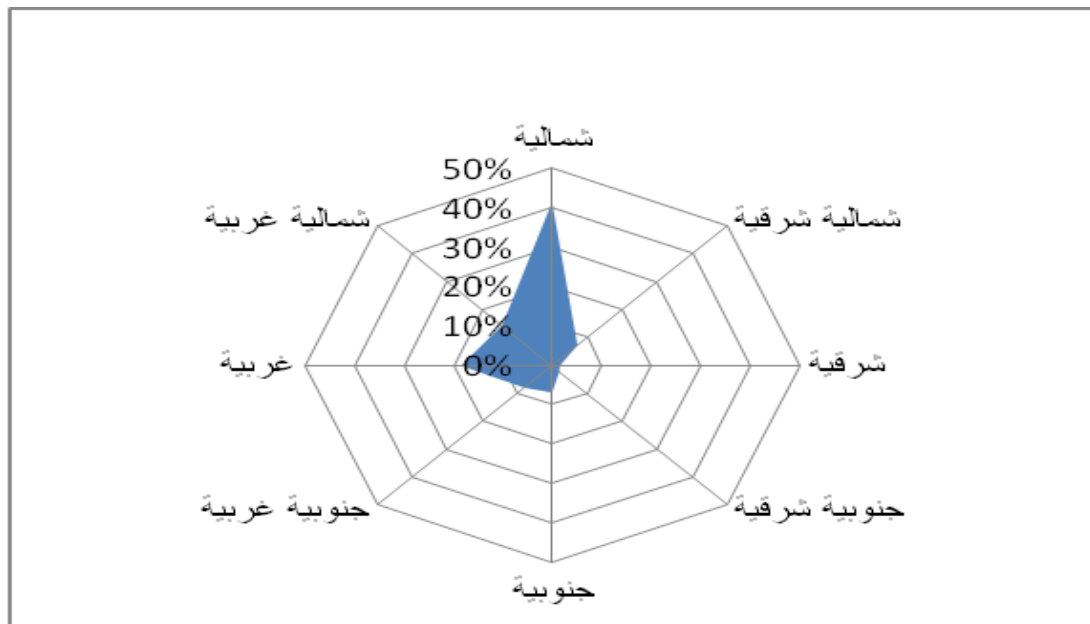
الأشهر الاتجاه	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	المتوسط السنوي
شمالية غربية	18.1	31.5	26	23,3	-	-	3,2	5.8	10.2	32.1	10.1	12,6	%14,4
غربية	59.3	34	19,2	16,7	9,9	-	-	-	6,5	16,2	13,4	48,7	%18,6
شمالية	10.1	20,7	16.2	26,7	48,6	87.0	96,8	81.1	56,7	29.1	16,5	6,5	%41,3
جنوبية شرقية	6,1	-	3,1	3,3	3,2	-	-	-	3,3	3,2	3,4	-	%2,1
شرقية	3,0	-	3,5	3,3	-	-	-	-	3,2	-	6,8	-	%1,6
جنوبية	3,4	-	6,2	16,7	9,6	-	-	-	3,4	6,5	16,6	19,2	%6,8
شمالية شرقية	-	3,2	10.2	6,7	25,9	10	-	13.1	6,7	6,5	3,2	-	%7.3
جنوبية غربية	-	10,6	15.6	3.3	2.8	3,0	-	-	10	6,5	30.2	13.1	%7.9

المصدر: محطة الأرصاد الجوية بمدينة طبرق ، بيانات غير منشورة، 2010

كما يوضح الشكل (3) الرياح السائدة خلال أشهر السنة للفترة نفسها ويتضح من خلال ذلك أنه بالرغم من التفاوت النسبي لاتجاهات الرياح في فصل الشتاء إلا أن الرياح الشمالية تعد هي الرياح السائدة معظم فصول السنة ، والجدير بالذكر أن المنطقة الصناعية تقع في شمال وشمال غرب المدينة تماماً حسب مخطط المدينة المعد من قبل شركة دوكتيادس ، بل إن المنطقة الصناعية أضحت تتوسط النسيج العمراني بعد أن توسعت المدينة رغم أن الرياح السائدة على المدينة تهب من الاتجاه نفسه كما سبق الإشارة إلى ذلك ولعل ما جعل من المواقع الصناعية الملوثة في مخطط المدينة تتعارض والظروف المناخية المتمثلة في الرياح السائدة على منطقة الدراسة هو غياب العملية التخطيطية المتكاملة المتجسدة في عدم انخراط الجغرافي مع المهندس المعماري في عملية التخطيط العمراني للمدينة ، كما تهب في أواخر فصل الربيع وبداية فصل الصيف رياح جنوبية غربية تسمى (القبلي) وتكون محملة بكميات كبيرة من الأتربة

وهي حارة وجافة تبدأ من الصباح وتزداد شدتها عند منتصف النهار ثم تقل سرعتها عند العصر وتنتهي عند الغروب وأحيانا تستمر بعض العواصف طوال اليوم وتحدث أضرار للزراعة والمنشآت وتتسبب في تكس كميات كبيرة من الأتربة على الطرقات والأرصفة كما تتسبب في انعدام الرؤيا وحوادث مرورية أثناء مرورها على المنطقة .

شكل رقم (3) يبين اتجاه الرياح السائد على مدينة طبرق خلال الفيرة (1991-2009)



المصدر : استناداً إلى بيانات الجدول رقم (2)

أما بالنسبة لسرعة الرياح فقد بلغ المعدل السنوي لسرعة الرياح خلال الفترة (1991-2009) 8.3 عقدة . كما أن أعلى متوسط شهري لسرعة الرياح قد بلغ 9.5 عقدة في شهر يوليو ثم سجل أدنى متوسط شهري في شهر سبتمبر حيث بلغ 6.4 عقده .

ج - الأمطار: تعد الأمطار من العناصر المناخية المهمة في ليبيا بصفة عامة باعتبارها عاملا رئيسا في توزيع السكان وتحديد نوع النباتات والحيوانات في الأقاليم المختلفة ، وأمطار ليبيا هي شتوية السقوط وغالبا ما تبدأ في شهر "أكتوبر" حتى شهر "ابريل" وهي لا تسقط بصورة مستمرة ومنتظمة بل متقطعة على فترات تبعا لمرور الأعاصير الجوية ومدى قوتها وضعفها وتلعب

الرياح العكسية الشمالية الغربية دورا رئيسا في ذلك ⁽¹⁾. وبالنظر إلى كميات سقوط الأمطار في مدينة طبرق ومن خلال بيانات الجدول رقم (3) والشكل رقم (4) للفترة من (1991-2009) نجد أن أكبر كمية من الأمطار تسقط في أشهر نوفمبر وديسمبر ويناير حيث سجل في شهر يناير أعلى كمية سقوط للمطر فبلغت 45.9 ملم يليه شهر ديسمبر 38.3 ملم بينما سجل المعدل السنوي 171.7 ملم .

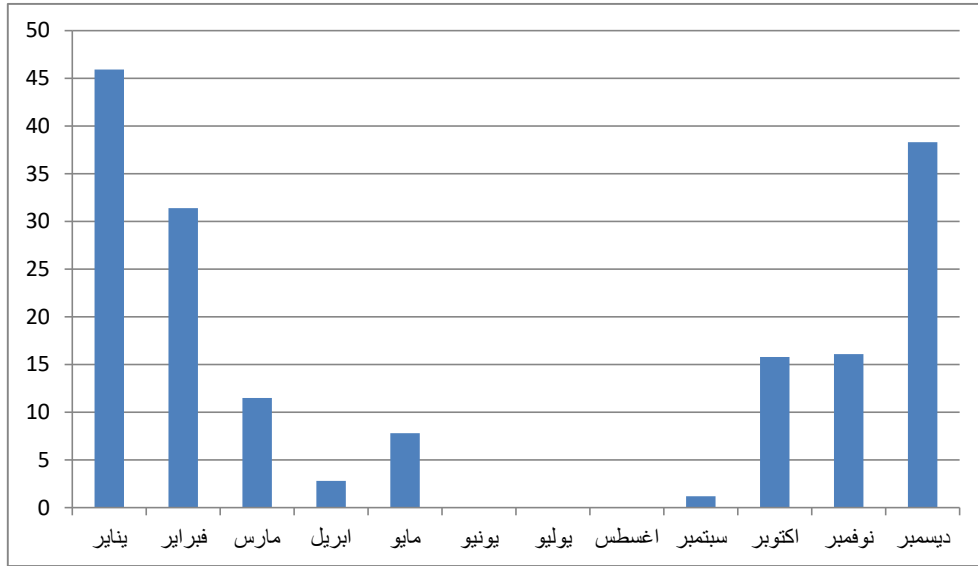
جدول رقم (3) متوسط كمية الأمطار بالمليمتر في مدينة طبرق للفترة من (1991-2009)

السنة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط السنوي
1991	94.4	41.8	29	3.0	8.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	28.8	43.2	257.1
1992	76.3	44.0	7.2	1.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	75.2	203.7
1993	76.6	17.3	2.0	0.0	15.0	0.0	0.0	0.0	0.0	32.0	1.1	31.2	175.2
1994	46.5	1.0	3.0	0.0	21.5	0.0	0.0	0.0	0.0	42.2	91.5	30.4	236.1
1995	13.4	30.6	13.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	32.3	13.6	14.6	118.1
1996	45.5	7.3	17.7	2.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	59.9	19.8	1.3	153.5
1997	19.8	95.4	30.1	13.0	1.5	0.0	0.0	0.0	5.0	30.1	46.4	6.1	247.4
1998	32.3	20.4	42.6	0.0	24.4	0.0	0.0	0.0	0.0	7.1	0.6	62.7	190.1
1999	25.6	24.0	2.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.2	5.7	72.5
2000	89.8	29.7	0.3	10.0	0.1	0.0	0.0	0.0	7.3	0.1	22.0	22.7	182
2001	14.1	13.4	0.0	0.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.5	110.0	153.6
2002	57.5	1.0	0.6	9.0	0.0	0.0	0.0	0.0	8.2	14.8	1.0	14.0	106.1
2003	27.5	34.0	44.3	4.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	42.3	152.6
2004	45.6	46.5	6.6	7.0	0.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	7.3	27.0	140.6
2005	55.2	29.4	9.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.9	22.0	120.4	247.5
2006	71.0	48.2	2.7	0.0	2.0	0.0	0.0	0.0	0.0	8.0	3.3	26.1	161.3
2007	57.4	52.6	1.7	0.0	74.2	0.3	0.0	0.0	0.4	0.0	13.8	52.0	252.4
2008	24.1	23.0	0.8	3.4	1.0	0.0	0.0	0.0	0.0	41.0	0.0	46.9	140.2
2009	1.0	38.3	5.0	0.0	1.0	0.0	0.0	0.0	2.0	15.0	5.0	5.5	72.8
المتوسط العام	45.9	31.4	11.5	2.8	7.8	0	0	0	1.2	15.8	16.1	38.3	171.7

المصدر: محطة الأرصاد الجوية بمدينة طبرق ، بيانات غير منشورة ، 2010.

(1) محمد المبروك المهدي ، جغرافية ليبيا البشرية ، منشورات جامعة قارونس ، بنغازي ، 1998 ، ص 70 .

شكل رقم (4) متوسط كمية الأمطار بالمليمتر للفترة من (1991-2009)



المصدر : محطة أرصاد طبرق

ويظهر تأثير الأمطار في المناطق المتخلفة الطرق الترابية وغير المربوطة بشبكات تصريف مياه الأمطار حيث تتسبب في إعاقة الحركة كما تتسبب في وجود مطبات أرضية ، و تتسبب مياه الأمطار في انقطاع مستمر للكهرباء ، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى تدهور حالة المساكن خاصة المسقوفة بمواد ضعيفة كالأخشاب فتتسبب في إتلافها ، ويؤدي جريان مياه الأمطار وتجمعها بالقرب من جدران المباني إلى التأثير على أساسيات المبنى من خلال تسرب المياه إلى قواعد البناء وتآكلها ، كما أدى تذبذب كميات سقوط الأمطار خاصة في السنوات الأخيرة إلى هجرة العديد من سكان الريف الذين يعتمدون في دخلهم على الزراعة والرعي نحو المدينة بحثاً عن العمل وبالتالي البحث عن مساكن رخيصة للبيع أو للإيجار أو البحث عن أراضٍ خارج المخطط العام للمدينة لبناء مسكن بأقل التكاليف مما يزيد من وتيرة النمو العشوائي .

د - الرطوبة النسبية : تعد الرطوبة النسبية مهمة في الدراسات المناخية وهي عبارة عن النسبة بين كتلة بخار الماء الموجود فعلاً في حجم معين من الهواء إلى كتلة بخار الماء اللازم لتشبع حجم الهواء نفسه عند درجة الحرارة نفسها ، ويعبر عنه بصورة نسبة مئوية% أي مقياس لدرجة اقتراب الهواء من التشبع ببخار الماء⁽¹⁾ .

وفى مدينة طبرق يقدر المتوسط السنوي للرطوبة النسبية خلال الفترة (1991-2009) حوالي 72.18% حيث تزداد الرطوبة عن المعدل العام في أشهر الصيف ، ويقدر معدل الرطوبة النسبية للفترة المذكورة حوالي 78.5% في شهر أغسطس، وأدنى معدل للرطوبة في شهر مارس 68.2% كما أن أعلى مقدار للرطوبة النسبية سجل في شهر أغسطس سنة 1999 فكانت حوالي 97% وأدنى نسبة للرطوبة النسبية سجلت 60% في شهر أبريل 2008 . وللرطوبة دور متعدد التأثيرات على المباني فهي تضعف مقاومة المواد بطبيعتها ، وتعمل على تآكل الصلب منها كما أن تأثيرها قد يكون مباشراً على المبنى أو غير مباشر على الأرضية التي يستند عليها المبنى أو على مايحيط به ، كما تؤثر الرطوبة في المسكن حيث تؤدي إلى عدم تماسك البياض وانحناء الأخشاب المستعملة في المبنى .

جدول رقم (4) متوسط الرطوبة النسبية والمعدل العام للفترة من (1991-2009)

المتوسط العام %	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
72.18	71.5	69.2	68.2	69	73.2	76.2	77.2	78.5	72.6	70.7	70.3	69.2

المصدر: محطة الأرصاد الجوية بمدينة طبرق ، بيانات غير منشورة ، 2010.

(1) على حسن موسى، الرصد والتنبؤ الجوي ، دار دمشق للطبع والنشر ، دمشق، 1986 ، ص 126.

ثالثاً: الموارد المائية.

تعد المياه المصدر الرئيس المحدد لحياة الإنسان والحيوان والنبات ، فهي على اختلاف أنواعها أهم دعائم الحياة الاقتصادية و البشرية ، ونظراً لأن موقع ليبيا ضمن المناطق شبه الصحراوية التي تتميز بالجفاف والمعدلات المنخفضة من الأمطار ، فمصادر الثروة المائية في البلاد محدودة جداً⁽¹⁾ فمن العوامل الأساسية التي تؤثر في حياة سكان المدينة هو تمويلها بالمياه الصالحة للشرب ، والتي تزداد بتواتر مع زيادة حجم سكان المدينة ووظائفها . ففي عام 1936 حفرت بعض الآبار في الأودية المحيطة بمدينة طبرق (وادي السهل و وادي أم الشاوش) وجد في جميعها مياه عذبة ووفيرة إلا أن مع الاستمرار في استنزافها أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة الأملاح بها مما جعل مدينة طبرق عام 1961 تعتمد في احتياجاتها المائية على عين البلاد بدرنة التي تبعد عن مدينة طبرق بمسافة 175 كم عبر خط أنابيب بقطر 300 ملم⁽²⁾. حتى تم إنشاء محطة تحلية بها عام 1977 ما يجعل توفير المياه بكميات ونوعية مناسبة هي إحدى أهم الأولويات التي يجب أن يشملها المخطط العام للمدينة ، وما يتوفر من الموارد المائية بالمدينة يمكن أن نستعرضه على النحو الآتي :

1- المياه السطحية : يقتصر وجود المياه السطحية في المنطقة على ما تستقيه من أمطار في فصل الشتاء ، حيث تجري المياه بشكل سيول في الأودية الجافة المنتشرة على طول الساحل وتنتهي مياه هذه السيول إلى البحر دون الاستفادة منها ، رغم أهمية هذه الأودية في الجريان السطحي ، حيث تعد ضمن ثلاث مناطق في ليبيا ذات أولوية لإنشاء السدود بها ، وحجز مياه

(1) محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية ، مرجع سابق، ص 86.
(2) عبد الرازق محمد بوزيد، "إقليم برقة دراسة جغرافية"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1979 ص 104.

الأمطار التي تجري بها⁽¹⁾. وتقتصر الاستفادة من المياه السطحية عند جريانها على سطح الأرض على تجمعها في صهاريج تعرف باسم الآبار الرومانية* التي يبلغ عددها حوالي 5000 بئر بسعة إجمالية تقدر 2.5 مليون م³ ، إضافة إلى 90 صهريجاً (خزان) قامت الدولة بإنشائها في الفترة (1982- 1999) بسعة إجمالية تقدر بحوالي 36000 م³ (2) ، ومما تجدر الإشارة إليه هو أن سكان مدينة طبرق كانوا قد اعتمدوا على مياه هذه الآبار في الشرب لعدة سنوات بعد أن عانوا من شح في المياه وإن توفرت تكن نسبة ملوحتها مرتفعة.

2- المياه الجوفية⁽³⁾: بلغ عدد الآبار الجوفية في منطقة طبرق 144 بئراً منها ما نسبته 35% متوقفة عن العمل لعدة أسباب أغلبها أسباب فنية وتشكل نسبة الآبار داخل مخطط المدينة 16% من جملة الآبار المنتجة في المنطقة وكان قد بلغ عدد الآبار في المنطقة حتى عام 1985 م 55 بئراً ومع تزايد عدد السكان والنمو العمراني المتزامن مع بقاء المصادر المائية على ما هي عليه ، وفي ظل توقف الكثير من تلك الآبار عن العمل دعت الضرورة لحفر عدد آخر من الآبار لسد الاحتياجات المائية في المنطقة ، لذا تم حفر 89 بئراً حتى عام 2006 وما ساعد على ذلك هو العمق الملائم للمياه إذ يبلغ متوسطها 138 م وهي ذات إنتاجية جيدة حيث يقدر متوسط إنتاجيتها بحوالي 5.6 لتراً / ثانية . وتتسم المياه الجوفية في المنطقة بارتفاع نسبة الملوحة التي تتراوح ما بين 1200 إلى 2400 جزء/ مليون ، وبشكل عام يبلغ متوسط تركيز الأملاح الذائبة حوالي 4900 جزء/ مليون، وبذلك تعد المياه الجوفية في المنطقة غير صالحة

(1) عبد الباسط مفتاح انويجي ، "الأمن المائي الليبي ومشروع النهر الصناعي العظيم ،دراسة في الجغرافية السياسية "،رسالة ماجستير،(غير منشورة) قسم الجغرافية ،كلية الآداب ، جامعة قاربنوس ، 2004 ، ص 126.

* تعود نشأة هذه الآبار إلى العهد الروماني لذا تعرف بهذا الاسم.

(2) مكتب الموارد المائية والسدود ، اللجنة الشعبية للزراعة والثروة الحيوانية والمائية / البطنان، بيانات غير منشورة.2010.

(3) - بيانات هذا الجزء جمعها الباحث من كل من :

- جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق شعبية البطنان ، بيانات غير منشورة.2010.

- مكتب الموارد المائية والسدود.

- قسم المياه ،شركة المياه والصرف الصحي ،البطنان ، بيانات غير منشوره 2010 .

للاستهلاك البشري بسبب ارتفاع نسبة الملوحة عن الحد المسموح به ⁽¹⁾ ، وهي لا تسهم إلا بحوالي 10% من إجمالي المياه المستهلكة بالمدينة حيث يتم خلطها مع المياه المحلاة من محطة التحلية لضمان إدخال بعض الأملاح المفقودة بها⁽²⁾.

3- محطة طبرق البخارية لتحلية مياه البحر: يوجد عدد 2 محطة لتحلية مياه البحر بخليج طبرق ، الأولى تم إنشاؤها سنة 1976م بقدرة إنتاجية بلغت 24,000 م³/اليوم ، إلا أنها في نهاية فترة التسعينات من القرن الماضي (1996-1999م) أصبحت لا تكفي لسد كافة احتياجات المدينة الآخذ عدد سكانها في الازدياد و كذلك من حيث النوعية من جهة و من جهة ثانية انتهاء عمرها الافتراضي الأمر الذي دفع إلى بناء محطة بخارية جديدة سنة 2001 م ، بتكلفة وصلت إلى 127 مليون دينار ليبي و بقدرة إنتاجية بلغت 40,000 م³ / اليوم⁽³⁾. وهذه الكميات من المياه المحلاة تنتج لتغطية احتياجات سكان مدينة طبرق فقط ، ولا تستغل في الأنشطة الاقتصادية سواء الزراعية أو الصناعية وتغذي المحطة معظم أحياء المدينة وتوزع المياه على المناطق السكنية عن طريق الشركة العامة للمياه وذلك عن طريق الخزانات الرئيسة الموجودة بين أحياء المدينة المرتبطة بشبكات المياه إلا أن هذه الشبكة لم يتم توصيلها ببعض الأحياء القديمة مثل حي النور وحي الحطية وحي سيدي يونس بينما تصل في بعض أجزاء باب درنه والجبلية الشرقية وحي السنينات.

(1) - تكون المياه غير صالحة للاستهلاك البشري إذا زاد تركيز الأملاح الذائبة بها عن 500 جزء/ مليون، ينظر إلى : محمد السلاوي ، المياه الجوفية ، طرابلس ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1986، ص 245.

أمال إسماعيل شاور ، جغرافية المياه العذبة ، جامعة القاهرة ، 2000، ص 231.

(2) مكتب التدريب والمعلومات ، تقرير عن شركة المياه والصرف الصحي ، البطنان ، بيانات غير منشورة سنة 2004.

(3) مقابلة شخصية مع الأخ/ عبدالعزيز إدريس بوعلوية العبيدي ، مدير محطة طبرق البخارية، بتاريخ 13-9-2012 .

مما سبق اتضح أنه للعوامل الطبيعية دور لا يمكن إغفاله في نمو المدينة ديموغرافياً وعمرانياً واقتصادياً حيث تقع المدينة في موقع استراتيجي شمال شرق البلاد في منتصف هضبة البطان، وتطل على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط ، وتتمتع بمناخ معتدل ودافئ غير أن أمطارها تعد نادرة ومتذبذبة وتسقط بكميات ضئيلة ، كذلك الحال بالنسبة للمياه الجوفية حيث تعتبر قليلة وغير كافية للاستعمالات المختلفة ، مما ينعكس سلباً على الأنشطة الزراعية والرعية فيجبر الكثير من سكان الإقليم على مغادرة مناطقهم إلى المدينة التي أصبحت مركزاً يستقطب المهاجرين إليها الأمر الذي زاد من الضغط على استخدام الأرض داخل المدينة وخاصة السكني منها مما زاد من وتيرة البناء خارج المخططات ونشوء العديد من المناطق المتخلفة التي تفتقر إلى أبسط الخدمات اللازمة للعيش .

+ الخصائص البشرية لمنطقة الدراسة .

تمهيد :

تعد دراسة السكان لأي منطقة مؤشراً جيداً لمعرفة التطورات التي مرت بها تلك المنطقة فالتغيرات الديمغرافية هي في الواقع ليست إلا انعكاسات لعدة عوامل تؤول إلى أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ⁽¹⁾ ، ويؤدي الارتفاع في أعداد الأسر وتغير بنيتها إلى زيادة النمو الحضري للمدينة ، وبالتالي توسعها المكاني من خلال زيادة أعداد الوحدات السكنية ⁽²⁾ إضافة إلى أن دراسة توزيع السكان وكثافتهم في المدينة لها أهميتها لما لذلك التوزيع من أثر في الأنشطة الاقتصادية والحياة الاجتماعية والمرافق داخل المدينة ، فهي تسهم في توجيه عملية التخطيط الحضري ⁽³⁾.

تعد ليبيا إحدى البلدان التي شهدت زيادة سكانية كبيرة خلال الأربعين سنة الأخيرة وذلك نتيجة التطور الكبير الذي شهدته البلاد بعد اكتشاف النفط وما ترتب عليه من تحسن في الأحوال الاقتصادية والتي أثرت في زيادة معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات ، وتناقص عدد المهاجرين المغادرين للبلاد وتطور عدد المهاجرين الوافدين، ولقد كان لهذه التطورات أثر كبير في البيئة الديموغرافية للبلاد نمواً وتوزيعاً ⁽⁴⁾.

-
- (1) هاشم خضر الجنابي، مدينة دهوك: دراسة في جغرافية المدن، منشورات جامعة الموصل، 1985، ص 17 .
 - (2) مولود علي مقطوف بريش، "الوضع السكاني في مدينة الزاوية"، في كتاب، دراسات في سكان ليبيا، (تحرير)، سعد خليل القزيري ، بيروت، دار النهضة العربية، 2003، ص 175.
 - (3) كايد عثمان أبو صبحه، جغرافية المدن ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2003، ص 325.
 - (4) منصور الكيخيا " السكان " في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، تحرير الهادي بولقمة ، سعد خليل القزيري ، سرت الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، 1995 ، ص 335-337 .

1- تطور حجم السكان ونموهم في منطقة الدراسة .

يعد نمو سكان أية منطقة دليلاً على نموها اقتصادياً واجتماعياً، ويؤثر النمو السكاني في خصائص السكان ويتأثر بمجموعة من العوامل تتمثل في المواليد والوفيات والهجرة . حيث أن الزيادة السكانية المضطربة وخاصة في المدن لها انعكاس على مشكلة الإسكان خاصة في المناطق الحضرية لما يرتبط به من زيادة في الطلب على الوحدات السكنية ، حيث يرتبط مفهوم النمو السكاني بمفهومي تضخم السكان وأزمة السكن ، وترتبط مسألة البناء العشوائي والتوسعات الحضرية بنمو وتوزيع السكان ومن ثم تطورهم عبر المراحل الزمنية المختلفة . حيث تؤدي الزيادة السكانية المضطربة في المدن إلى زيادة الطلب على الوحدات السكنية ، فالنمو السكاني الذي شهدته منطقة الدراسة ترتب عليه ظهور احتياجات متعددة من الاستعمالات الحضرية هذه الحاجة دفعت بالمواطن إلى حب السيطرة على الأرض خشية أن لا يحصل على نصيبه فقام بالبناء في مثل هذه الحالات كما أن المستفيدين من هذه الأرض يعتبرونها ملكاً لهم فبتالي أصبح من الصعب إعداد أي مخطط توسعي للمدينة في مثل هذه الأجزاء نظراً لما يسببه وجود المناطق العشوائية من عرقلة المخطط .

تعد منطقة الدراسة من ضمن المدن الليبية متوسطة الحجم طبقاً لنتائج التعداد العام للسكان عام 2006 ، ويتضح من بيانات الجدول رقم (5) أن إجمالي عدد السكان في منطقة الدراسة قد بلغ 16376 نسمة في تعداد عام 1964 وفي عام 1973 أظهرت نتائج التعداد بأن عدد سكان مدينة طبرق بلغ حوالي 33764 نسمة ، بفارق 17390 نسمة عن التعداد السابق عام 1964 محققاً زيادة سنوية قدرها 1932 نسمة سجل فيها النمو السكاني معدلاً قدره 11.8% ويعود ذلك إلى استمرار مساهمة الهجرة في زيادة سكان المدينة ، فضلاً عن التطور في المجالات

الاقتصادية والاجتماعية في أعقاب استثمار عوائد النفط ، لهذا شهدت مدينة طبرق كغيرها من المدن الليبية ارتفاعاً في مستوى المعيشة ، وتحسناً في مستوى الخدمات الصحية فارتفع بذلك معدل المواليد الذي قابله انخفاض في معدل الوفيات ، وفي عام 1984 وصل عدد سكان المدينة إلى 62504 نسمة مسجلاً بذلك فارق قدره 28470 نسمة عن التعداد السابق 1973 بلغت بذلك الزيادة السنوية المطلقة فيه حوالي 2612 نسمة ، أي بمعدل نمو سنوي قدره 7.7% وفي عام 1995 وصل عدد سكان مدينة طبرق إلى 82364 نسمة ، بمعنى أن الزيادة الكلية للسكان بلغت 19860 نسمة للفترة (1984-1995) مما يعني أن الزيادة السنوية في السكان بلغت 1805 نسمة ، وتشير هذه الأرقام بأن معدل النمو السنوي للسكان في المدينة سجل انخفاضاً ملحوظاً في هذه الفترة بحيث بلغ 2.9% ، ارتفع عدد سكان مدينة طبرق حسب آخر تعداد عام 2006 حيث بلغ عدد السكان 105434 نسمة ، وبهذا الحجم السكاني حققت المدينة زيادة مطلقة بلغت 23070 نسمة عن التعداد السابق 1995 ، وبزيادة سنوية قدرها 2097 نسمة فانخفض بذلك معدل النمو السكاني نسبياً عن الفترة السابقة حيث بلغ 2.5% .

جدول (5) النمو السكاني للفترة من 1964-2006

معدل النمو السنوي	الزيادة		عدد السكان	السنوات
	السنوية	الكلية		
-	-	-	16374	1964
11.8%	1932	17390	33764	1973
7.7%	2612	28740	62504	1984
2.9%	1805	19860	82364	1995
2.5%	2097	23070	105434	2006

المصدر: التعدادات العامة للسكان 2006-1995-84-73-64.

ومما لاشك فيه أن هذه الزيادة السكانية قد أثرت بشكل أو بآخر في الضغط على قطاع الخدمات السكنية و الصحية والتعليمية وغيرها في منطقة الدراسة لذا شهدت المدينة تطوراً في استخدامات الأرض وخاصة السكنية منها للفترة من (1966-2012) كما سيتضح لاحقاً.

2- الزيادة الطبيعية :

إن الزيادة في عدد المواليد والنقص في عدد الوفيات في الكتلة السكانية هي التي تشخص الزيادة الطبيعية وهي تقدر إما عددياً أو نسبياً ، وفي الحالة الأخيرة غالباً ما تكون النسبة إلى مجموع السكان على أساس ألفي بالإشارة إلى سنة معينة ، وهو المقياس السائد(1) حيث يؤدي النمو السكاني مع انخفاض معدل الوفيات إلى وجود فجوة بين المعروض من المساكن وبين الحاجة المتزايدة له ، كما تؤدي ارتفاع نسبة الشباب في التركيب العمري إلى ارتفاع معدلات البحث عن فرص العمل بالإضافة إلى زيادة الطلب على المأوى والسكن الملائم ، فيدفع معظمهم بالبناء العشوائي ما ينتج عنه المزيد من التخلف العمراني .

أ - المواليد : تعد دراسة المواليد ذات أهمية كبيرة ذلك لارتباطها بخطط التنمية ، فقد أصبح السبيل إلى رقي أي أمة من الأمم مرتبطاً بإيجاد نوع من التوازن بين مواردها الاقتصادية و البشرية والذي لا يمكن تحديده إلا عن طريق دراسة المواليد وتحديد اتجاهاتها المستقبلية(2). ومن خلال البيانات الواردة في التعدادات المتعلقة بسكان منطقة الدراسة ، يلاحظ أن معدل المواليد كان مرتفعاً في سنة 1984م حيث وصل المعدل إلى 50.9 في الألف ، بينما انخفض في سنة 1995م ، ليبلغ المعدل 42.5 في الألف ثم استمر في الإنخفاض إلى أن وصل إلى أقل مستوياته فبلغ 26 الألف عام 2006 م ، ويعود انخفاض معدل المواليد في سنة 2006 نتيجة

(1) عبد الفتاح محمد وهيبه ، في جغرافية السكان ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1979، ص 95.

(2) محمد مرسل علي ، التغيرات السكانية في الفرع البلدي اغدامس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب جامعة قار يونس ، 1988 م ، ص 10 .

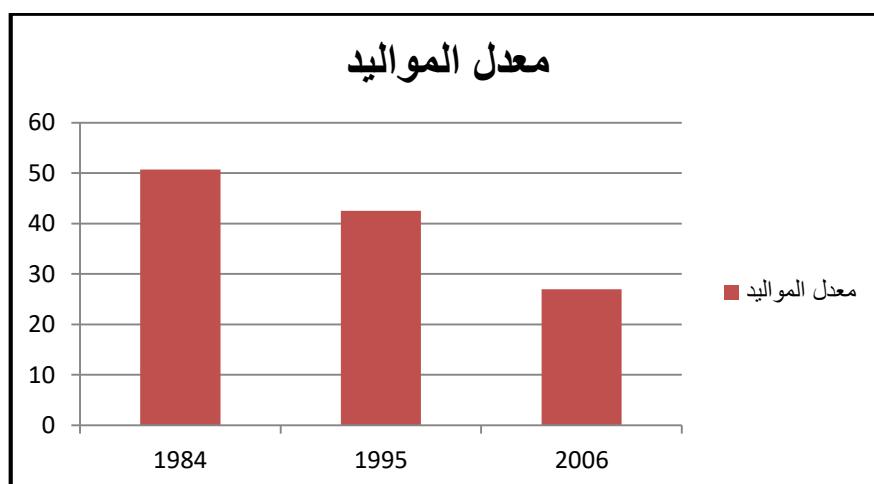
لتأخر سن الزواج وارتفاع مستوى التعليم للأم والأسره بصفة عامة ودخول المرأة الليبية ميادين العمل الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستوى الوعي بين النساء في هذا الجانب⁽³⁾، ولكن رغم ذلك فالليبيون ما يزالون يميلون إلى إكثار النسل تمشياً مع العقيدة الإسلامية ومع عاداتهم وتقاليدهم العربية التي تتفاخر بالكثرة العددية للأسر والعشائر. يضاف إلى ذلك السياسات التي تتبعها الدولة في تشجيع النسل كمنح المتزوجين قروضاً سكنية ، ومجانية التعليم والعلاج انظر الجدول رقم (6) والشكل رقم (5) .

جدول (6) معدل المواليد في منطقة الدراسة خلال السنوات (84-95-2006م)

السنة	عدد السكان	عدد المواليد	معدل المواليد في الألف
1984	62504	3184	50.9
1995	82364	3501	42.5
2006	105434	2745	26

المصدر : (1) النتائج النهائية للتعدادات العامة للسكان (84-95-2006 م) ، صفحات متعددة .
(2) مكتب المعلومات والتوثيق ، السجل المدني طبرق ، بيانات غير منشورة ، 2006م

الشكل رقم (5) معدل المواليد في منطقة الدراسة



المصدر : استناداً إلى الجدول رقم (6) .

(3) منصور محمد الكيخيا ، السكان : في الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، مرجع سابق ، ص، ص 382-383.

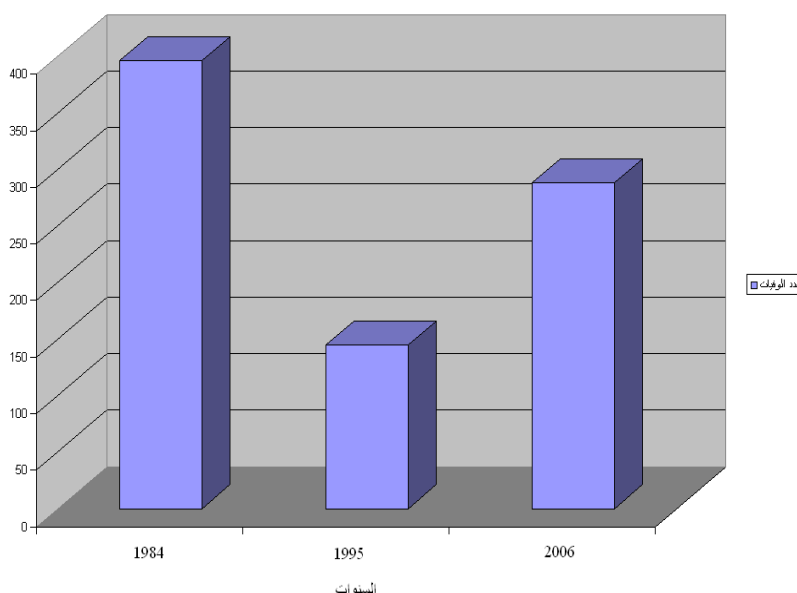
ب - الوفيات : بلغ معدل الوفيات في منطقة الدراسة سنة 1984م ، حوالي 6.3 في الألف وانخفض المعدل ليبلغ 1.7 في الألف عام 1995م ، وعند تتبع معدلات المواليد والوفيات في منطقة الدراسة تبين أن هناك ارتفاعاً في معدلات المواليد يقابله انخفاض في معدلات الوفيات ومن ثم يمكن القول أن هناك زيادة طبيعية للسكان خاصة في سنة 1984 حيث بلغ معدل الزيادة الطبيعية 44.4 في الألف ، أما في سنة 1995 فإن معدل الزيادة الطبيعية للسكان قد بلغ 40.8 في الألف و انخفض في سنة 2006 م ، ليصل إلى 24.2 في الألف .

جدول (7) معدل الوفيات في منطقة الدراسة خلال السنوات (84-95-2006م)

السنة	عدد السكان	عدد الوفيات	معدل الوفيات في الألف
1984	62504	396	6.3
1995	82364	145	1.7
2006	105434	288	2.8

المصدر : (1) النتائج النهائية للتعدادات العامة للسكان (84-95-2006م) ، صفحات متعددة .
(2) مكتب المعلومات والتوثيق ، السجل المدني طبرق ، بيانات غير منشورة ، 2006م .

شكل رقم (6) معدل الوفيات في منطقة الدراسة خلال السنوات (84-95-2006م)



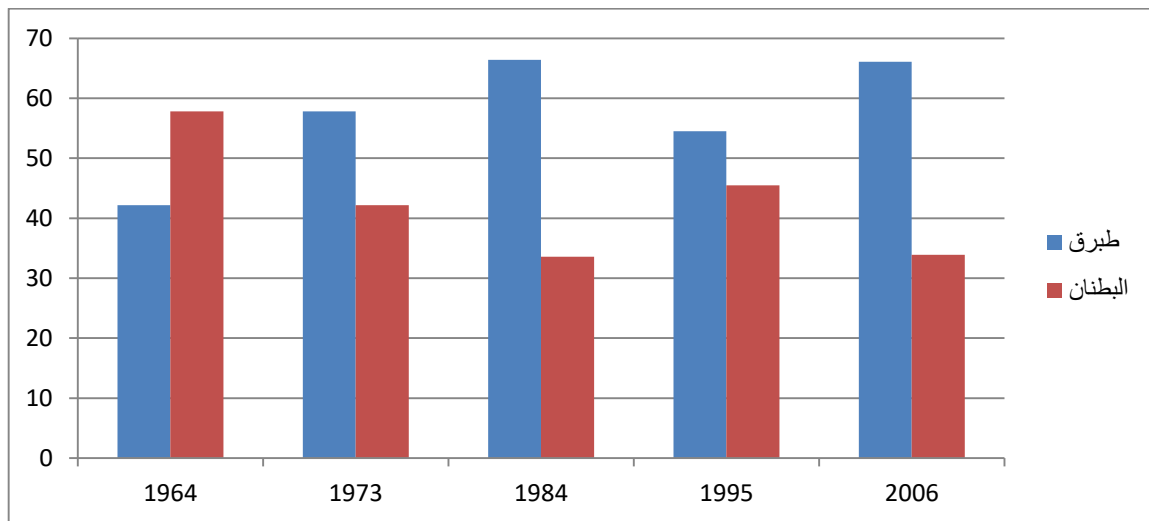
المصدر : استناداً إلى الجدول رقم (7)

3- الزيادة غير الطبيعية :

وهي الزيادة الناتجة عن الهجرة ويحدد دورها في نمو السكان بالاعتماد على الإحصاءات الحيوية من ناحية وبيانات التعداد العام من ناحية أخرى⁽¹⁾. وبما أن التغير السكاني يتباين داخل الإقليم الواحد كما يختلف من منطقة إلى أخرى تبعاً للظروف الاقتصادية والطبيعية ، حيث تجتذب المدن المهاجرين من القرى فتعمل على زيادة معدل نمو السكان في المدن وانخفاضها في الريف⁽²⁾. لذا تعد مقارنة نسبة التغير في السكان بين المدينة وإقليمها مقياساً يمكن من خلاله معرفة أثر الهجرة الداخلية إلى حد ما على الحركة السكانية في المدينة، فالهجرة بقدر ما تزيد من أعداد السكان في مكان ما فإنها تنقص أعدادهم في أماكن أخرى⁽¹⁾.

وكما هو واضح من الشكل (7) النمو السكاني الكبير الذي شهدته المدينة على حساب سكان إقليمها باعتبارها نتيجة حتمية لدورها الإداري في الإقليم، ففي حين كانت لا تتجاوز نسبة سكان

الشكل رقم (7) نسبة سكان مدينة طبرق إلى سكان إقليم البطنان



المصدر : استناداً إلى بيانات التعدادات العامة للسكان 2006- 1995- 1984- 1973-1964

(1) فتحي محمد أبو عيانه ، جغرافية السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط3، 1986، ص351

(2) محمد المبروك المهدي ، جغرافية ليبيا البشرية ، ط2، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس، 1998، ص 124.

(1) أحمد علي إسماعيل ، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، القاهرة ،دار الثقافة والنشر والتوزيع، 1998، ص35.

المدينة 42.2% من جملة سكان الإقليم عام (1964) ارتفع عدد السكان بشكل ملحوظ بحيث مثلت نسبتهم 57.8% من مجموع سكان الإقليم عام (1973)، وفي ذلك دلالة واضحة على أن الإقليم لم يحتفظ بسكانه بذلك حققت المدينة نمواً سكانياً على حساب الريف ، وتأتي إحصائيات التعداد العام للسكان في (1984) لتؤكد استمرارية أثر الهجرة على زيادة نمو سكان المدينة التي وصلت فيها نسبة سكان المدينة حوالي 66.4% من جملة سكان الإقليم ، بمعنى أن سكان المدينة أصبحوا يشكلون أكثر من ثلثي سكان الإقليم في تلك الفترة ، انخفضت بعدها نسبة سكان المدينة إلى مجموع سكان الإقليم حيث بلغت 54.4% عام (1995) لتعود نسبة سكان المدينة وترتفع إلى 66.1% من مجموع سكان الإقليم في عام (2006) .

صافي الهجرة :

يقصد بصافي الهجرة الفرق بين عدد المغادرين بشكل نهائي من جهة وعدد القادمين من جهة أخرى بغية الإقامة الدائمة في منطقة ما⁽¹⁾.

إن الحصول على بيانات الهجرة أمر صعب حتى بالنسبة للدول المتقدمة وهذا هو الحال في الدول النامية حيث يعد الأمر أكثر صعوبة⁽²⁾ ، لاسيما بيانات الهجرة من وإلى المدن ، ففي التعدادات العامة للسكان لا يوجد ما يفيد حول هذا الموضوع ، لذا اعتمد الباحث على طريقة الإحصاءات الحيوية وتعرف أيضاً بمعادلة الموازنة⁽³⁾ التي يمكن من خلالها دراسة صافي الهجرة في مدينة طبرق ، وبما أن الإحصاءات الحيوية من معطيات معادلة الموازنة ، المتمثلة

(1) إبراهيم موسى الزقراطي، هاني عبدالرحيم العيزي، معجم المصطلحات والمفاهيم الجغرافية، ط1، عمان، دارمجدلوي للنشر والتوزيع، 2007، ص113.

(2) أحمد علي إسماعيل ، أسس علم السكان وتطبيقاته ، مرجع سبق ذكره ، ص105

(3) تستخدم طريقة الإحصاءات الحيوية أو معادلة الموازنة في تقدير حجم صافي الهجرة وهي تأخذ الشكل الآتي:

$M = (PT1 + N - PT2) - (P - D)$ حيث M صافي الهجرة PT1 عدد السكان في التعداد السابق n عدد السنوات بين

التعدادين وPT2 عدد السكان في التعداد اللاحق وP عدد المواليد بين التعدادين وD عدد الوفيات بين التعدادين ينظر إلى :

محمد الحسين المصطوف، الإحصاء السكاني ، منشورات جامعة سبها، 1995، ص154 ، ص155.

في عدد المواليد والوفيات في منطقة الدراسة لذا لا يمكن بأي حال من الأحوال تقدير حجم صافي الهجرة للفترة التعدادية (1964_1973) ، إذ لا يوجد بيانات منظمة يمكن الاعتماد عليها في الفترة المشار إليها فلم ينتظم التسجيل الحيوي في البلاد إلا بعد صدور قانون الأحوال المدنية عام 1968 الذي يلزم السكان بالتبليغ عن الوقائع الحيوية .

إلا أنه ومن خلال دراسة معدلات النمو السكاني في مدينة طبرق التي بينت فيه الإحصاءات السكانية بأن معدلات النمو السكاني في مدينة طبرق قبل عام 1973 كانت مرتفعة جداً بحيث لا تترك أدنى مجال للشك بأن الهجرة الوافدة للمدينة بنوعيتها الداخلية والخارجية في تلك الفترة كانت العامل الرئيس في زيادة عدد السكان بصورة مضطربة ، ويعود السبب في ارتفاع نسبة المهاجرين إلى مدينة طبرق في تلك الفترة إلى تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها نتيجة لاكتشاف النفط في البلاد من ناحية ، وموقع مدينة طبرق بالقرب من الحدود المصرية الليبية من ناحية أخرى ، مما جعلها تستقطب أكبر عدد من المهاجرين العائدين من مصر الذين كانوا قد تركوا البلاد أثناء الاستعمار الإيطالي ، فمدينة طبرق تأتي في المرتبة الثانية في المدن الليبية بعد مدينة سبها من حيث نسبة المهاجرين العائدين إليها من خارج ليبيا⁽¹⁾.

ومن خلال بيانات الجدول (8) يظهر أثر الهجرة في الحركة السكانية للمدينة للفترة من (1973_2006) وتميزت الفترة التعدادية مابين (1973_1984) بصافي هجرة بلغت 6666 نسمة مثلت نسبة تقدر 23.2% من نسبة الزيادة السكانية للفترة المشار إليها .

جدول رقم (8) الزيادة الطبيعية والهجرة السكانية للفترة (1973-2006)

الفترة التعدادية	الزيادة الكلية	الزيادة الطبيعية	%	صافي الهجرة	%
------------------	----------------	------------------	---	-------------	---

(1) منصور محمد الكيخيا، "السكان" ، في كتاب، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، مرجع سبق ذكره، ص363.

23.2	6666	76.8	22074	28740	1984_1973
3.2	642	96.8	19218	19860	1995_1984
6.8	1571	93.2	21499	23070	2006_1995

المصدر: استناداً إلى مكتب السجل المدني بطريق بيانات غير منشورة، 2006.
قسم الإحصاء والتوثيق، مركز البطانة الطبي، بيانات غير منشورة، 2006.
التعدادات العامة للسكان (73-84-95-06).

بمعنى أن سكان المدينة قد تزايدوا بفعل عامل الزيادة الطبيعية فنصيبها كان أكبر من نصيب الزيادة غير الطبيعية في حركة سكان المدينة التي شكلت نسبة تقدر بنحو 76.8% ، بينما انخفض صافي الهجره بين عامي (1995_1984) ، فبلغ حوالي 642 نسمة فقط شكلت ما نسبته 3.2% من الزيادة السكانية ، أما في خلال الفترة من (2006_1995) شكلت الزيادة الطبيعية للسكان نسبة تقدر 93.2% بمعنى أن مساهمة الهجرة في الزيادة السكانية لم تتعد 18.2% وهذه نسبة تلوح بأن مدينة طبرق عادت لتكون منطقة جذب للسكان خلال هذه الفترة ، وربما تكون هي بداية استقبال المهاجرين خاصة بعد إضافة مناطق توسع جديدة في المدينة نشطت فيها مشاريع الإسكان على مستوى القطاع العام والخاص في السنوات الأخيرة .

4- التركيب السكاني :

يشمل التركيب السكاني العديد من المكونات الديموغرافية للسكان ، إلا أن الخصائص السكانية المتمثلة في العمر والنوع والنشاط الاقتصادي وحجم الأسرة هي دائماً موضع اهتمام⁽¹⁾ وتكمن أهمية دراسة الخصائص السكانية من خلال آثارها الواضحة في السكن والمرافق الصحية وكافة الخدمات اللازمة للسكان⁽²⁾. فالتركيب العمري والنوعي للسكان يكاد يكون من أهم العوامل المؤثرة

(1) منصور محمد الكيخيا، جغرافية السكان ، مرجع سابق، ص 133- 134.

(2) كايد عثمان ابو صبة ، "التركيب السكاني في مدينة أبوظبي " ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد 26، 1994، ص 315.

في التغيرات السكانية ، حيث يؤثر توزيع السكان حسب فئات الأعمار والنوع على معدل المواليد والوفيات ومقدار الزيادة الطبيعية من ناحية وعلى الزيادة غير الطبيعية (الهجرة) وذلك لارتباطها بالقوة الإنتاجية من ناحية أخرى ، وتعد دراسة التركيب العمري والنوعي المصدر الأساس للمخططين في كافة المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية⁽³⁾، وتؤدي ارتفاع نسبة الشباب في التركيب العمري إلى ارتفاع معدلات البحث عن فرص العمل و ارتفاع الطلب على السكن الملائم مما يدفع ببعضهم إلى البحث عن مأوى بالمناطق المتخلفة بالمدينة .

أ - التركيب العمري : يتميز التركيب العمري في مناطق السكن العشوائي بارتفاع نسبة صغار السن من الفئات العمرية (0-19) والتي تزيد على غيرها من الفئات العمرية الأخرى بسبب ارتفاع نسبة الولادات وازدياد معدلات الخصوبة ، كما تتميز بازدياد فئات الأعمار الشابة وارتفاع نسبة الذكور بسبب ازدياد أعداد الهجرة الوافدة من الذكور طلباً للعمل⁽¹⁾ كما تعد دراسة التركيب العمري وتقسيم السكان إلى فئات عمرية محددة على قدر كبير من الأهمية في دراسة السكان حاضراً ومستقبلاً فما تكون عليه فئات العمر في الوقت الحاضر من حيث وقوعها في مراحل مبكرة من العمر سيتغير بها الحال مع تقدم العمر إلى فئة الشباب التي يقع عليها عبء الإعالة والقدرة على العمل والإنتاج و سينجم عن هذا الوضع تكوين أسر جديدة وبالتالي احتياجها إلى السكن والتفكير في بناء مسكن جديد وهكذا بالنسبة للفئات العمرية التي تليها ومن ثم تتنامى الكتلة السكانية والسكنية في ظل النمو السكاني لمختلف فئات العمر .

عادة في التركيب العمري ندرس فئات العمر الأساسية وهي ثلاث فئات كما يلي :

فئة صغار السن : وهي تشمل جميع الأعمار الأقل من 15 سنة.

(3) فايز محمد العيسوي ، أسس جغرافية السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ،
(1) قاسم الزبداني ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 28 ، العدد الأول ، 2012 ، ص 465 .

فئة متوسطي السن : وهي تشمل الأعمار من 15-64 سنة.

فئة كبار السن : وهي تشمل الأعمار المساوية 65 سنة فأكثر.

1- فئة صغار السن الأقل من 15 سنة : وهي الفئة التي تمثل قاعدة الهرم السكاني وتتصف بأنها فئة غير منتجة وتشكل عبئاً على من هم في سن العمل من السكان ، كما أنها أكثر الفئات العمرية تأثراً بعوامل المواليد والوفيات وذلك لأن الوفيات ترتفع نسبتها بين صغار السن في الأعمار المبكرة⁽¹⁾. ارتفعت نسبة صغار السن في البلاد ومنطقة الدراسة في نفس الوقت ، ففي البلاد بلغت النسبة من مجموع السكان خلال التعدادات 73-84-95-2006 م على التوالي (51.1% ، 49.9 % 39 % 31%) أما منطقة الدراسة فقد بلغت النسبة على التوالي (53.8% ، 54.3 % ، 41 % 34.2%) ويمكن تفسير كبر نسبة صغار السن خلال تعدادي 1973-1984م، إلى التحسن في الأحوال الصحية وبالتالي تم التغلب على الأمراض التي كانت تصيب صغار السن أما في سنة 1995-2006 فيعود هذا الانخفاض لسبب تأخر سن الزواج ولمواصلة الكثير من الذكور والإناث تعليمهم إضافة لتعدد أمور الحياة وبالتالي انخفاض نسبة هذه الفئة .

2- فئة متوسطي السن (15_64 سنة) : وهي تمثل الفئة المنتجة في أي مجتمع وعلى عاتقها تتم نهضة البلاد وتحقيق برامج التنمية ، وهي بذلك الفئة العائلة لكبار وصغار السن ، وهي الأكثر قدرة على الحركة والهجرة .

بلغت نسبة هذه الفئة من مجموع سكان البلاد 44.4% في سنة 1973م، و46.5% في سنة 1984م وارتفعت إلى 57% في سنة 1995م ، وبلغت 64.7% عام 2006 وفي منطقة الدراسة بلغت نسبة أفراد هذه الفئة سنة 1973م، نحو 43.6%، وفي سنة 1984م بلغت 43.2% ، ثم

(1) فتحي محمد أبو عيانه ، دراسات في علم السكان ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1985، ص 207 .

ارتفعت عام 1995م، لتصل إلى 56.5% في حين ارتفعت لتبلغ أعلى معدل لها عام 2006 لتصل إلى 63.3% .

3. فئة كبار السن (65 فما فوق) : وهي الفئة التي تمثل رأس الهرم السكاني ، وتعد هذه الفئة غير منتجة ، كما أنها أكثر الفئات العمرية عرضةً إلى الوفيات ، وتشكل هذه الفئة عبئاً على من هم في سن العمل من السكان وتضم عدداً كبيراً من الإناث والأرامل⁽¹⁾ بلغت نسبة هذه الفئة على مستوى البلاد 4.2% عام 1973م من مجموع سكان البلاد الليبيين، و في عام 1984م 3.6%، ونحو 4% عام 1995م وفي عام 2006 بلغت 4.2% أما في منطقة الدراسة فقد بلغت النسبة 2.5% في جميع التعدادات⁽²⁾

جدول (9) فئات أعمار السكان بمنطقة الدراسة للعام (1973م)

النسبة %	المجموع	النسبة %	إناث	النسبة %	الذكور	فئة العمر
53.8 %	7936	23.4	3865	12	4071	4 – 0
	6233	18.9	3115	9.2	3118	9 – 5
	3987	11.9	1970	6	2017	14 – 10
43.6 %	11749	17	5747	17.8	6002	44 – 15
	2966	3.9	1301	4.9	1665	64 – 45
2.6 %	893	1.3	454	1.3	439	65 – فما فوق
	33764		16452		17312	المجموع

المصدر: استناداً إلى النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1973م، صفحات متعددة

جدول (10) فئات أعمار السكان بمنطقة الدراسة عام (1984)

النسبة %	المجموع	النسبة %	إناث	النسبة %	الذكور	فئة العمر
54.3 %	12375	9.6	5975	10.2	6375	4 – 0
	12127	9.6	6025	9.8	6127	9 – 5
	9438	7.4	4625	7.7	4813	14 – 10
43.2 %	22189	17.2	10751	18.3	11438	44 – 15

(1) فتحي عبد الله فياض ، " التركيب العمري والنوعي للسكان الليبيين 1945-1975م"، مجلة كلية الآداب والتربية جامعة قار يونس العدد الحادي عشر ، 1982م، ص 396

(2) النتائج النهائية للتعدادات العامة ، "73-84-1995م" ، مرجع سابق ، صفحات متعددة .

	4813	3.7	2313	4	2500	64 – 45
%2.5	1562	1.3	812	1.2	750	65 فما فوق
	62504	48.8	30501	51.2	32003	المجموع

المصدر: استنادا إلى النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1984م، صفحات متعددة

جدول(11) فئات أعمار السكان بمنطقة الدراسة عام (1995م)

النسبة %	المجموع	النسبة %	إناث	النسبة %	الذكور	فئة العمر
%41	11390	6.8	5567	7	5823	4 – 0
	11240	6.7	5478	7	5762	9 – 5
	11147	6.5	5372	7	5775	14 – 10
%56.5	39473	23.1	19099	24.7	20374	44 – 15
	7046	4.1	3386	4.4	3660	64-45
	2068	1.3	1078	1.2	990	65 – فأكثر
	82364		39980		42384	المجموع

المصدر: استنادا إلى النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، منطقة البطنان، 1995م، صفحات متعددة

جدول(12) فئات أعمار السكان بمنطقة الدراسة عام (2006م)

النسبة %	المجموع	النسبة %	إناث	النسبة %	الذكور	فئة العمر
34.1	13685	6.4	6727	6.6	6958	4 – 0
	11051	5.2	5463	5.3	5588	9 – 5
	11261	5.3	5568	5.4	5693	14 – 10
63.4	54737	26.5	27940	26.9	28361	44 – 15
	10178	4.9	5230	5	5271	64-45
2.5	2603	1.3	1370	1.2	1265	65 فأكثر
	105434		52297		53136	المجموع

المصدر: استنادا إلى النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، منطقة البطنان، 2006م، صفحات متعددة.

ب - التركيب النوعي (الجنسي) : المقصود بالتركيب النوعي توزيع السكان إلى نوعين ، ذكور وإناث ، فكل كتلة سكانية تنقسم طبيعياً إلى ذكور وإناث ، إلا أن اختلاف عدد الذكور عن الإناث في مجموع السكان أو في كل فئة من فئات الأعمار من الأمور التي يهتم بها الباحثون في جغرافية السكان ، لأن هذا الاختلاف يؤثر تأثيراً بالغاً في أوضاع السكان وتطورهم ، فلكل واحد من النوعين احتياجاته ووظائفه ، ويدرس التركيب النوعي للسكان عن طريق نسبة النوع ، وهي عدد الذكور مقابل كل مئة من الإناث وتحسب عن طريق المعادلة التالية :

$$\text{النسبة النوعية} = \frac{\text{عدد الذكور}}{\text{عدد الإناث}} \times 100^{(1)}$$

فكلما فاقت النسبة النوعية مائة دل ذلك على ارتفاعها وزيادة عدد الذكور في هذه الكتلة والعكس أما إذا اتفقت نسبة الذكور مع الإناث اتسم المجتمع بالتوازن الطبيعي.

من خلال الجدول رقم (13) تبين أن نسبة النوع للسكان الليبيين متقاربة وتتراوح بين 102.3-105.4 حيث وصلت سنة 1984 إلى 104.8 ثم ارتفعت قليلاً سنة 1995م لتصبح 105.4، أما في تعداد 2006 فقد بلغت هذه النسبة 102 من الذكور لكل 100 أنثى . أما السكان غير الليبيين فإن نسبة النوع لهم مرتفعة ، لأن معظم المهاجرين إلى منطقة الدراسة لا يصطحبون معهم أسرهم ، ففي سنة 1984 بلغت 206.4 ، ثم انخفضت لتصل إلى 110.8 عام 1995 ، ثم ارتفعت نسبة النوع لتبلغ أعلى ارتفاع لها في عام 2006 لتصل إلى 249.1

(1) منصور محمد الكيخيا ، جغرافية السكان ، مرجع سابق ، ص 135.

وذلك لمغادرة الكثير من العائلات وخاصة العراقية والفلسطينية والمصرية الذين كانت معظم أعمالهم في مجال التدريس وخاصة الثانوي والجامعي بعدما حلت محلهم العمالة المحلية .

جدول رقم (13) نسبة النوع لسكان منطقة الدراسة للفترة من (1984-2006م)

النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	الذكور	السنة	النوع
112.7	47	29535	53	33295	1984	إجمالي السكان
106	48.5	39980	51.5	42384	1995	
104.2	49	53177	51	55444	2006	
104.9	48.8	27081	51.2	28429	1984	السكان الليبيين
105.4	48.7	36014	51.3	37987	1995	
102.3	49.4	50499	50.6	51705	2006	
198.4	33.5	2454	66.5	4866	1984	السكان غير الليبيين
110.8	47.4	3966	52.6	4397	1995	
139.6	41.7	2678	58.3	3739	2006	

المصدر استناداً إلى: (1) أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد 1973م ، ص 28.

(2) أمانة التخطيط والاقتصاد، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد 1984م، بلدية البطنان، ص 68 .

(3) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد 1995م، منطقة البطنان ، ص 79.

(4) الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان 2006م ، ص 5.

ج - التركيب الاقتصادي : يرتبط وجود المدينة ونموها بتوافر أوجه الأنشطة الاقتصادية التي

يمارسها السكان ، و يتضح ذلك من خلال دراسة التركيب الاقتصادي للسكان الذي يظهر

أهميتها فيما توفره من مؤشرات تؤخذ في الاعتبار عند وضع خطط المستقبل في مجال الخدمات

وإعداد برامج التنمية الاقتصادية⁽¹⁾. ومن خلال بيانات الجدول رقم (14) يتضح أن سكان منطقة

الدراسة في سنة 1973م قد بلغ 33764 نسمة ، وان عدد السكان العاملون اقتصادياً قد بلغ

6455 نسمة ، أي 43.9% من جملة سكان في سن العمل . وبلغ عدد الذكور العاملين

نحو 6112 نسمة بنسبة 94.7% ، في المقابل بلغت نسبة الإناث العاملات 5.3% ، من

(1) ماجدة إبراهيم عامر ، " القوة العاملة " في كتاب ، دراسات في سكان ليبيا ، مرجع سبق ذكره، ص 134.

جملة عدد السكان العاملين اقتصادياً ، إن ارتفاع نسبة الذكور العاملين في منطقة الدراسة يعود إلى وفود العديد من الشباب المهاجرين من المدن الليبية والمناطق الريفية القريبة من منطقة الدراسة ومن الدول المجاورة للبحث عن فرص عمل ومستوى معيشة أفضل خاصة بعد التحولات التي حدثت عقب الاستفادة من العوائد النفطية في المشاريع المختلفة ، وبالنسبة لانخفاض الإناث العاملات فإن الأمر يعود إلى العادات والتقاليد التي كانت تكبل المجتمع وتحرم النساء من حق التعليم وممارسة العمل المناسب ، وأستمر عدد الذكور مرتفعاً بين صفوف العاملين اقتصادياً حيث بلغت نسبتهم 79.2% من عدد السكان العاملين اقتصادياً تقابله نسبة منخفضة من عدد الإناث العاملات التي لم تتجاوز 20.8%، وذلك في عام 1984 من خلال نفس الجدول يتضح أن سكان منطقة الدراسة قد بلغ عددهم 82364 نسمة في عام 1995م ، وأن نسبة من هم في سن العمل قد وصلت إلى 56.5% من مجموع سكان المدينة ، وبلغت نسبة من هم في خارج سن العمل حوالي 43.5% أما العاملين اقتصادياً فإن عددهم هو 20326 نسمة يشكلون ما نسبته 43.6% من جملة السكان في سن العمل ، واستمر العاملون الذكور يمثلون الأكثر عدداً مقارنةً بالإناث حيث لم يحدث تغيير يذكر عن التعداد الماضي ، فبلغت نسبة الذكور العاملين 78.7% ، مقابل 21.3% للإناث العاملات ، أما فيما يخص التعداد الأخير سنة 2006م فقد بلغ عدد سكان منطقة الدراسة حوالي 105434 نسمة ، وبلغ عدد العاملين اقتصادياً نحو 32179 نسمة ، أو ما يعادل 30.5% من جملة السكان في المنطقة حيث وصلت نسبة الذكور العاملين نحو 64.7% في حين بلغت نسبة الإناث العاملات 35.3% من مجموع السكان العاملين اقتصادياً ، ومن الملاحظ ارتفاع نسبة الإناث عما كان عليه في التعدادات السابقة بسبب ارتفاع عدد المتعلمات بين سكان المنطقة وحصولهن على فرصة التعلم مما أدى إلى دخول المرأة سوق العمل بمختلف قطاعا ته وأنشطته ، إضافة إلى ارتفاع وعي

المواطنين بضرورة مشاركة النساء في العمل لتسيير أمور الحياة وتحسين مستوى المعيشة اليومية الذي تتزايد فيه المتطلبات اليومية .

جدول (14) التركيب الاقتصادي لسكان مدينة طبرق خلال السنوات (73 - 84 - 95 - 2006م) .

السكان	1973		1984		1995		2006
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
مجموع سكان المدينة	33764	100	62504	100	82364	100	105434
السكان في سن العمل	14715	43.6	27012	43.2	46519	56.5	66293
السكان خارج سن العمل	19049	56.4	35492	56.8	35845	43.5	39141
السكان العاملون اقتصاديا من جملة السكان في سن العمل	6455	43.9	12084	19.3	20326	43.7	32179
العاملون	6112	94.7	9567	79.2	15993	78.7	20823
العاملات	343	5.3	2517	20.8	4333	21.3	11356

المصدر: (1) استنادا إلى النتائج النهائية للتعدادات العامة للسكان، للسنوات 73-84-95 م منطقة البطنان صفحات متعددة
(2) النتائج الأولية للتعداد العام للسكان ، 2006 م ، المؤشرات الديموغرافية ، ص 2 ، ص 76

5- حجم الأسرة: يهتم المخططون بدراسة حجم الأسرة لما له من مؤشرات مفيدة في عملية

التخطيط⁽¹⁾ حيث يعد دراسة نمو أعداد الأسر وتغير بنيتها وحجمها ذات أهمية في زيادة النمو الحضري ، فزيادة أعداد الأسر وتغير حجمها تحدد الطلب على المساكن لذا يجب أن تعتمد مخططات المدن على متابعة التغيرات التي تحدث في بنية الأسرة ووضع التقديرات الدقيقة لتلك التغيرات بهدف تقدير حجم الطلب على الوحدات السكنية الجديدة لاحتواء التزايد السكاني .

يتضح من الجدول رقم (15) أن عدد الأسر في مدينة طبرق قد ارتفع سنة 1984 إلى 8288

(1) منصور محمد الكيخيا ، جغرافية السكان ، مرجع سابق، ص 81 .

أسرة بعد أن كان عددها 5397 أسرة عام 1973 ثم أخذ أعداد الأسر في الازدياد إلى أن بلغ 15576 أسرة عام 2006 ، أما من حيث متوسط حجم الأسرة فقد ارتفع من 5 أفراد للأسرة الواحدة عام 1964 إلى 6.3 أفراد عام 1973 ، ثم إلى 7.5 لكل من عامي 1984-1995 وسجل متوسط حجم الأسرة انخفاضاً طفيفاً عام 2006 بحيث بلغ 7 أفراد للأسرة الواحدة ، ويتضح من هذه الأرقام أن حجم الأسرة في مدينة طبرق يعد كبيراً رغم الانخفاض الذي سجل حسب نتائج آخر تعداد .

جدول رقم (15) عدد الأسر وتطورها للفترة من 1964-2006

السنة	عدد الأسر	متوسط حجم الأسرة
1964	3235	5
1973	5397	6.3
1984	8288	7.5
1995	10843	7.5
2006	15097	7

المصدر: استناداً إلى: التعدادات العامة للسكان (73-84-95-2006)

مؤسسة دو كسيادس ، أعمال جرد، المحافظات الشرقية، محافظة درنة متصرفية طبرق ، 1966، ص21.

مما سبق اتضح أن منطقة الدراسة تمر ديموغرافيا بمرحلة نمو سكاني مضطرب فقد زاد عدد السكان من 16374 نسمة عام 1964 إلى 105434 نسمة عام 2006 كما ارتفع عدد الأسر من 3235 أسرة عام 1964 إلى 15097 أسرة عام 2006 ، حيث ينخفض معدل الوفيات بينما معدل المواليد لايزال مرتفعاً مما نتج عنه زياده طبيعية عالية هذه الزيادة تضاعفت من خلال الهجرة الوافدة ، وارتفعت نسبة سكان المدينة إلى سكان الإقليم من 42.2% عام 1964 إلى 66.1% عام 2006 . هذه العوامل أدت إلى زيادة نمو حجم سكان المدينة بدرجة كبيرة و مع تأخر تنفيذ المخططات مما تسبب في إنهاك الخدمات المختلفة ، كما أن ارتفاع نسبة

متوسطي السن في منطقة الدراسة وهي الفئة الأكثر بحثاً عن السكن مما أثر سلباً في استخدام الأرض وبالتالي زيادة البناء العشوائي .

نشأة المدينة وتطورها .

أ- النشأة :

يرجح العديد من المؤرخين نشأة مدينة طبرق إلى عهد الإغريق الذين تابعوا أسلوبهم الإسطيطاني حيث انتشرت مستوطناتهم على طول ساحل برقة فأقاموا قورينا (شحات) ، برقة (المرج) توخيرة (توكرة) يوسبريدس (بنغازي) ، طلميثة ، ابولونيا (سوسة) دارنس (درنه) وإنترغوس (طبرق) ، وسميت هكذا لأنها تقابل بيرجوس اليونانية ⁽¹⁾ ولم يذكر التاريخ زمن تأسيس هذه البلدة ولم يعثر إلا على ما كتبه الجغرافيان (بليني و بربلودي سلاشي) في النصف الثاني من القرن الرابع قبل الميلاد ، وكان اسمها في ذلك العهد انتيرغوس وآثار القرى التي حولها تدل على عظمة زائلة وعمران غابر ⁽²⁾ وقد أكد الأديسي على ما كتبه الجغرافيان المذكوران وذلك في القرن الأول الهجري ، والتي مازال منها لوقت قريب آثار عتيقة وخزان لمياه الأمطار ، وسور محيط بالمدينة آثاره مازالت موجودة ⁽³⁾ وكان للرومان الذين سيطروا على ليبيا في أواسط القرن الثامن ق.م حضارة مزدهرة في هذه المدينة وضواحيها ، ثم أعقبهم البيزنطيون الذين حصنوا المدينة بسور بأمر من الإمبراطور البيزنطي (جستنيان) ⁽⁴⁾ ثم فتحها المسلمون بقيادة عمر بن العاص عام 643 م عقب الإنتهاء من فتح مصر ⁽⁵⁾ وفي العهد الإسلامي الذي حل بأننتيبرجوس حرف اسمها القديم إلى أنطبيرقة ثم خفف وحرف مرة أخرى بتوالي الأيام إلى طبرق كما ينطق حالياً ⁽⁶⁾

-
- (1) عبداللطيف محمود البرغوثي، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي ، بيروت ، دار صادر ، 1971، ص253
 - (2) سليمان منصور الحداد، "مقالة بعنوان طبرق"، مجلة ليبيا المصورة ، العدد الثاني عشر ، السنة الأولى، 1935، ص11.
 - (3) سعيد خيرالله صالح جهاد طبرق و ذكرى معركة الناطورة 22 ديسمبر 1911 م مطبعة طبرق العامة ، 1976، ص9 .
 - (4) علي مفتاح سيور ، طبرق بين الحاضر والماضي، مرجع سابق، ص10 .
 - (5) محمود السيد ، تاريخ دول المغرب العربي ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص15 .
 - (6) عبد السلام محمد شلوف ، الأسماء القديمة للمدن والقرى الليبية ، دار هانيبال للنشر والتوزيع ، بنغازي ، 2002، ص14-15.

ب - طبرق عبر التاريخ :

في القرن الثاني قبل الميلاد ظهرت بواذر اللبنة الأولى للعمران في المدينة ، بعد ما أصبحت قاعدة البلاد الأولى في العهد الروماني⁽¹⁾ فأقام فيها الرومان برجاً على الضفة الجنوبية للميناء أطلق عليه العرب فيما بعد اسم الناظوره⁽²⁾، كما حفروا بها آباراً لتجميع مياه الأمطار التي مازالت باقية ليومنا هذا ، ويعد الصهرج الموجود بوسط المدينة بالقرب من البريد القديم أكبرها ، وكان الميناء حينها يستقبل الحجاج الرومان المتجهين لزيارة كاهن آمون بواحة سيوه⁽³⁾ حسب معتقداتهم ، وخضعت مدينة طبرق فيما بعد للحكم البيزنطي عام 146ق.م بعد أن استولى عليها بطليموس الثامن⁽⁴⁾ وأسس فيها الإمبراطور (جستيان) قصراً عام 548م أطلق عليه أسم (انثيرغوم)⁽⁵⁾ ومازالت بقايا آثار سور هذا القصر وبواباته باقية بالقرب من الميناء ، ونظراً لأهمية طبرق في تلك الفترة فقد ذكرها ابن الفرات في كتابه التاريخي في النصف الثاني من القرن الهجري الثامن قائلاً : (إن مدينة طبرق عامرة وبها ميناء ومرسى)⁽⁶⁾. وفي فترة الحكم العثماني (1551_ 1911م) شيد بها علي رضا باشا قصراً لحكومته في فترة حكمه من 1864_ 1868م ، وأصبحت مدينة طبرق مديرية تابعة لقائمقامية درنة في 1890م وتأسس أول مجمع سكني حضري في مدينة طبرق في عهد خليل باشا متصرف برقة ، عندما قام بإرسال بعض العائلات من ضواحي بنغازي وتوطينها

(1) عبدالله كامل موسى ، دراسات في الحضارة والآثار الإسلامية في ليبيا ، القاهرة ، دار الافاق العربية ، 2002، ص30 .

(2) سليمان منصور الحداد، مرجع سابق، ص11.

(3) علي مفتاح سيور ، طبرق بين الماضي والحاضر ، مرجع سبق ذكره، ص10.

(4) غوليامناردوتشي، استيطان برقة قديماً وحديثاً، (ترجمة)، إبراهيم أحمد المهدي ، دار الجماهيرية للنشر 1996، ص79، 80.

(5) صالح مصطفى المزيني ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر ، ط2، بنغازي ، منشورات جامعة

قاربونس 1994، ص97

(6) علي مفتاح سيور ، مرجع سبق ذكره، ص10.

في طبرق بعد أن تم لها بناء عدد من المساكن بالقرب من القصر⁽¹⁾ ، ومركز للبريد ومسجد وزاويتين للصلاة والتسبيح ، وبلغ عدد سكان المدينة حينها حوالي 540 نسمة⁽²⁾. وبقدوم عام 1897م استقطبت المدينة بعض الأسر من جزيرة كريت وأقاموا فيها وأصبح سكان البادية يترددون على المدينة ، ونشأت بينهم علاقات تجارية فأخذوا يفدون إليها للاستيطان وبدأ التوسع العمراني يدب بها⁽³⁾ ، ونظراً لأهمية كل من موقع مدينة طبرق وموضعها كانت هي أول بقعة من التراب الليبي تطأها أقدام الغزاة الإيطاليين يوم 4 أكتوبر 1911 فدمر حينها الحصن التركي العتيق⁽⁴⁾ وأزالوا كل أثر تركي عدا المسجد الذي أبقوه ، وبعد أن استقرت لهم البلاد شهدت مدينة طبرق تطوراً عمرانياً ونمواً ملحوظاً ، فعملوا على صيانة المسجد ، وبنوا له مئذنة وعنوا به عناية خاصة ، وأعادوا لمدينة طبرق قيمتها البحرية وشيدوا سور يحجز كل اللسان الصخري الممتد داخل البحر بارتفاع أربعة أمتار وطول 4 كم به بابان كبيران وأبراج للمراقبة⁽⁵⁾ ، وشيدوا داخل هذا السور مقراً لقيادتهم ومنازل لرعاياهم ، ومدوا بعض الطرق المعبدة⁽⁶⁾ وبنوا بها مستشفى رئيس به حوالي 60 سريراً⁽⁷⁾ ، إضافة إلى عدد من المدارس⁽⁸⁾ كما أنشأوا رصيفاً صغيراً للميناء على الجانب الغربي للخليج⁽⁹⁾، وأصبحت المدينة

(1) الأب فرانسيسكو رو فيري، عرض للوقائع التاريخية البرقاوية التاريخ الكرونولوجي لبرقة، (1551-1911م)، (ترجمه)،

إبراهيم أحمد المهدي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2003، ص18، ص138.

(2) الكولونيل هنريكو دأوغسطين ، سكان برقة دراسة تاريخية واثوغرافية ، (ترجمه) ، إبراهيم أحمد المهدي ، ط1، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1998، ص171، ص272.

(3) الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، طرابلس ، مكتبة الانوار ، 1976، ص218.

(4) خليفة محمد التليسي، معجم معارك الجهاد في ليبيا (1911-1931)، بيروت، دار الثقافة ، 1972، ص137.

(5) حسين نصيب المالكي، صور من الجهاد الليبي في طبرق ، بنغازي ، مطابع الثورة للطباعة والنشر، 1996، ص12.

(6) علي مفتاح سيور ، مرجع سبق ذكره، ص137.

(7) غولي المناردوتشي، مرجع سابق ، ص182.

(8) ليونارد ابلتون، سياسة التعليم الإيطالية إزاء العرب الليبيين (1911-1922) ، (ترجمة)، عبد القادر عبدالرازق ، بنغازي 1999، ص249 .

(9) محمد المبروك المهدي ، مرجع سبق ذكره ، ص391 .

بذلك أول قاعدة بحرية في ليبيا تضم الكثير من المصالح العمومية والمنشآت والمقاهي وعدة محال ، وأصبحت المباني بها منظمة و شوارعها واسعة والبيادر مرصوفة بالإسفلت ومنازل بالمصابيح الكهربائية ، وانتشرت في المدينة الحدائق والساحات الخضراء واتصلت بالمنازل شبكة مياه الشرب ، والصرف الصحي⁽¹⁾، ورغم أن كل هذه الإنشاءات العمرانية كانت لأغراض الحكومة الإيطالية الاستعمارية ، إلا أن فترة الحكم الإيطالي تمثل بداية الإرهاصات الأولية للتخطيط العمراني بمفهومه الحديث في ليبيا⁽²⁾ ، ورغم أن مدينة طبرق قد اكتسبت شهرة أكثر عالمية أثناء الحرب العالمية الثانية إلا أن تلك الحرب كانت نتائجها شديدة الأثر على النسيج العمراني للمدينة ، جعلت منها مجرد أطلال باقية من آثار المعارك ودمرت بكاملها تقريباً بعد أن غادرها سكانها⁽³⁾، فقد كانت المدينة بمزايا موقعها الهدف الرئيس لكافة العمليات العسكرية الناشبة بين الدول المتناحرة في تلك الفترة ، وحينما خفت وطأة الحرب وانتهت ، وبعد قرابة عقد من الزمن منحت ليبيا الاستقلال العام 1951، حينها أخذت المدينة تستعيد حيويتها من جديد بعد ما تعرضت له من دمار وخراب ، لتدخل واحدة من أهم مراحل ازدهارها ، فأخذت الأحياء في الانتشار حول النواة تدريجياً ، لاسيما بعد اختيار ميناء طبرق لتصريف نفط حقل السرير عام 1967⁽⁴⁾ وما تبع ذلك من أعمال للشركات فأخذت المدينة في التوسع العمراني السريع الذي تابعه توسع في الأنشطة التجارية⁽⁵⁾ وبتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية شهدت مدينة طبرق نمواً حضرياً لم يسبق له مثيل ، عجزت عملية التخطيط العمراني والسياسات الإسكانية عن تغطية الاحتياجات السكانية .

(1) سليمان منصور الحداد، مرجع سابق، ص12، 13

(2) سعد خليل القزيري، "التحضر"، في كتاب، الجماهيرية دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص404.

(3) سليمان محمود سليمان، روميل الفيلق الأفريقي حرب الصحراء، مصراتة، الدار العربية للنشر والتوزيع، 1998، ص11

(4) جون رايت ، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، (ترجمة)، عبد الحفيظ الميار ، طرابلس، دار الفرجاني للنشر، 1972، ص237

(5) علي مفتاح سيور ، مرجع سبق ذكره، ص137.

ج- مراحل التطور العمراني للمدينة :

المرحلة الأولى (1966-1973) : في عام 1966 أعدت مؤسسة دوكسيادس أول

مخطط شامل لمدينة طبرق ، يحدد اتجاهات وحجم نمو المدينة واستعمالات الأرض بها بما يناسب عدد سكانها البالغ في ذلك الوقت 18700 نسمة⁽¹⁾ حيث بلغت المساحة الكلية

للمدينة 475.4 هكتار ، واستمر نمو المدينة إلى أن وصلت مساحتها عام 1972 حوالي

576 هكتار بزيادة قدرها 100.6⁽²⁾ حيث شمل نمو المدينة بعض الأحياء السكنية ممثلة

في عمارات الحرية وحي عبد المنعم رياض وتميز نمو الأحياء التي تزامنت مع هذه المرحلة

بنمو أفقي باستثناء حي عمارات الحرية الذي نما بشكل رأسي ، أما شوارعها فهي منظمة

ومنسقة ، باستثناء بعض الأجزاء داخل الأحياء التي تتصف بعدم التنظيم ، نتيجة لعدم

اكتراث الجهات المسؤولة في ذلك الوقت بتطبيق معايير التخطيط التي تتعلق بهذا الشأن .

المرحلة الثانية (1974 – 1990) : في هذه المرحلة بلغ عدد سكان المدينة 33764

نسمة بحسب تعداد 1973 م ، وفي النصف الأول من السبعينات بدأ المصرف التجاري

الوطني يمنح قروضاً سكنية ساهمت في نمو المدينة عمرانياً بشكل منظم في بداية الأمر⁽³⁾

والذي جاء استجابةً للنمو السكاني في بعض أحيائها ، منها حي المناره ، وحي المختار ،

حي الحرية ، وحي النصر ، إلى أن وصلت مساحتها حسب قياسات أخذت من مرئية

فضائية بعد تحديد عمران المدينة لتلك الفترة إلى حوالي 1700 هكتاراً بزيادة كلية بلغت

1124 هكتاراً أي حوالي 70 هكتاراً في السنة ، وهذا يعني تجاوز نمو المدينة المخطط المعد

(1) 62, 60pp, 1979, international associates Dioxides

(2) مصلحة التخطيط العمراني ، تقرير من عدة صفحات .

(3) المصرف التجاري الوطني فرع طبرق ، مقابلة بتاريخ 10-11-2013 .

من قبل شركة دوكسيادس بمقدار 663 هكتاراً مما يدل على ضعف قدرته لاستيعاب الزيادة السكانية لهذه المرحلة التي وصلت إلى 62504 نسمة بحسب تعداد 1984 م مع ملاحظة أن ارتفاع معدلات النمو السنوي للسكان لم يكن ناتجاً عن الزيادة الطبيعية فحسب ، بل راجع إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها البلاد بوجه عام ، ولعل من هذه التحولات وأكثرها أثراً على المدينة حركة الهجرة المتواصلة من الحياة الريفية والرعية البسيطة إلى الحياة الحضرية المعقدة التركيب⁽¹⁾ بالإضافة إلى عودة المهاجرين الذين غادروا البلاد إلى الدول المجاورة أثناء الحروب التي دارت رحاها على أرض المدينة . لذا اتخذ الشكل المورفولوجي للأحياء التي تزامن نموها مع هذه المرحلة امتداداً أفقياً منظماً يكاد يخلو من مظاهر النمو العشوائي ، فكانت شوارعها منظمة ، منها ما هو مرصوف وأخرى لم ترصف بعد ، ويعزى نموها بشكل منظم كونها أنشئت وفق مخططات معدة مسبقاً . الشكل رقم (8) توضح مراحل التطور العمراني لمدينة طبرق .

(1) عوض يوسف الحداد ، أبحاث في الجغرافيا البشرية، الزاوية ، مطابع الوحدة العربية ، 1988، ص307

المرحلة الثالثة (1991-2003) : ساهم المصرف العقاري بسياسة منح القروض

الإسكانية خلال الفترة من 1991-2003 م في نمو المدينة عمرانياً بمناطق توسع حديثة خططت من قبل مصلحة التخطيط العمراني ، لتشمل حي الجنوبية ، وحي الحدايق ، وحي الزهور ، وحي الأندلس ، وبهذا تصل مساحة المخطط الفعلي للمدينة إلى حوالي 3259 هكتار ، حيث بلغت الزيادة الكلية لهذه الفترة حوالي 1705 هكتار أي بمقدار 100 هكتار في السنة الواحدة وجاء هذا النمو استجابة لزيادة حجم السكان البالغ 105434 نسمة عام 2006 م . وامتدت أحياء المدينة في هذه المرحلة بشكل أفقي في اتجاه الشمال والغرب بالإضافة إلى الجنوب الشرقي لمخطط المدينة ، فهي تكاد تخلو من مظاهر البناء العشوائي باستثناء ما ظهر بحي الزهور نتيجة لتوقف إعداد المخططات في فترة الثمانينات لاستيعاب الزيادة السكانية التي تشهدها المدينة ، وبشكل عام فإن نموها منظم ويتباين اتساع شوارعها إلا أنها غير مرصوفة ويعود عدم تحقيق المستهدف من المخطط لعدة أسباب منها مركزية وهي عدم دعم وتمويل المخططات ، والإهمال الإداري ، وعدم الرقابة الصارمة عند التنفيذ مما جعل المدينة تعاني من الكثير من المشاكل الحضرية منها البناء العشوائي ، ونقص السكن وعجز في الخدمات ، واعتداء على الأراضي الخضراء .

المرحلة الرابعة (2004-2012) : آخر توسع شهدته مدينة طبرق كان في اتجاه

الشمال الغربي ممثلاً في حي القدس وبمساحة قدرها 215 هكتاراً ، وهو آخر مخطط أعدته مصلحة التخطيط العمراني ليكون منطقة توسع حديثة يقام عليها العمران بشكل منظم ، ونتيجة لما تمر به البلاد من أحداث شهدت المدينة في الفترة ما بين عام (2011-2012) نمواً عمرانياً عشوائياً أتى على مساحات واسعة من الأراضي المخصصة للتوسع المستقبلي المتمثلة (في طبرق الجديدة) كما أتى البناء العشوائي على المعسكرات والإدارات والأراض

المخصصة للحدائق والشوارع والمدارس . هذا وأخذت المدينة من خلال مراحل نموها اتجاهات متعددة على رقعتها المساحية ، مما صعب إسنادها إلى أي نموذج من نماذج النظريات التي أهتمت بالتركيب الداخلي للمدن ، فالمدينة محل الدراسة مرة تأخذ نموذج نظرية نمو الدوائر المركزية (بيرجيس) ويظهر بشكل واضح في المنطقة المركزية للمدينة وما يحيط بها من أحياء ، ومرة أخرى تأخذ نموذج نظرية نمو القطاعات (همر هويت) الذي يرى أن لطرق النقل أثراً في جذب أنماط سكانية معينة ، مثلما ظهر في بعض الأحياء التي أمتدت على شكل قطاعات باتجاه الغرب ، وفي الأجزاء المنخفضة نسبياً على طول الطريق التي تربط المدينة بالمناطق الغربية ، ومرة ثالثة ظهور نواة أخرى بالمدينة غير نواة المركز ، مما جعلنا نسند تركيبها الداخلي إلى نموذج نظرية (هاريس وولمان) ويتجسد الأخير في ظهور المنطقة الصناعية كنواة لنمو مركز آخر داخل المدينة بعيداً عن مركز المدينة التجاري الواقع في شرق المدينة . وصاحب مراحل النمو الحضري للمدينة ظهور العديد من المشكلات منها التوسع العشوائي بكل أشكاله وعدم الأكتراث بالمعايير التخطيطية أثناء التنفيذ للوصول إلى التخطيط السليم ، ونقص المرافق والخدمات والأعتداء على المخططات المخصصة للحدائق والخدمات ، وعجز الأجهزة التنفيذية عن تلبية الاحتياجات السكنية سواء فيما يتعلق بتوفير السكن أو توفير أراضٍ للبناء ، بالإضافة إلى عدم الاستمرار في إعداد المخططات لاستيعاب النمو السكاني المتزايد للمدينة .

هـ - تطور استعمالات الأرض داخل مدينة طبرق .

أولاً : الإستعمال السكني .

يحظى التخطيط للإسكان الحضري بأهمية كبيرة في الوقت الحاضر، كونه يشكل الحيز الأكبر من مساحة المدينة ، فالمناطق السكنية تشكل الشريحة الأساسية في النظام الحضري(1) والمساحة التي يشغلها الاستعمال السكني تظل أوسع مما يشغله أي استعمال آخر في المدينة ذلك لأن كل فرد في المدينة يحتاج إلى مسكن يأوي إليه على العكس من الاستعمالات الأخرى .

التطور في مساحة الاستعمال السكني :

يتضح من خلال الجدول رقم (16) تطور مساحة الاستعمال السكني في المدينة ، حيث بلغت 438.6 هـ عام 1979 بعد أن كانت 121.9 هـ عام 1966 قدرت بذلك الزيادة الكلية في تلك الفترة حوالي 316.7 هـ ، أي بزيادة سنوية بلغت 24.3 هـ ، ويعود ارتفاع الاستعمال السكني بالدرجة الأولى في هذه الفترة إلى تنفيذ مخطط الجيل الأول ، وارتفاع عائدات النفط التي انعكست على النواحي الاجتماعية والاقتصادية ، وفي عام 1990 زادت مساحة الاستعمال السكني بالمدينة بشكل نسبي بحيث بلغت 646 هـ شكلت بذلك 47.3 % من المساحة المبنية فحققت الزيادة الكلية بذلك مساحة قدرها 207.4 هـ عن عام 1979 ، بلغ متوسط الزيادة السنوية 18.8 هـ في العام الواحد، وتشير هذه الأرقام إلى انخفاض معدل نمو الاستعمال السكني عن الفترة السابقة ، ومرد ذلك هو عدم إدراج مدينة طبرق ضمن المراكز الحضرية التي شملتها مخططات الجيل الثاني (1980-2000) ، وفي عام 2012 زادت مساحة الاستعمال السكني بالمدينة إلى 1924 هـ فبلغت 77% من مساحة المدينة المبنية فارتفع بذلك معدل النمو إثر تنفيذ الكثير من مقترحات مخطط الجيل الثاني المعد من قبل مكتب المرافق للاستشارات الهندسية

(1) طاهر حسو الزبياري ، "الإسكان الحضري في العراق للفترة 1978-1987"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد الثامن، السنة الثامنة ، 2002، ص300.

عام 1995 ، بالإضافة إلى استغلال غياب مؤسسات الدولة وتحويل بعض المنشآت العامة والأراضي الفضاء إلى وحدات سكنية ، وتشير كافة الدراسات إلى أن الاستعمال السكني غالباً ما يشكل النسبة الأكبر من مساحة المدينة وهذا واقع الحال في مدينة طبرق ، حيث يظهر من خلال بيانات الجدول رقم (16) أن الاستعمال السكني مثل نسبة قدرها 53% من جملة المساحة المبنية سنة 1966 ، وانخفضت النسبة عام 1979 لتصل إلى 51% ثم انخفضت تدريجياً إلى 47% عام 1990 ، وإن التراجع في نسبة الاستعمال السكني إلى إجمالي المساحة المبنية في المدينة للفترة من 1966-1990 يرجع إلى تطور استعمالات الأرض الأخرى في المدينة وتوسعها على حساب الاستعمال السكني على عكس الفترة الممتدة من 1990-2012، حيث بلغت نسبة الاستعمال السكني في المدينة 76.7% عام 2012 إلى إجمالي المساحة المبنية وتعد هذه النسبة مرتفعة جداً بينما كان المتوقع لعام 2010 أن تصل النسبة إلى 64.3% فقط هذا بالإضافة إلى أن هذه النسبة تتعارض مع العلاقة بين الاستعمال السكني والاستعمالات الأخرى وحجم المدن التي يقارب عدد سكانها 100 ألف نسمة ، وهو ما يماثل عدد سكان منطقة الدراسة ، وقد أكد بعض الباحثين على أن الإستعمال السكني في مثل هذه المدن يجب أن يشكل نسبة تقدر بحوالي 41% من جملة المساحة المبنية في المدينة (1) ومن هنا يظهر الفارق الكبير بين نسبة الاستعمال السكني في مدينة طبرق وبين ما هو مفترض في المدن التي تشابهها في الحجم السكاني ، وفي ذلك دلالة واضحة على أن توسع الاستعمال السكني في مدينة طبرق لم يماثله توسع في الاستعمالات الأخرى بالمدينة . . الشكل (9-10) توضحان استعمالات الأرض في مدينة طبرق وتطورها للفترة (1990-2012) .

(1) محمد مدحت جابر، جغرافية العمران الريفي والحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، 2006، ص 350 .

جدول رقم (16) تطور استعمال الأرض في مدينة طبرق للفترة من (1966-2012)

2012		1990		1979		1966		الإستعمال
النسبة إلى مساحة المدينة	المساحة بالهكتار	النسبة إلى مساحة المدينة	المساحة بالهكتار	النسبة إلى مساحة المدينة	المساحة بالهكتار	النسبة إلى مساحة المدينة	المساحة بالهكتار	
76.7	1924	47.3	646	50.4	438.6	53.3	121.9	السكني
0.9	22.4	1.8	25.1	2.7	23.6	0.6	1.4	الصحي
3.2	81	5.6	76.1	8.5	74.2	11.2	25.7	التعليمي
0.9	22	0.3	3.8	0.8	3.7	1.1	2.6	الديني
6.5	162.2	9.4	128.3	8.3	72.5	8.6	19.8	الصناعي
1.6	41	1.3	17.3	0.9	8.4	2.3	5.3	التجاري
6.5	163.5	10.3	140	12.4	108.6	9.3	21.4	الطرق والموانئ
1.4	34.5	1.5	21.1	0.6	6	0.2	0.6	الإداري
1.8	44.2	2.4	33	3.4	29.6	1.3	3	الترفيهي
-	-	-	-	8.5	74.4	9	20.6	العسكري
-	-	20.1	254.3	3.4	29.6	2.6	6.1	الخدمات الأخرى
%100	2510	%100	1365	%100	869.6	%100	228.8	مجموع المساحة المشيدة

المصدر: Doxiadistopruk, report, on the master plan, 1967, p16

دوكسيادس ، مناطق المخططات الشاملة والعامة ، بلدية درنه ، إقليم البطنان الفرعي، مدينة طبرق ،أشينا 1979، ص51

Engineering consultant office utilities ,tupruq, draft final, report on th master pla, tripoli, 1995,p 30

الدراسة الميدانية للباحث .

ثانياً: الاستعمال التعليمي .

يعد التعليم مطلباً أساسياً يسعى المجتمع إلى تحقيقه ، فالتعليم بمراحله المختلفة أصبح ضرورة تفرضها متطلبات التنمية الشاملة ، إلى جانب كونه أحد أفضل المقاييس التي تعبر عن مدى تقدم المجتمع أو تخلفه⁽¹⁾ ، حيث تعد الخدمات التعليمية من الخدمات الضرورية في المجتمع لتبنيها إعداد الكوادر المؤهلة فنياً ومهنياً حسب متطلبات عمليات التنمية ، إذ لا تقتصر الوظيفة التعليمية على سكان المدن فقط لاسيما في المدن الرئيسية خاصة بالنسبة للتعليم العالي، حيث تتوفر مثل هذه المؤسسات التعليمية في المراكز الحضرية الصغيرة كما هو الحال في إقليم البطنان ، بينما تتركز هذه المؤسسات في مدينة طبرق كونها تمثل المركز الإداري للإقليم . ومن خلال الجدول رقم (16) يتضح أن الفترة مابين عام 1966-1979 شهدت تطوراً في المساحة التعليمية حيث بلغت 74.2 هـ عام 1979 بعد أن كانت 25.7 هـ في عام 1966 أي بزيادة 48.5 هـ خلال الفترة المذكورة ، بينما لم تتجاوز الزيادة 1.9 هـ للفترة من 1979 حتى عام 1990 حيث بلغت المساحة 76.1 هـ شكلت بذلك 5.6 % من مساحة المدينة كما بلغت مساحة الخدمات التعليمية 81 هـ بحلول عام 2012 قدرت بحوالي 3.2 % فقط من مساحة المدينة .

التطور في مساحة الاستعمال التعليمي :

من خلال بيانات الجدول (16) يتضح أن الاستعمال التعليمي بالمدينة قد زادت مساحته من 25.7 هكتاراً عام 1966 إلى 74.2 هكتاراً عام 1979 ، بلغت بذلك الزيادة الكلية في الاستعمال التعليمي خلال تلك الفترة حوالي 48.5 هكتاراً بواقع زيادة سنوية قدرها 3.7 هكتار ، تعد هذه الفترة هي أهم الفترات التي اتسعت فيها المساحة المخصصة للخدمات التعليمية وهذا مرده إلى

(1) خالد محمد بن عمور، التعليم الأساسي بمدينة البيضاء دراسة في جغرافية الخدمات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة عمر المختار ، ص 44 .

التطور العددي الكبير للمؤسسات التعليمية في الفترة بين عامي 1966-1979 في حين لم تتعد الزيادة الكلية لمساحة الاستعمال التعليمي هكتارين خلال أحد عشر عاماً ، ذلك بين عامي 1979-1990 بعد أن بلغت مساحة هذا الاستعمال عام 1990 حوالي 76.1 هكتاراً ، ويشير ذلك إلى أن معدل الزيادة السنوية بلغ 0.1 هكتار (1000م2) بذلك يكون التوسع في الاستعمال التعليمي قد سجل أدنى معدل نمو له بالمدينة حيث بلغ 0.2% وفي عام 2012 بلغت المساحة التعليمية 81 هكتار شكلت بذلك 3.2% من مساحة المدينة المبنية .

مؤسسات التعليم الأساسي والمتوسط : بحلول عام 1966 وصل عدد المدارس إلى سبع مدارس

مدرسة واحدة للتعليم المتوسط وست مدارس أخرى للتعليم الأساسي⁽¹⁾

وقد أضيف في الفترة الممتدة من 1966-1979 عشرون مدرسة⁽²⁾ ، إلا أن الزيادة الكلية بلغت

17 مدرسة نتيجة لأنه قد تم إزالة أربع من المدارس القديمة بذلك يكون عدد المدارس في عام

1979 قد وصل إلى 24 مدرسة ، وبناء على الزيادة الكلية في عدد المدارس للفترة من

1966-1979 فإن متوسط الزيادة السنوية قد بلغ 1.3 مدرسة ، زاد عدد المدارس في عام

1990 فبلغ 29 مدرسة من واقع زيادة كلية قدرها خمس مدارس خلال أحد عشر عاماً ، أي

بمتوسط مدرسة في كل عامين ، ومع إزالة إحدى المدارس القديمة بلغ إجمالي المدارس بالمدينة

40 مدرسة عام 2012 بعد ما تم إنشاء 12 مدرسة في الفترة الممتدة بين 1990-2012

مؤسسات التعليم العالي : تتعدى في العادة وظيفة الخدمات التعليمية لمؤسسات التعليم العالي

من المعاهد العليا والجامعات نطاق حدود المدينة إلى إقليمها ، وقد تتعدى إلى أبعد من ذلك في

المدن الرئيسية الكبيرة مثل طرابلس وبنغازي .

(1) مؤسسة دوكتيادس، أعمال جرد، مرجع سبق ذكره ، ص 37، 41.

(2) مكتب الخدمات التعليمية ، قسم المشروعات ، طبرق .

يمثل المعهد العالي للنفط أول مؤسسات التعليم العالي في مدينة طبرق الذي تم افتتاحه عام 1970 إلا أنه بحلول عام 1984 توقف عن مسيرته التعليمية وظل الحال كذلك حتى عام 1991 حيث تم افتتاح كلية للعلوم الاجتماعية في المدينة وفيما بعد تأسست بالمدينة العديد من الكليات وهي تعد فروعاً تابعيتها لجامعة عمر المختار في البيضاء ، إضافة إلى المعهد العالي للمهن الشاملة ، وتقدم هذه المؤسسات خدماتها لكافة سكان المراكز الحضرية بإقليم البطنان ، إضافة إلى سكان المدينة ، كما انتشرت بالمدينة المعاهد العليا الخاصة كغيرها من المدن الليبية وبلغ عددها خمسة معاهد متنوعة التخصصات .

ثالثاً : الاستعمال الصناعي .

يقصد بالصناعة كل منشأة تعمل على تحويل المادة الأولية إلى سلع قابلة للاستهلاك أو تجميع الأجزاء وجعلها سلعة كاملة الصنع أو تقديم خدمات لإدامة عمل الأجهزة والمعدات⁽¹⁾ وتتراوح الصناعات الموجودة بالمدينة في الغالب بين صناعات المجتمع البسيطة أو صناعات الخدمات وهي التي يحتاج إليها السكان محلياً لكي تمكنهم من القيام بوظائفهم وإشباع حاجاتهم اليومية كالمخابز وورش إصلاح السيارات⁽²⁾ .

تطور مساحة الاستعمال الصناعي :

من خلال قراءة بيانات الجدول (16) يتبين أن مساحة الاستعمال الصناعي عام 1966 بلغت 19.8 هـ شكلت نسبة قدرها 8.6% من مساحة المدينة المبنية ، زادت مساحة هذا الاستعمال إلى 72.5 هـ عام 1979 و بنسبة 8.3% ، أحرز بذلك التطور في المساحة الصناعية زيادة كلية بين عامي 1966 - 1979 بلغت 52.7 هـ ، وفي عام 1990 شكلت نسبة مساحة

(1) زين العابدين علي صفر، التخطيط الحضري مدخل عام ، دار صفاء، الأردن، 2004، ص186.

(2) جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ص123 .

الاستعمال الصناعي بالمدينة 9.4% من واقع مساحة قدرها 1365 هـ ، ويعني ذلك بأن مقدار الزيادة عن عام 1979 قد بلغت 55.5 هـ بمتوسط زيادة سنوية قدرها 5 هـ ، أما في عام 2012 بلغت مساحة الاستعمال الصناعي 162.2 هـ شكلت مانسبته 6.5 من مساحة المدينة.

أنماط الأنشطة الصناعية :

بالنظر إلى الجدول رقم (17) يلاحظ أن أهم الصناعات من حيث المساحة التي تشغلها هي مواد البناء حيث بلغت مساحتها 49.2 هـ شكلت بذلك حوالي 30% من المساحة الصناعية في المدينة نظراً لارتفاع وتيرة البناء في الفترة الأخيرة وزيادة الطلب على مواد البناء ، ثم تأتي أماكن التخزين في المرتبة الثانية بعد أن شغلت حيزاً قدر بحوالي 34 هـ .

جدول رقم (17) أنماط الأنشطة الصناعية ومساحتها لعام 2012

المنشأة الصناعية	العدد	المساحة بالهكتار	النسبة إلى مساحة الأرض الصناعية %
الأعلاف	1	12	7.4
الطحين والمكرونة	1	8	5
المطاحن والحبوب	7	0.3	0.2
الأحذية	1	1	0.6
الطوب الأسمنتي	92	33.2	21.7
البلاط	12	4	2.5
الرخام	31	9	5.6
الجبس (ديكور)	22	3	1.9
الحدادة والنجارة	170	14.5	8.9
الألمنيوم	37	2.5	1.5
الملابس والمفروشات	111	13	8
المخايز والحلويات	196	2.5	1.5
أماكن التخزين	153	34	21
ورش السيارات	284	24.7	15.2
المجموع	1021	162.2	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحث 2013

ثم ورش السيارات حيث شملت على 284 منشأة لإصلاح السيارات شكلت 15% من المساحة الصناعية نظراً لتطور عدد المركبات الآلية التي ترتبط بالزيادة السكانية ، إضافةً إلى أن هذا النوع من الصناعات في المدينة يقدم خدماته الصناعية لسكان الإقليم فضلاً عن سكان المدينة إذ لا تنتشر مثل هذه الصناعات في بقية المراكز الحضرية بالإقليم .

رابعاً : استعمالات الأرض الصحية .

تسعى معظم دول العالم إلى وضع خطط تنموية لتعزيز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من أجل رفع مستوى الإنسان جسدياً وفكرياً من خلال تقديم أفضل الخدمات الصحية والتي من خلالها يقاس تقدم وتحضر الدول⁽¹⁾، وتقدم المدينة عادة خدماتها الطبية للسكان على الصعيدين الوقائي والعلاجي من خلال التخطيط والتنظيم والتوزيع للخدمات الصحية بالصورة المثلى .

تطور استعمالات الأرض المخصصة للخدمات الصحية :

كانت تتمثل الخدمات الصحية في مدينة طبرق عام 1966 في المبنى الذي بني في عهد الاحتلال الإيطالي للثكنات العسكرية ، بعدما أعيد ترميمه وأستغل مستشفى عاماً بالمدينة إضافة إلى مستوصف ومركز لرعاية الأمومة والطفولة⁽²⁾. فبلغت بذلك مساحة الاستعمال الصحي بالمدينة حينها 1.4 هـ شكلت نسبة قدرها 0.6% من جملة المساحة المبنية للمدينة ، وفي 1979 أصبحت 23.6 هـ وذلك بعد إنشاء (المركز الطبي) بالإضافة إلى مركز لأمراض الصدر ومركزين صحيين آخرين ثم توسعت مساحة الخدمات الصحية بالمدينة فبلغت 25.1 هـ عام 1990 شكلت بذلك 3.1% من مساحة المدينة و بمعدل زيادة قدرها 4.5 هـ عن عام 1979 ، وذلك بعد إنشاء عيادة ومركز صحي، وفي الفترة الممتدة بين عام 1990 - 2012 تقلصت

(1) بشير عباس اللافي ، تسويق الخدمات ، مدخل استراتيجي وظيفي وتطبيقي ، دار العقل ، عمان، 1999، ص21

(2) دوكسيادس ، أعمال جرد ، مرجع سبق ذكره ، ص43.

المساحة من 25.1 هـ إلى 19.4 هـ وذلك بعد إزالة المستشفى العسكري سابقاً والمركز المتخصص للأمراض الصدرية عام 2001 ، كما تقلصت مساحة عيادة المنارة من 2.4 هـ إلى 1.4 هـ وذلك بعد التعدي على مساحة الأرض الملحقة بها ، انخفضت بذلك نسبة الأرض المخصصة للاستعمال الصحي فهي لا تشكل سوى 0.8% من مساحة المدينة . ويتمثل الاستعمال الصحي في مدينة طبرق في المباني التي تقدم خدمات الرعاية الصحية للسكان ، وتتتبع هذه الخدمات من المركز الطبي الذي تتعدى خدماته الصحية سكان المدينة إلى سكان الإقليم وإلى أبعد من ذلك ، إضافة إلى وحدات الرعاية الصحية الأولية ، حيث توّلت ملكية هذه المؤسسات إلى القطاع العام ويبلغ عددها (5) مؤسسات صحية تتوزع مكانياً على خمس محلات سكنية وهي عيادة المنارة حيث بلغت مساحتها 1.4 هـ وعيادة سوق العجاج 1.8 هـ وعيادة باب درنة 1.6 هـ وعيادة الجهاد 1.2 هـ والمركز الطبي 14 هـ.

خامساً : الاستعمال التجاري .

ويقصد بالاستعمال التجاري السوق بكل مؤسساته التجارية التي تباع بها السلع سواء كانت مصنعة أم نصف مصنعة أو مواد خام ، وبمعنى أوسع هي تجارة المفرد والجملة على مستوى المدينة أو على مستوى نطاقها الخارجي⁽¹⁾. تعد الوظيفة التجارية من أهم الوظائف التي تقدمها المدينة لسكانها صغر حجمها أم كبر ، إلا أنه مع النمو الحضري للمدينة يتطور ويزداد عدد المحال التجارية ، كما تتعدد أصنافها وأنواع السلع التي تعرضها ، وطبقاً لبيانات الجدول (16) يتضح أن مساحة الاستعمال التجاري في مدينة طبرق بلغت 5.3 هـ عام 1966 ، وفي سنة 1979 اتسعت هذه المساحة فبلغت 8.4 هـ شكلت نسبتها 0.9% من إجمالي المساحة المبنية للمدينة حقق بذلك هذا التوسع زيادة كلية قدرها 3.1 هـ وفي سنة 1990 بلغت مساحة الاستعمال

(1) هاشم خضر الجنابي ، مرجع سابق ذكره ، ص 51.

التجاري بالمدينة حوالي 17.3 هـ مثلت نسبة 1.2% من إجمالي المساحة المبنية بالمدينة وبلغت الزيادة الكلية حوالي 8.9 هـ للفترة من 1979- 1990 ، وبذلك بلغت الزيادة السنوية 0.8 هـ فحقق بذلك معدل النمو في الاستعمال التجاري ارتفاعاً كبيراً عن الفترة السابقة إذ بلغ 9.2% وذلك نتيجة لاهتمام الدولة بإنشاء الأسواق العامة بالمدينة بعد أن تحملت مسؤولية توفير السلع الاستهلاكية للمواطن ومنع النشاط الاقتصادي الخاص بعد صدور القانون رقم(4) لسنة 1978⁽¹⁾ ثم زادت مساحة الاستعمال التجاري بالمدينة عام 2012 فبلغت 41 هـ مثلاً هذا الرقم نسبة بلغت 1.6 % من جملة مساحة المدينة المبنية .

أنماط المحال التجارية:

تتباين أنماط المحال التجارية من حيث السلع والخدمات التي تعرضها وتقدمها للسكان في المدن ويرتبط ذلك طردياً مع حجم المدينة ، وحسب الدراسة الميدانية فالتنوع يظهر ملموساً في الأنشطة التجارية بمدينة طبرق ، يشير ذلك إلى زيادة الطلب على السلع بأنواعها المختلفة والذي مرده الارتفاع المتزايد في عدد السكان ، وبناء على نتائج الدراسة الميدانية فإن مدينة طبرق تتنوع بها الأنشطة التجارية إذ يوجد بها قرابة 40 نمطاً من المنشآت التجارية تعرض سلعاً بأصناف مختلفة ، حيث يلاحظ من الجدول رقم (18) استحواذ صالات الأفراح على أكبر نسبة من المساحة التجارية بواقع 15 هـ شكلت ما نسبته 35.5 % من المساحة التجارية ، وتمثل تجارة مواد البناء (مواد صحية ، سيراميك ، أسمنت ، أخشاب ، حديد تسليح) المرتبة الثانية فبلغت مساحتها 75052 متر مربع (7.5) هـ شكلت نسبة 18% من جملة المنشآت التجارية بالمدينة ذلك لزيادة وتيرة البناء في المدينة تليها تجارة المواد الغذائية وبنسبة 7.2% وذلك لكونها من السلع الضرورية التي يحتاجها السكان بشكل يومي أما محال بيع الفواكه والخضروات فتشكل

(1) مصلحة التسجيل العقاري الإشتراكي، "مجموعة التشريعات المتعلقة بعمل المصلحة"، طرابلس، (ب-ت)، ص135

نسبتها 6.3% ، ثم الملابس والسجاد والمفروشات 5.5% لكل منها، بينما بعض المؤسسات لا تتعدى مساحتها 0.2 % فقط مثل محلات العطارة والقرطاسية والدواجن.

جدول (18) مساحة الأنماط التجارية للمدينة 2012

المنشأة التجارية	العدد	المساحة بالمتر المربع	النسبة إلى مساحة الأرض التجارية%
المواد الغذائية	387	29643	7.2
الملابس	98	22566	5.5
التبغ والكبريت	54	6742	1.7
فواكه وخضروات	183	25786	6.3
المطاعم والمقاهي	21	3765	1
أحذية وحفائب	46	3123	0.8
عطور ومستلزمات الأم والطفل	41	3460	0.8
صيدليات	39	2176	0.5
اتصالات	22	2543	0.6
أثاث وسجاد	29	22761	5.5
مقهى انترنت	9	1548	0.4
تأجير لوازم الأفراح	31	1211	0.3
بيع أسماك	14	1680	0.4
لحوم	36	1240	0.3
دواجن	47	820	0.2
مواد بناء	27	1600	0.4
اعمال ادارية	38	960	0.2
قطع غيار سيارات	31	1400	0.3
عطارة	26	880	0.2
قرطاسية	14	650	0.2
مواد صحية وسيراميك	24	3452	0.8
المشروبات	5	1086	0.3
محامين ومحري عقود	18	1055	0.3
اشربة مرئية ومسموعة	22	330	0.08
اكترونات	165	3243	1
مواد كهربائية ومنزلية	66	6788	2
حلاقة	98	1904	0.5
مصوراتي	14	1800	0.4

1.3	5544	22	معارض سيارات
0.2	1012	47	مجوهرات
0.4	1488	25	بيع اعلاف
0.2	940	21	مغسلة
0.2	622	25	مكاتب سفريات
0.5	2200	55	جمعيات استهلاكية
3	12544	12	مصارف
36.5	150000	12	صالات أفراح
3	12200	6	محطات وقود
0.3	1170	35	اطارات
17	70000	-	(حديد مسلح -أخشاب - أسمنت)
%100	41.1012		المجموع

الدراسة الميدانية للباحث 2013

سادساً : الاستعمال الديني .

يقصد بالاستعمال الديني الأرض المخصصة لإداء الشعائر الدينية الخاصة بالمسلمين وغيرهم(1) و يعد الاستعمال الديني من أبرز الاستعمالات الحضرية التي لا يخلو منها أي مركز حضري .

تطور استعمالات الأرض الدينية : يلاحظ أن تطور الاستعمال الديني يسير ببطء وهذا مرده إلى عدم مساهمة القطاع العام في بناء المساجد في المدينة والاعتماد في إنشاءها على جمع التبرعات . فيلاحظ أن مساحة الاستعمال الديني قد زادت من 1.6 هـ عام 1966 إلى 1.9 هـ عام 1979 ، وفي عام 1990 بلغت مساحة الإستعمال الديني 3.3 هـ بمعدل زيادة 1.4 هـ خلال أحد عشر عاماً ، أما عام 2012 زادت المساحة الدينية إلى 18 هـ شكلت نسبة 0.7% من مساحة المدينة ، وتتمثل المساحة الدينية في المدينة بـ 56 مسجداً وزاوية صوفية بلغت مساحتها 11.4 هـ بالإضافة إلى مقبرتين شكلت مساحتهما حوالي 6.6 هـ .

(1) كفاح صالح محمد ، توزيع الخدمات العامة وتخطيطها ، في بلدة طمون ، بالاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية ، جامعة النجاح، 2007، ص67

سابعاً : خدمات الطرق .

تمثل شبكة الطرق داخل المدن العنصر الإنشائي الأساس للتجمع الحضري⁽¹⁾ ذلك لأن الاستعمالات الوظيفية الأخرى لا تقدم وظائفها ولا تتيسر داخل المدن بدون طرق ووسائل نقل للأفراد والسلع بين بعضها البعض ، إضافة إلى ذلك فإن الطرق تشكل مناطق تتجمع حولها وعلى امتدادها مختلف منشآت الأنشطة الحضرية داخل المدينة⁽²⁾ ، وبناء على أهمية شبكة الطرق رأت مؤسسة دوكسيادس عند إعدادها مخطط الجيل الثاني لمدينة طبرق تخصيص مساحة قدرها 380 هـ لإنشاء الطرق وخدماتها بحيث تمثل نسبة 11% من إجمالي مساحة المخطط العام للمدينة البالغة 3470 هـ ، لم يحظ ما أعدته هذه المؤسسة باهتمام الأجهزة التنفيذية فمجموع ما تم تنفيذه هو 163.5 هـ فقط .

تطور مساحات خدمات النقل : بلغت مساحة الطرق في المدينة 15.9 هـ عام 1966، وهي بذلك شكلت نسبة قدرها 6.9% من إجمالي مساحة المدينة . ارتفعت الأهمية النسبية بعد ذلك لمساحة الطرق بالمدينة عام 1979 فشكلت نسبتها 12.4% من إجمالي مساحة المدينة من واقع مساحة قدرها 108.6 هـ، بلغت بذلك الزيادة الكلية نحو 92.7 هـ وبلغ متوسط الزيادة السنوية من مساحة الطرق 7.1 هـ في السنة ، وهو يعد أعلى معدل سجل لتطور مساحة الطرق بالمدينة للفترة من 1966 - 2012 ذلك نتيجة لشق العديد من الطرق بالمدينة في الفترة الممتدة من 1966-1979 وفقاً للمخطط الشامل (1968-1988) و بلغت الزيادة الكلية في مساحة الطرق حوالي 31.4 هـ للفترة من 1979 - 1990 بعد أن وصلت مساحة الطرق بالمدينة حوالي 140 هـ عام 1990 وفي العام 2012 بلغت مساحة الطرق 163.5 هـ إلا أنها لم تشكل سوى نسبة قدرها 6.5% من إجمالي مساحة المدينة وذلك

(1) إجلال إبراهيم محمد، تخطيط النقل وسياسته: دراسة جغرافية، ط1، الإسكندرية، دار المعرفة، 2008، ص111 .

(2) عبدالرازق عباس حسين، مرجع سبق ذكره، ص159 .

مردّه إلى اتساع رقعة المدينة المبنية التي لم يواكبها تطور في مساحة الطرق ، ولا تشكل هذه المساحة من الطرق سوى نسبة قدرها 30% من جملة الطرق المقترحة في المخطط أي بمعنى أن ما نسبته 70% من الطرق بالمدينة هي عبارة عن طرق ترابية وغير معبدة بل إن الغالبية منها لا يوجد لها على الواقع ما يوحي بأن هناك طريق مقترح .

أنماط الطرق : تصنف الطرق بالمدن مورفولوجياً بناءً على سعة الشارع وحركة المرور عليه وتتعدد مراتب الطرق بحسب تعقيد بنية الشوارع بالمدينة⁽¹⁾ ، وكون المدينة محل الدراسة هي من المدن متوسطة الحجم لذا يمكن إدراج أنماط الطرق بها تحت الأصناف التالية :

الطرق الرئيسية : وتتصف هذه الطرق بالمدينة بأنها أكثر اتساعاً وكثافة في حركة المرور من الأنماط الأخرى وتتجسد وظيفتها في التنقل بين المناطق المختلفة داخل المدينة ، وتتمثل الطرق الرئيسية بمدينة طبرق في شارع 17 فبراير بداية من المدخل الغربي إلى أن ينتهي عند نادي الغوص الواقع في أقصى شرق المدينة ويبلغ طوله 7.5 كم أما طريق 20 رمضان فهو يمتد من المنارة شرقاً ماراً شمال كل من حي المطار القديم والجبلية الشرقية وجنوب حي الأندلس وصولاً إلى جزيرة الدوران أمام المركز الطبي ويبلغ طوله 9 كم ، وشارع عمر المختار الذي يمتد لمسافة 3.2 كم والممتد من معهد النفط سابقاً جنوباً إلى المنطقة الصناعية شمالاً ، وبشكل عام فإن شبكة الطرق الرئيسية بالمدينة بلغ مجموع أطوالها 19.7 كم ، بذلك تعد أقل طولاً من أنماط الطرق الأخرى إذ لم تتعد نسبة أطوالها 23% من مجموع أطوال الطرق ولأنها تتسم بالاتساع فأنها تشكل أكبر نسبة من حيث المساحة إذ بلغت نسبة مساحتها حوالي 38% إلى إجمالي مساحة الطرق بالمدينة من واقع مساحة قدرها 62.3 هـ .

(1) خالص حسني الأشعب ، صباح محمود محمد، مرجع سبق ذكره ص208.

الطرق الثانوية: وهي تلك الطرق التي تربط حركة النقل بين الطرق الرئيسية وبين الشوارع المحلية داخل الأحياء السكنية وهي تتميز بقربها من المناطق السكنية وبذلك تمثل مداخل الأحياء في المدينة فضلاً عن أنها تربط المناطق السكنية ببعضها البعض⁽¹⁾ وتفصل هذه الطرق في الغالب بين الأحياء السكنية داخل المدينة ، وأهم الطرق الثانوية بالمدينة هي طريق صلاح الدين وطريق 20 فبراير وطريق شهداء البريقة وطريق مصيف الليدو ، وفي العموم بلغ مجموع أطوال هذه الشبكة من الطرق 27.7 كم بنسبة قدرها 33% من مجموع أطوال شبكة الطرق بالمدينة في حين بلغت مساحتها حوالي 52.4 هـ شكلت هذه المساحة نسبة بلغت في حدود 32% من إجمالي مساحة الطرق في المدينة.

الجدول رقم (19) أطوال ومساحة الطرق حسب أنماطها عام 2012

نمط الطرق	الطول بالكيلومتر	%	المساحة بالهكتار	%
الطرق الرئيسية	19.7	23	62.3	38
الطرق الثانوية	27.7	33	52.4	32
الطرق المحلية	37.6	44	48.8	30
المجموع	85	100	163.5	100

المصدر: الدراسة الميدانية عام 2013

الطرق المحلية : وهي تمثل آخر مرتبة من مراتب الطرق بالمدن ، ويمثل هذا النوع في مدينة طبرق الشوارع المحلية داخل الأحياء التي تتفاوت أطوالها من حي لآخر حيث تحصل وسط المدينة على أعلى نسبة من أطوال الطرق المحلية إذ تصل إلى 9.4 كم ثم حي الأندلس في المرتبة الثانية 9.2 كم و حي الحدائق 6.7 كم من الطرق المرصوفة وحي المنارة حيث بلغت طول شوارعه 5.6 كم ثم عمارات الحرية وحي صلاح الدين وبطول

(1) ريمون سمير شوقي بخيت، مرجع سبق ذكره، ص122.

2.6 كم لكل منهما وحي الحرية 2.2 كم ، ثم سوق العجاج وحي الزهور 1.8 كم لكل منهما وحي الجنوبية 1.6 كم وحي المطار القديم بطول 1.9 كم ثم حي النصر 1.2 كم وحي الفرجان وبمسافة بلغت 0.4 كم وأما بقية الأحياء فشوارعها غير مرصوفة وهي حي الحطية وسيدي يونس والجبيلة الشرقية وباب درنه والسنينات والمدخل الغربي وعبد المنعم رياض والناظورة والقدس وحي المختار ، وتمثل هذه الشوارع في مدينة طبرق نسبة قدرها 30% من جملة مساحة الطرق بالمدينة حيث بلغت مساحتها حوالي 48.8 هـ في حين بلغ مجموع أطوالها 37.6 كم مثلت نسبة بحدود 44% من إجمالي أطوال شبكة الطرق بالمدينة ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن أغلب هذه الشوارع هي في حالة سيئة باستثناء منطقة الأعمال المركزية التي أعيد رصف شبكة الطرق بها في السنوات الأخيرة .

ثامناً: الاستعمال الترفيهي .

يقصد بالاستعمال الترفيهي تلك الأراضي المخصصة للخدمات الترفيهية التي يستخدمها السكان للإستمتاع وقضاء وقت فراغهم وأجازاتهم الأسبوعية⁽¹⁾ قد لاقت الاستعمالات الترفيهية داخل المدن عناية من قبل المخططين وقد اقترح بعضهم أن تبنى مدن تحيط بها مناطق خضراء سميت بمدن الحدائق (Garden City) التي اقترحها هوارد عام 1898⁽²⁾ .

تطور مساحة الأرض المخصصة للأغراض الترفيهية : يتضح من خلال الجدول رقم (16) أن مساحة الاستعمال الترفيهي في عام 1966 بلغت ثلاثة هـ شكلت نسبة لم تتعد 1.3% من جملة مساحة المدينة و زادت مساحة هذا الإستعمال إلى 17 هـ عام 1979 بمقدار زيادة بلغت 14 هـ . فارتفعت بذلك النسبة إلى 2.2% من مساحة المدينة ، وفي عام 1990 بلغت

(1) عبد الإله أبو عياش، حميد عبد النبي الطائي، التخطيط السياحي: مدخل إستراتيجي، عمان، الوراق للطباعة والنشر، 2004، ص 223.

(2) صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن، مرجع ، سابق، ص 152.

مساحة الاستعمال الترفيهي 33 هـ وأنشئت في الفترة الأخيرة الملاعب المعشبة لكرة القدم (الخماسية) فبلغت مساحة الإستعمال الترفيهي بنهاية عام 2012 حوالي 42 هـ ولا تشكل هذه النسبة سوى 1.7% من مساحة المدينة المبنية .

أنماط الخدمات الترفيهية : تتعدد أصناف الخدمات الترفيهية وأنماط الوظائف التي

تقدمها لسكان المدن إلا أن ما هو متوفر في مدينة طبرق يمكن استعراضه في الآتي:

الشواطئ الساحلية : اكتسبت مدينة طبرق طابعاً سياحياً ترفيهياً نتيجة لخصائص كل من الموقع والموقع ، فحباها الله بساحل البحر الذي تتميز طبوغرافية ساحله بكثرة التعاريج التي كونت خلجان صغيرة شكلت شواطئ ساحلية رملية أمكن استغلالها باعتبارها مناطق ترفيهية بالمدينة ، إذ تقدر مساحة ما هو مستغل منه لهذا الغرض 13.9 هـ بذلك فهي تشكل نسبة قدرها 33% من إجمالي مساحة الاستعمال الترفيهي بالمدينة عام 2012 ولم تدخل كافة السواحل الرملية بالمدينة ضمن هذا الاستعمال في هذه الدراسة إذ أعتمد في تحديد الشواطئ الترفيهية على مدى توفر أهم الخدمات المتمثلة في المطاعم والمقاهي لتقديم المأكولات والمشروبات إضافة إلى ألعاب الأطفال ودورات المياه وسهولة الوصول و الاتصال لذلك لم يدخل بعض الشواطئ مثل السهل وطبيرق حيث لا تتوفر بهما بأي حال من الأحوال مثل تلك الخدمات ، إضافة إلى بعض الشواطئ الصغيرة الأخرى .

الحدائق العامة : لا يتوفر في مدينة طبرق سوى أربع حدائق صغيرة المساحة إذ يبلغ مجموع مساحتها 0.8 هـ وهي تتركز في منطقة الأعمال المركزية إضافة إلى منتزهين صغيرين وهما منتزه الكرنيش ومنتزه الفلك العائلي بمسافة 1.5 هـ ولا تشكل هذه الخدمات الترفيهية مجتمعة سوى نسبة قدرها 4% من إجمالي مساحة الاستعمال الترفيهي بالمدينة . هذا وتتعدم في مدينة طبرق المساحات الخضراء والمفتوحة وما خطط لذلك لا يزال يشكل

مناطق فضاء بالمدينة ومنها ما طغت عليه الإستعمالات الأخرى بالمدينة ، ويرجع عدم توفر الحدائق والمناطق الخضراء المفتوحة بالمدينة إلى الظروف المناخية السائدة في منطقة الدراسة المتمثلة في المناخ شبه الصحراوي وقلة الأمطار فضلاً عن قلة وتدني نوعية المياه الجوفية مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة إنشاء مثل هذه الخدمات بالمدينة وعدم الاهتمام من قبل المسؤولين والقائمين على تخطيط المدينة خاصة عند تنفيذ المشاريع إذ لا تلاقي الخدمات الترفيهية بالمدينة ذلك الاهتمام الذي تحظى به الخدمات الأخرى بالمدينة .

الملاعب الرياضية : يوجد في مدينة طبرق ثلاثة ملاعب ونواد رياضية أقدمها ملعب (طبرق) الذي أنشئ عام 1965 في حي المطار القديم ، ونادي المختار عام 1995 في حي المنارة وآخر ما تم إنشاؤه في السنوات الأخيرة وكان ذلك عام 2002 والمتمثل في مجمع دربن الذي يضم ملعباً ومبنى للألعاب الرياضية ، وفي العموم بلغت مساحة هذه المرافق الرياضية 17 هـ وهي تمثل نسبة قدرها 40% من مساحة الخدمات الترفيهية بالمدينة إضافة إلى 21 ملعب صغير وبمساحة 3.3 هـ ، كما يوجد في مدينة طبرق مكتبة عامة ومركز ثقافي بلغت مساحتهما 1000 م وحوالي 9 مقاهي و10 فنادق وتتسم هذه الفنادق بصغر مساحتها إذ بلغ مجموع المساحة التي تشغلها بالمدينة 5.4 هـ عام 2012 وهي لا تشكل سوى نسبة قدرها 13 % من إجمالي مساحة الاستعمال الترفيهي بالمدينة .

تاسعا: الاستعمال الإداري .

إن الخدمات الوظيفية الإدارية بالمدينة هي بالضرورة وظائف إقليمية إضافة إلى أنها وظائف محلية ، ذلك لأن مدينة طبرق تمثل المركز الإداري لإقليم البطنان الذي يحوي ضمن نطاق حدوده 18 مركز حضارياً ، لذا تتعدد المباني الإدارية بالمدينة إذ بلغ عددها 49 مبنى .

تطور مساحة الاستعمال الإداري: في عام 1966 كانت مساحة الاستخدام الإداري بالمدينة تشكل 0.6 هـ مثلت نسبة قدرها 0.2% من إجمالي المساحة المبنية بالمدينة ارتفعت الأهمية النسبية لمساحة الاستعمال الإداري بالمدينة عام 1990 فبلغت 1.5 % من مساحة المدينة وبمساحة 21.1 هـ شكلت زيادة قدرها 15.1 هـ للفترة من 1979-1990 بمتوسط زيادة سنوية بلغت 1.3 هـ في السنة . وفي العام 2012 ارتفعت مساحة الإستعمال الإداري إلى 34.5 هـ شكلت ما نسبته 1.1% من مساحة المدينة كما هو الحال بالنسبة للإستعمال الإداري فقد شهدت مساحته تعدياً من قبل مالكي العقارات واستخدامها كمساكن أو مكاتب ومن ثم بيعها أو إجارها كما حدث في مبنى الشباب والرياضة في وسط المدينة ومبنى الأسواق العامة وقسم المرور والتراخيص وإدارة الاستخبارات وشركة الجبل للأثاث رغم التعويضات التي منحتها الدولة لهم .

المشكلات المصاحبة للتطور العمراني .

وقد ظهرت العديد من المشكلات المصاحبة لهذا النمو العمراني المتسارع منها نقص الخدمات التعليمية حيث أن هناك نقصاً في عدد المدارس مما ترتب عليه تكديس أعداد كبيرة من التلاميذ في المدارس وارتفاع كثافة الفصل ، وكذلك عدم وجود رياض للأطفال على مستوى المدينة ، كما يلاحظ نقص وعدم وجود الخدمات الصحية في معظم أحياء المدينة ، و صاحب هذا النمو مشكلة في خدمات البنية التحتية كضعف شبكة المياه مما يدفع بالسكان إلى إحداث توصيلات عشوائية تتسبب في إهدار كميات كبيرة من المياه ، بالإضافة إلى مشكلات الصرف الصحي ، حيث أدى عدم ربط الأحياء بشبكات الصرف الصحي إلى حفر السكان للآبار السوداء مما يؤدي إلى تسرب كميات من المياه إلى الشارع تتجمع في برك سوداء تلوث الشوارع وتتسبب في الأمراض ، كما أدى سوء عمل هذه الشبكة إلى صرف مياه المجاري إلى البحر مباشرة دون معالجة ما تسبب في تلوث شواطئ المدينة ، وفيما يتعلق بشبكة الكهرباء أصبحت المدينة تعاني من زيادة الأحمال بسبب زيادة عدد المساكن وعدم تطوير الشبكة مما يتسبب في انقطاع الكهرباء بشكل مستمر في العديد من مناطق المدينة ، كما يقوم السكان في الأحياء التي لا توجد بها شبكات كهرباء حكومية بتوصيل الكهرباء إلى بيوتهم بطريقة عشوائية بواسطة أسلاك كهربائية على الأرض أو أعمدة خشبية فوق أسطح المباني وهي حلول عشوائية وخطيرة على حياة الأطفال والمارة ، كما أنها أكثر عرضة للانقطاع وخاصة في فصل الشتاء بسبب الأمطار والرياح ، أما فيما يتعلق بشبكة الطرق فهي قديمة وتحتاج إلى إعادة تجديد فهناك العديد من الأحياء لا توجد بها شبكات الطرق وهناك أحياء أخرى شبكاتها غير مكتملة حيث أن أجزاء من شوارعها مازالت ترابية وتعاني شبكة الطرق من كثرة المطبات والتشققات والحفر ، ومن بين مشاكل الطرق انعدام

وجود خدمات الطرق والمتمثلة في أرصفة وممرات وأنفاق وجسور للمشاة بالإضافة لعدم كفاية الطرق وضيق الشوارع ، حيث أن اتساع الطرق لم يعد يتماشى مع عدد السيارات الناتج عن الزيادة السكانية مما ترتب عليه ازدحام واختناقات مرورية خاصة في أوقات الذروة ومن حيث المشكلات التخطيطية فإن سرعة عمليات التنمية والتعمير التي حدثت في الفترة الأخيرة بالمدينة والتي استحدثت على أثرها أحياء جديدة تم الإسراع في وتيرة تعميرها ، شابها القصور في التخطيط للتعمير ومد شبكات الطرق والمرافق الأمر الذي جعل تلك الأحياء الجديدة ما زالت تعاني خللاً اسكانياً وتدني مستوى المرافق بها يضاف إلى ذلك انتشار العديد من الأحياء العشوائية في المدينة وظهور أحياء عشوائية جديدة بدأت تتكون في المساحات الخالية من أطراف المدينة مما تسبب في هدر مساحة كبيرة من أرض المدينة كان من المفترض أن تستغل في إقامة مشاريع إسكانية حديثة .

ولتلافي هذه الأخطار يجب نزع ملكية أرض المدينة من مالكيها عن طريق تعويضهم وذلك للتخلص من مشاكل وعراقيل الملكية الخاصة وتجريم التعدي على أرض الدولة وتخريم المعتدي ، وأن يتم بناء المؤسسات التعليمية والصحية ومد شبكات الطرق قبل عملية توزيع الأرض السكنية حتى يتسنى تخطيط وإنشاء مشاريع الإسكان والمرافق والخدمات على الوجه الأكمل .

مما سبق يتضح أن مدينة طبرق قد مرت بمراحل تخطيطه متعاقبة خلال العقود الماضية إلا أنها لم تتماشى مع الزيادة السكانية في نفس الفترة ، بالإضافة إلى توقف إعداد المخططات وعدم التقيد بما جاء فيها وغياب الرقابة على التنفيذ والمتابعة هذا بكثير من السكان بأخذ المبادرة ببناء مساكنهم بالطرق المشروعة وغير المشروعة مما أدى إلى زيادة مساحة المدينة ما ترتب عليه نشوء المزيد من المناطق العشوائية المتخلفة .

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

والعمرانية للمناطق المتخلفة

أولاً مجالات الدراسة :

أ- المجال الجغرافي :

تركز الدراسة الحالية (الأحياء المتخلفة القديمة في مدينة طبرق)، على ستة مناطق أو أحياء سكنية تقع جميعها في وسط مدينة طبرق وهي حي باب درنة و حي النور وحي السنينات، وحي سيدي يونس والجبيلة الشرقية والحيطة. وهي بمجموعها تمثل أقدم المناطق السكنية العشوائية القديمة ، تجمع ما بين المباني القديمة (غالباً) والحديثة (نادرًا) وتتكون معظم مبانيها البالغة (4191) مبنى كما يوضح الجدول رقم (20) من مواد محلية الصنع مثل الطوب الأسمنتي (البلوك) والمسقوفة بالخشب والصفيح ، والطرق الداخلية الترابية (غالباً) مما يجعلها تختلف عن أي مناطق أخرى من المدينة . الشكل رقم (11) يوضح المناطق المتخلفة في مدينة طبرق .

الجدول رقم (20) عدد المساكن في المناطق المتخلفة

الحى السكنى	الحيطة	النور	سيدي يونس	باب درنه	الجبيلة الشرقية	السنينات	المجموع
عدد المساكن	411	257	219	1350	1250	704	4191

المصدر :الشركة العامة للكهرباء .مكتب خدمات طبرق .

ب- المجال البشري :

- 1- العينة : يسكن في الأحياء المتخلفة الستة حوالي(6200) أسرة قدر حجم الأسرة الواحدة حوالي (7.4) شخص/أسرة ، وبكثافة إسكان للوحدة السكنية(1.48) أسرة /مسكن وتم اختيار عينة من أرباب الأسر (320) أسرة تمثل 7.6% من حجم مجتمع الدراسة وتوزعت على جميع أحياء المدينة قيد الدراسة حسب الكثافة .

ثانيا: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأرباب الأسر:

أ- الحالة الاجتماعية : يقصد بالحالة الاجتماعية تقسيم أفراد العينة إلى أربع فئات هم الذين لم يسبق لهم الزواج والسكان المتزوجون والمترملون سواء كانوا ذكورا أو إناثا ، وكذلك السكان المطلقون المنفصلون عن زوجاتهم أو أزواجهم ، ولكل فئة من هذه الفئات دور في انتشار ظاهرة النمو العشوائي باعتبار أن الوضع الاجتماعي هو المحرك الرئيس للبحث عن السكن .

يوضح الجدول رقم (21) جنس رب الأسرة في مناطق الدراسة بأن نسبة الذكور من أرباب الأسر تشكل 85.9% من إجمالي أسر عينة الدراسة فيما مثلت النساء 14.1% نساء .

رقم (21) جنس رب الأسرة لمجتمع الدراسة

النسبة %	المجموع	الجبيلة الشرقية	سيدي يونس	السنينات	باب درنه	النور	الخطية	الحي الخصائص
85.9%	281	71	23	47	64	28	42	ذكر
14.1%	39	9	7	3	16	2	8	أنثى
100%	320	80	30	50	80	30	50	المجموع

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث سنة 2010

تلعب الحالة الاجتماعية دوراً كبيراً بالنسبة للبناء العشوائي ذلك لأن الوضع الاجتماعي للمجتمع يعتبر المحفز الرئيس للبحث عن السكن والاستقرار ، فكلما زاد عدد المتزوجين زادت أعداد الأسر الباحثه عن المسكن ، وبالتالي زيادة المساكن العشوائية . حيث يلاحظ من الجدول رقم (22) بأن 76% من أرباب الأسر في فئة المتزوجين كما بلغت نسبة العزاب حوالي 5.9% ، بينما اشتملت العينة على 10% من الأرامل ونسبة 8.1% من المطلقين والمطلقات.

جدول رقم (22) الحالة الاجتماعية للسكان

النسبة %	المجموع	الجبيلة الشرقية	سيدي يونس	السنينات	باب درنه	النور	الحطية	الحالة الاجتماعية
76%	243	61	24	44	56	22	36	متزوج
5.9%	19	4	–	1	7	3	4	أعزب
10%	32	6	4	2	9	4	7	أرمل
8.1%	26	9	2	3	8	1	3	مطلق
100%	320	80	30	50	80	30	50	المجموع

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث سنة 2010

ب- الهجرة : يقصد بالهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية داخل نطاق الدولة بغرض الاستقرار الدائم في المكان الجديد لدوافع اقتصادية أو اجتماعية مختلفة وتؤثر الهجرة في شكل المجتمع وخصائصه الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية(1). حيث يلاحظ من الجدول رقم (23) أن 52.8 % من سكان المناطق المتخلفة من خارج مدينة طبرق ، وأن 47.2 هم من سكان المدينة .

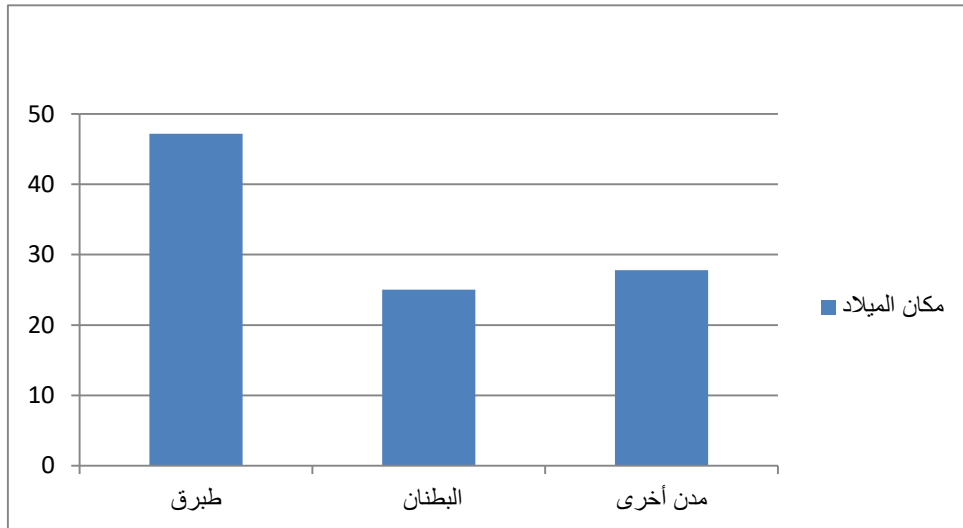
جدول رقم (23) مكان الإقامة

النور	باب درنه	السنينات	سيدي يونس	الجبيلة الشرقية	المجموع	النسبة %	الحي مكان الإقامة
13	39	26	18	33	151	47,2%	طبرق
10	14	11	8	20	80	25%	البطنان
7	27	13	4	27	89	27.8%	مدن أخرى
30	80	50	30	80	320	100%	المجموع

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث 2010

(1) غادة محمد ربحان ،عمليات الارتقاء بالمناطق العشوائية ، في فاعلية تنفيذ المخططات،مرجع سابق ،ص2 .

شكل رقم (12) مكان الإقامة



المصدر : استناد إلى الجدول رقم 23

حيث استقطبت المدينة هجرات من الريف بحثاً عن العمل والدراسة وشهدت نهاية التسعينات توافد العديد من سكان المناطق المجاورة حيث بدأت حركة التجارة تنشط في تلك الفترة بالإضافة إلى افتتاح بعض الكليات والمعاهد داخل المدينة ، كما بدأت الدولة في اعتماد بعض المخططات وتوزيع الأراض السكنية والقروض على المواطنين وإنشاء بعض المشاريع السكنية والطرق بالإضافة إلى صيانة المركز الطبي وإنشاء محطة لتحلية مياه البحر، كما لعبت العوامل الطبيعية المتمثلة في قلة الأمطار وتذبذبها وتدني خصوبة التربة إلى الهجرة من الريف إلى المدينة .

ج - الحالة التعليمية: يعد المستوى التعليمي أحد المؤشرات المهمة التي تؤثر بشكل ما في اختيار نوع ومواصفات الوحدة السكنية المناسبة للأسرة ، فالأسر ذوات المستوى التعليمي والثقافي العالي هي دائماً تبحثون عن الوحدات السكنية ذات المعايير المناسبة لها⁽¹⁾ كما يعد المستوى التعليمي والثقافي مؤشراً واضحاً على مدى وعي المواطنين بتبعات النمو العشوائي وما تنتج عنه من آثار ملموسة تنعكس على مختلف مظاهر الحياة اليومية على المدى البعيد والقريب ، ولعل الذين يتمتعون بمستويات تعليمية متقدمة يدركون أن هذا البناء ستتقعد أوضاعه إذا لم تتوفر له الخدمات والبنى التحتية اللازمة التي يفترض إليها في الوقت

⁽¹⁾ Wiger A.R Housing space Demand Across Sectional Analysis , Land Economics , journal ,vol- 38,feb.1962,p.34

الحاضر، بالإضافة إلى أنهم أكثر وعياً بمدى خطورة هذا الزحف العمراني والعشوائي وما ينجم عنه من عرقلة المخططات مما يشكل عائقاً أمام توسع المدينة ومدّ خطوط الطرق والكهرباء مما سيكلف الدولة الكثير من الأموال لمعالجة هذه المشكلة وتبعات ذلك على الاقتصاد الوطني . ويوضح الجدول رقم (24) الحالة التعليمية لرب الأسرة في مجتمع الدراسة حيث بلغت نسبة الأمية 18.8% من إجمالي أرباب الأسر بينما بلغت نسبة من يقرأ ويكتب 11.9% كما بلغت نسبة الحاصلين على الشهادة الابتدائية 14.1% ، والحاصلين على الشهادة الإعدادية 12.2% أما الحاصلين على شهادة المعاهد المهنية فقد بلغت 16.3% والثانوي 15% والحاصلين على المؤهل الجامعي فما فوق 11.6% .

جدول رقم (24)المستوي التعليمي لأرباب الأسر

النسبة %	المجموع	الجبيلة الشرقية	سيدي يونس	السنينات	باب درنه	النور	الحطية	الحي مستوى التعليم
18.8%	60	20	9	5	12	6	8	أمي
11.9%	38	11	2	4	10	5	6	يقرأ ويكتب
14.1%	45	9	5	9	9	4	9	ابتدائي
12.2%	39	6	6	6	10	4	7	اعدادي
16.3%	51	14	3	5	16	2	11	مهني
15%	48	10	5	8	13	7	5	ثانوي
10.3%	35	9	—	12	8	2	4	جامعي
1.3%	4	1	—	1	2	—	—	فوق الجامعي
100%	320	80	30	50	80	30	50	المجموع

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث سنة 2010

ويلاحظ من الجدول رقم(25) تغير الحالة التعليمية للأبناء أكثر من الآباء إذ تبلغ نسبة الأمية 13.9% من إجمالي مجتمع الدراسة في الوقت الذي بلغت فيه نسبة الأمية لدى أرباب الأسر أكثر من 18% . كما يتضح أن نسبة التعليم المتوسط بلغت 18.9% وبلغت نسبة التعليم الجامعي 10% و بلغت نسبة التعليم فوق الجامعي 0.3% ، وتوضح هذه النتائج أن نسبة الأبناء المتعلمين عالية في منطقة الدراسة ، إذ تؤكد على حرص الآباء على تعليم أبنائهم بالرغم من تخلف بيئتهم .

جدول رقم (25) المستوى التعليمي لجميع أفراد الأسرة

النسبة %	المجموع	الجبيلة الشرقية	سيدي يونس	السنينات	باب درنه	النور	الحطية	الحي المستوى التعليمي
22.1%	524	135	38	79	141	44	87	أطفال دون سن الدراسة
13.9%	330	85	26	45	89	23	53	أمي
18.1%	429	117	51	72	87	32	70	ابتدائي
18.9%	448	111	44	53	128	46	66	إعدادي
16.6%	394	99	34	60	111	39	51	ثانوي
10%	227	49	20	34	86	18	31	جامعي
0.3%	18	4	.	1	2	-	-	فوق الجامعي
100%	2370	598	213	344	653	202	358	المجموع

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث سنة 2010

د- مهنة رب الأسرة : يبين الجدول رقم (26) مهنة رب الأسرة في منطقة الدراسة ، وقد اتضح أن 52.8%

تقريباً يعملون في وظائف حكومية منهم 44 % موظفين إداريين ، ونسبة 8.8% معلمين ومدرسين .

جدول رقم (26) مهنة رب الأسرة

النسبة %	المجموع	الجبيلة الشرقية	سيدي يونس	السنينات	باب درنه	النور	الحطية	الحي المهنة
8.8%	28	7	1	6	9	2	3	مدرس
44%	141	34	15	20	35	13	24	موظف
30.6%	98	23	10	19	22	10	14	أعمال حرة
3.4%	11	3	-	2	4	-	2	بدون عمل
13.1%	42	13	4	3	10	5	7	معاش
100%	320	80	30	50	80	30	50	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للباحث 2010

في حين 30.6% من أصحاب المهن الحرة ، بينما تصل نسبة المتقاعدين وأصحاب الرواتب الضمانية إلى

13.1% و نسبة 3.4% فقط من القادرين على العمل من أرباب الأسر عاطلين عن العمل ، وذلك لما قامت

به الدولة من منح شهرية (الحافطة) للمتزوجين وبدون عمل بينما يرجع السبب في عدم حصول هؤلاء على

المنح لعدم اتمام الإجراءات المطلوبة وبعضهم من حديثي الزواج .

إذ أنه مع انتشار الوظائف وتحسن الدخل منحت القروض السكنية للمواطنين عن طريق المصارف التجارية إلا أنه في حال تقدم المواطن للحصول على القرض السكني دون أن يثبت أنه موظف لدى القطاع العام وذلك بمستند رسمي من جهة العمل (شهادة مرتب) لا يحصل على القرض السكني .

و - **الدخل الشهري لرب الأسرة :** يعد الدخل المادي من المرتكزات الأساسية التي تعتمد عليها الأسرة في تصريف أمورها المعيشية ، على مقدار ما يتحصل عليه رب الأسرة من دخل شهري سواء كان مصدره الوظيفة أو المهن الحرة . و يبين الجدول رقم (27) الدخل الشهري لأسر مجتمع الدراسة . حيث تأتي فئة الدخل أقل من 250 دينار 16,3% من مجتمع الدراسة كما أن نسبة الدخل ما بين 250-350 وصلت إلى 26.6% بينما نجد أن أعلى نسبة من الدخل هي الفئة ما بين 350-450 دينار حيث بلغت النسبة 34.7% أما أقل نسبة فهي الفئة 650 دينار فأكثر حيث لم تتجاوز 4.7% .

جدول رقم (27) الدخل الشهري لرب الأسرة

النسبة %	المجموع	الجبيلة الشرقية	سيدي يونس	السنينات	باب درنه	النور	الحطية	الحي الدخل الشهري بالدينار
16,3%	52	13	2	13	13	5	6	أقل من 250 دينار
26,6%	85	24	12	5	18	9	17	250_350
34,7%	111	29	9	19	26	9	19	350_450
12,8%	41	9	4	8	9	6	5	450_550
5%	16	3	2	2	6	1	2	550_650
4,7%	15	2	1	3	8	.	1	650 فأكثر
100	320	80	30	50	80	30	50	المجموع

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث سنة 2010

حيث أن هذه الدخول لا تساعد على تشييد المباني في ظل ارتفاع أسعار مواد البناء وبدون وجود مصادر أخرى تدعم عملية البناء تلك وهو ما يعني وجود كثافة أسرية في المسكن الواحد نظراً لتدني الدخل المادي لمعظم أرباب الأسر. وعند السؤال عن أسباب تدني حالة المسكن أكد 72% من المبحوثين أن قلة الإمكانيات المادية هي أحد الأسباب وراء عدم الصيانة الدورية لتجديد عمر المسكن وهذا ما ينطبق مع

نص الفرضية الثانية والتي مفادها : للعامل الاقتصادي دور كبير في تداعي وتدهور الموجود العمراني لهذه المناطق المتمثلة في ضعف الامكانيات المالية أو ضعف المردود المالي للصيانة .

و يبين الجدول رقم (28) الدخل الشهري لباقي أفراد الأسرة لمجتمع الدراسة حيث بلغت نسبة من ليس لديهم دخل 6.9% كما بلغت نسبة من دخلهم أقل من 250 دينار 7.8% بينما بلغت نسبة الفئة ما بين 550-650 دينار 24.4% وأن أعلى فئة كانت 650 دينار فأكثر حيث بلغت نسبتها 42.5% .

جدول رقم (28) الدخل الشهري لباقي أفراد الأسرة في مجتمع الدراسة

النسبة %	المجموع	الجبيلة الشرقية	سيدي يونس	السنينات	باب درنه	النور	الحطية	الدخل الشهري
6.9%	22	5	4	6	3	4	0	لا يوجد
7.8%	25	6	4	1	5	3	6	أقل من 250
5.3%	17	4	2	0	9	2	0	250-350
3.6%	12	2	1	3	4	2	0	350-450
9.4%	30	1	5	0	14	7	3	450-550
24.4%	78	18	6	18	18	6	12	550-650
42.5%	136	44	8	22	27	6	29	650 فأكثر
100%	320	80	30	50	80	30	50	المجموع

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث سنة 2010

هـ - عدد أفراد الأسرة : يختلف حجم الأسر القاطنة في المسكن من أسرة إلى أخرى تبعاً لعدد أفرادها . فكلما ارتفع عدد أفراد الأسرة وزاد حجمها كلما كانت هناك فرص تكوين أسر جديدة في مساكن جديدة وبالتالي استغلال المساحات المفتوحة والمناطق الخضراء وزيادة النمو العشوائي . يوضح الجدول رقم (29) عدد أفراد الأسرة في منطقة الدراسة ، حيث بلغ حجم الأسرة التي عدد أفرادها أقل من 6 أفراد حوالي 42% من أسر مجتمع الدراسة ، بينما وصل حجم الأسرة بين 7-10 أفراد إلى 45% أما الأسر التي يزيد حجمها

عن 11 فرد فتصل إلى 14 % وتوضح هذه البيانات كبر حجم الأسر، حيث بلغ معدل حجم الأسر للمناطق المتخلفة 7.4 أفراد لكل أسرة .

جدول رقم (29) عدد أفراد الأسرة

الحى عدد الأفراد	الخطية	النور	باب درنه	السنيات	سيدي يونس	الجبيلة الشرقية	المجموع	النسبة %
3-1	3	2	6	4	3	7	25	7.8%
6-4	16	14	19	22	12	23	106	33.1%
10-7	27	11	37	18	11	40	144	45%
11 فأكثر	4	3	18	6	4	10	45	14%
المجموع	50	30	80	50	30	80	320	100%
معدل حجم الأسرة	7,12	6,73	8,16	6,88	7,1	7,5	7,4	

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث سنة 2010

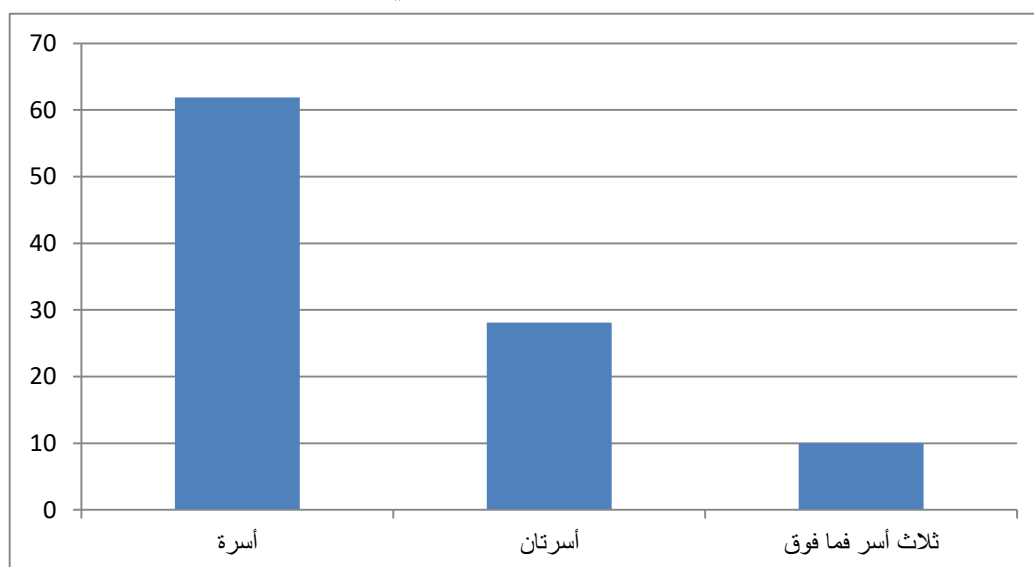
و- كثافة إشغال المسكن: بما أن المسكن يعد من أهم سمات الاستقرار والتوطن ، بحيث يفترض أن يكون لكل أسرة مسكن خاص يأويها ، غير أن الظروف المادية لبعض الأسر من أفراد العينة والتي اتضح من الجدول رقم(28) أن أغلبهم دخولهم متدنية ، إضافة إلى أن الحصول على أرض مخصصة للبناء يعتبر من الأمور الصعبة لذلك تبين أن عدداً كبيراً من المساكن تأوي أكثر من أسرة ، ويوضح الجدول رقم(30) عدد الأسر الساكنة في المسكن الواحد ، حيث قدر معدل الأسر الساكنة بالمنزل 1.5 أسرة / منزل ، وقد بلغت نسبة الأسرة الواحدة لكل منزل 61,9 %، بينما بلغ معدل أسرّتان لكل منزل 28,1 % وأن نسبة 10 % من مجتمع الدراسة تتكون من ثلاثة أسر فما فوق في المنزل الواحد . أي أن نحو 38% من مجتمع الدراسة تقيم في مساكن مشتركة . هذا يعني أنه لو توفرت الظروف لهذا العدد من أرباب الأسر لإقامة مساكن خاصة بهم لازداد عدد المساكن العشوائية على حساب الأراضي الخاصة بالطرق والمساحات المفتوحة والأراضي المخصصة للخدمات.

جدول رقم (30) عدد الأسر المقيمة في المسكن

النسبة %	المجموع	الجبيلة الشرقية	سيدي يونس	السنيينات	باب درنه	النور	الحطية	الحي عدد الأسر
61,9%	198	52	17	32	48	18	31	أسرة واحدة
28,1%	90	23	11	14	21	9	12	أسرتان
10%	32	5	2	4	11	3	7	ثلاث أسر فما فوق
100%	320	80	30	50	80	30	50	المجموع

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث 2010

شكل رقم (13) عدد الأسر المقيمة في المسكن



المصدر: الجدول رقم (30)

ثالثاً : الخصائص العمرانية (التركيب العمراني) .

تعد دراسة مظهر التركيب العمراني الداخلي للبناء العشوائي غير المخطط عاملاً مهماً يساعد في رسم صورة الكتل العمرانية الواقعة خارج المخططات الحضرية من أجل فهم مشكلاتها والبحث عن الأساليب التخطيطية التي تمكن من تطويرها وذلك من خلال دراسة شكل المبنى وعمره ونوع مادة البناء المستخدمة في التشييد⁽¹⁾

أ- مساحة الوحدات السكنية : تختلف المساكن في منطقة الدراسة من حيث المساحة المبنية والمسقوفة باختلاف أنماط البناء ومستويات الدخل معاً ، إذ ترتفع تكلفة البناء وتتنخفض حسب القدرة المادية على البناء وحسب المساحة المراد إنشاؤها ، وقد حددت لجنة تقييم الدراسات الخاصة بالمخططات الإقليمية والفرعية حصة الفرد من المساحة المسقوفة للمسكن بـ 20 م² (2) حيث يلاحظ من الجدول رقم (31) أن متوسط مساحة المسكن الكلية قد بلغت أعلاها في حي السنينات بـ 294 م² يليه باب درنه بـ 269 م² للمسكن .

جدول رقم(31) مساحة الوحدات السكنية الكلية والمسقوفة وحصة الفرد منها

الحي	عدد الأفراد حسب العينة	المساحة الكلية م ²	متوسط المساحة الكلية م ²	المساحة المسقوفة م ²	متوسط المساحة المسقوفة	حصة الفرد من المساحة المسقوفة م ²	الفرق عن المعدل الوطني (20م ²)
الخطية	358	10300	206	7400	148	20.7	0.7+
النور	202	5100	170	4000	133	19.8	0.2-
باب درنه	653	21500	269	13300	166	20.3	0.3+
السنينات	344	14700	294	8800	176	25.6	5.6+
سيدي يونس	213	5600	187	4000	133	18.8	1.2 -
الجبيلة الشرقية	600	19900	248	13400	167.5	22.3	2.3 +
المجموع	2370	77100		50900		21.5	

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث 2010

و تنخفض في حي النور لتصل إلى 170 م² ويرتفع متوسط المساحة المسقوفة للمسكن إلى 176 م² في حي السنينات وتنخفض إلى 133 م² في حي النور وسيدي يونس وترتفع حصة الفرد من المساحة المسقوفة

(1) أمراجع علي الهيلع ، العمران غير المخطط ، وأثره على التخطيط الحضري والإقليمي في إقليم الجبل الأخضر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2014 ، ص 202.

(2) أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق ، دليل معايير التخطيط العمراني ، التقرير رقم (2) ص 10 .

فتصل أعلاها في حي السنينات بواقع 25.6 م²/فرد وبفارق أعلى 5.6 أمتار عن المعدل الوطني بينما تنخفض حصة الفرد فتصل أدناها في حي سيدي يونس بـ 18.8 م²/فرد بفارق أقل من المعدل الوطني يتجاوز المتر المربع . حيث يؤثر هذا الاختلاف بوجه عام في الشكل الخارجي للحي السكني فيعطي صورة مشوهة للحي من خلال تكدس المباني في مساحة محدودة مما يصعب مد الحي بالخدمات اللازمة .

ب- ارتفاع المبنى : يتضح من الجدول رقم (32) بأن أغلبية مساكن الأحياء السكنية لمنطقة الدراسة هي عبارة عن مساكن من طابق واحد وبنسبة 88.4 % ، بينما 11.6 % من مساكن منطقة الدراسة من نمط طابقين فأكثر .

جدول رقم(32)أنماط المساكن في منطقة الدراسة

النسبة %	المجموع	الجبيلة الشرقية	سيدي يونس	السنينات	باب درنه	النور	الحطية	الحي ارتفاع المبنى
88,4%	283	71	30	42	62	28	50	منزل طابق واحد
11.6%	37	9	.	8	18	2	.	منزل طابقين فأكثر
100%	320	80	30	50	80	30	50	المجموع

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث 2010

ج . عمر المبنى : ظهرت المناطق المتخلفة في المدن الليبية بصفة عامة وفي مدينة طبرق بصفة خاصة في بداية الستينات ، ذلك بعد اكتشاف النفط وتحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتوفير فرص العمل في المدن ، فتدفقت إلى المدن الليبية تيارات الهجرة بنمطها الداخلية والخارجية ، وفي غياب النظم والتشريعات التخطيطية أدى ذلك إلى انتشار مباني عشوائية حول نواة المدن بتلك الفترة .

حيث بدأت حركة البناء العشوائي في مراحلها الأولى بالأطراف المحاذية لمخطط مدينة طبرق بشكل لا يبعد عن مراكز الخدمات بأقل من كيلومتر واحد وذلك في عام 1964 كما في حي النور وسيدي يونس والحطية وسوق العجاج وباب درنه وفي بحلول عام 1990 زادت مساحة المناطق المتخلفة لتشمل أحياء الجبيلة الشرقية وسوق العجاج وحي السنينات وحي الزهور كما ظهرت بؤرة جديدة شمال حي المنارة فيما كانت

تعرف باسم (الشركة الإيطالية سابقاً) ، ومع بداية عام 2000 قدمت الدولة أراضي سكنية ومنحت القروض للمواطنين وبالتالي إزالة المساكن العشوائية ، وفي عام 2007 قامت الدولة بعملية التجديد الحضري فبدأت بدفع تعويضات للمواطنين مقابل إخلاء مساكنهم ثم إزالتها إلا أنها لم تشمل جميع المناطق المتخلفة واكتفت بحي الزهور وسوق العجاج والشركة الإيطالية سابقاً ، وفي أعقاب ما شهدته البلاد من أحداث 2011 وما خلفته من غياب سلطة الدولة انتشرت المساكن العشوائية لتشمل المنطقة الممتدة من أقصى الشرق والشمال الشرقي وصولاً إلى حي باب درنه فيما كانت تعرف (بمنطقة طبرق الجديد) .

وكما هو موضح بالجدول رقم (33) أكد المبحوثين بأن 69.4% من المباني السكنية أنشئت خلال الفترة ما بين 20-50 سنة الماضية ، تليها فئة المساكن التي عمر بنائها أقل من 20 سنة وبنسبة 22.5 % بينما فئة المباني التي عمرها أكثر من 50 سنة تمثل 8.1 % . ما يدل على قدم الأحياء المتخلفة داخل المدينة ولم يتم اتخاذ حياها إجراءات كفيلة بتسوية أوضاعها أو تنظيمها ، إن طول عمر المباني السكنية لمنطقة الدراسة ساهم مع العوامل الأخرى في تدهور الحالة السكنية لهذه الأحياء وقد أكد على هذه الحقيقة 71.3 % من المبحوثين بينما أعترض 28.7 % عن دور الزمن في تدهور المساكن وأوعزتها إلى عوامل أخرى.

الشكل رقم (14-15) يوضحان مراحل انتشار البناء العشوائي للفترة ما بين (1964-2012) .

الجدول رقم (33) يوضح عمر المبنى

النسبة %	المجموع	الجبيلة الشرقية	سيدي يونس	السنينات	باب درنه	النور	الخطية	الحي عمر المبنى
22.5%	72	28	—	12	20	3	9	أقل من 20 سنة
69.4%	222	49	25	34	54	23	37	20-50
8.1%	26	3	5	4	6	4	4	أكثر من 50 سنة
100%	320	80	30	50	80	30	50	المجموع

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث 2010

د . مادة البناء : يوضح الجدول رقم (34) مواد البناء المستخدمة في بناء وسقف مساكن الأحياء المتخلفة

حيث يلاحظ أن غالبية المساكن استخدم في بنائها الطوب الأسمنتي و بنسبة 86.9% .

الجدول رقم (34) مواد البناء المستخدمة

مواد البناء الحي السكني	الخطية		النور		باب درنه		سيدي يونس		السنيات		الجبيلة الشرقية		المجموع		النسبة %	
	الخطية	النور	باب درنه	سيدي يونس	السنيات	الجبيلة الشرقية	المجموع	النسبة %	الخطية	النور	باب درنه	سيدي يونس	السنيات	الجبيلة الشرقية	المجموع	النسبة %
حجر	8	-	6	-	14	-	4	-	2	-	6	-	40	-	12.5	-
خشب	2	27	-	15	-	21	-	15	-	11	-	23	2	112	0.6	35
طوب اسمنتي (بلك)	40	-	24	-	66	-	26	-	48	-	74	-	278	-	86.9	-
زنك	-	16	-	9	-	16	-	11	-	2	-	11	-	65	-	20.3
خرسانه مسلحة	-	7	-	6	-	43	-	4	-	37	-	46	-	143	-	44.7
المجموع															320	100%

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث 2010

بينما 12.5% استخدمت مادة الحجر في بنائها وأن نسبة قليلة جداً لا تتجاوز 0,6 % استخدمت الزنك

(زينقو) في البناء وهي في حي الخطية فقط . وبالنظر إلى نفس الجدول رقم (34) يلاحظ أن المواد

المستخدمة في سقف المسكن هي مواد ضعيفة غير قادرة على مقارعة الزمن والوقوف أمام تحديات المناخ

من الأمطار والرطوبة والرياح حيث أكد على هذه الحقيقة 35% من المبحوثين بأن سقف مساكنهم من

الخشب وأن 20.3% من سقوف مساكنهم من الزنك (الزينقو) وبنسب متقاربة تشترك فيها جميع الأحياء

السكنية لمنطقة الدراسة ، بينما نسبة 44.7% من سقوف المساكن هي من الخرسانة المسلحة . لذا أكد

64% من المبحوثين بأن مساكنهم بحالة إنشائية رديئة غير صالحة للسكن كما هو موضح بالجدول رقم

(35) ، وقد انتشرت هذه الفئة بصورة واضحة في أحياء الخطية والنور وسيدي يونس بالدرجة الأولى والتي

تكون طبيعة بنائها على هيئة أكواخ ويكون في الغالب جوانبها من الحوائط الأسمنتية والسقف غالباً ما يكون

من الزنك أو الخشب حيث أن سكانها من ذوي الدخل المحدود . وأن نسبة 11,3% أكدت بأنها في حالة

إنشائية مقبولة حالياً وحوالي 8,4 % أكدوا علي أن الحالة الإنشائية لمبانيهم السكنية متوسطة الحال ، بينما 16% أكدوا علي الحالة أن الإنشائية لمساكنهم جيدة أو ممتازة وهذا ينطبق تماماً مع نص الفرضية الأولى والتي مفادها : مواد البناء المستخدمة في إنشاء مساكن هذه المناطق ذات أثر سلبي ساهم في التخلف العمراني لقلة مقاومتها للظروف الطبيعية السائدة .

جدول رقم(35) الحالة الإنشائية للمسكن

النسبة %	المجموع	الجبيلة الشرقية	سيدي يونس	السنينات	باب درنه	النور	الحطية	الحي حالة المسكن
7,5%	24	4	.	11	9	.	.	ممتازة
8,8%	28	11	.	8	7	.	2	جيدة
8,4	27	14	.	6	6	.	1	متوسطة
11,3	36	18	.	3	13	.	2	مقبولة
64%	205	33	30	22	45	30	45	رديئة
100%	320	80	30	50	80	30	50	المجموع

المصدر : الدراسة الميدانية 2010

و . نوع البناء : يشير الجدول رقم (36) بأن 65,3 % من المباني عبارة عن بناء عشوائي غير مخطط ، وتختلف نسبة العشوائية من حي لآخر فهي 100% في كل من حي الحطية وحي النور وحي سيدي يونس بينما تمثل العشوائية 60% في حي الجبيلة الشرقية ونسبة 42,5 % في حي باب درنة وحوالي 34% في السنينات ، والصور رقم(1-2) توضح انتشار البناء العشوائي و الحالة الإنشائية للمباني .

جدول رقم(36) نوع البناء

النسبة %	المجموع	الجبيلة الشرقية	سيدي يونس	السنينات	باب درنه	النور	الحطية	الحي كيفية البناء
65,3%	209	48	30	17	34	30	50	بناء عشوائي
34,7%	111	32	.	33	46	.	.	بناء حسب المخطط
100%	320	80	30	50	80	30	50	المجموع

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث سنة 2010

الصورة رقم (1) يوضح تدرج حالة المسكن بسبب ضعف مواد البناء



حي السنينات تصوير الباحث 2010



حي الحطية تصوير الباحث 2010



حي سيدي يونيس تصوير الباحث 2010



باب درنه تصوير الباحث 2010

الصورة رقم (2) يوضح البناء العشوائي



حي الحطية تصوير الباحث 2010



حي النور تصوير الباحث 2010



حي سيدي يونس تصوير الباحث 2010

إن عدم قدرة مواد البناء الداخلة في بناء المساكن لمنطقة الدراسة على مقاومة الظروف المناخية السائدة تظهر دور الرطوبة في تدهور حالة المسكن إذ أكد 67,2% من المبحوثين أن للرطوبة دور في ذلك بينما 32,8% أوعز حالة التدهور إلى عوامل أخرى ، وتختلف نسبة تأثير الرطوبة من حي لآخر . وأكثر الأحياء السكنية تأثراً بالرطوبة هو سيدي يونس بنسبة 100% ثم الحطية بنسبة 94%، و أقلها حي السنينات بنسبة 28% ، حيث يعود هذا التباين إلى أن الأرض التي تمتد عليها هذه احياء الحطية وسيدي يونس هي أرض سبخية (ملحية) كونها محاذية لشاطئ البحر.

ن . تحويل المبنى : كما اتضح من خلال الزيارات الميدانية بأن حوالي 43.4 % أجروا تعديلات على المباني السكنية بغية تأهيلها للسكن إما بسبب تهالك المبنى نظراً لضعف مواد البناء وقلة مقاومتها للعوامل الطبيعية أو بزيادة غرفة أو حمام أو استغلال الأرض المحيطة بالمبنى نظراً لتزويج أحد الأبناء أو لزيادة حجم الأسرة ، حيث سجل أعلى تعديل للمساكن في حي سيدي يونس وبنسبة 70% من مساكنها .

هـ . الإرتدادات : يقصد بها المساحة الأفقية بين حد الجزء المسقوف للمبنى السكني وخط النهاية لقطعة الأرض المقام عليها المبنى . لوحظ من خلال الزياره الميدانية للباحث وكما هو موضح بالجدول رقم(37) أن عدد المساكن التي لا توجد بها ارتدادات قد بلغت 73 مسكن شكلت بذلك 22.8% .

جدول رقم (37) وجود أرتداد بالمسكن

النسبة %	المجموع	الجبيلة الشرقية	سيدي يونس	السنينات	باب درنه	النور	الحطية	الحي الأرتداد
22.8%	73	19	9	7	16	10	12	لا يوجد
19.1%	61	12	10	3	9	13	14	أمامي فقط
11.3%	36	7	6	5	7	2	9	أمامي جانبي
4.7%	15	4		2	4		5	أمامي خلفي
42.2%	135	38	5	33	44	5	10	غير ذلك
100%	320	80	30	50	80	30	50	المجموع

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث سنة 2010

أما الارتدادات الخلفية فقط فقد بلغت 4.7 % بينما توجد بعض المساكن بها ارتدادات إما خلفية أو جانبية أو خلفية وجانبية أو من جميع الجهات حيث بلغ عددها 135 مسكن شكلت مانسبته 42.2 % . إن اختلاف الارتدادات واتجاهاتها في الأحياء العشوائية يؤدي إلى اتساع الطرق في مناطق وضيقتها في مناطق أخرى داخل الحي الواحد وأحياناً تتحول إلى ممرات صغيرة مما يؤدي إلى تشويه المنظر العام وعدم القدرة على مد الحي السكني بالخدمات اللازمة من ناحية والإختناق المروري من ناحية أخرى .

ي . مصدر تمويل البناء : يوضح الجدول رقم (38) أن 73,8 % من الأسر اعتمدت على مجهوداتها الذاتية في بناء مساكنها بينما أشارت نسبة 21,9 % إلى حصولهم على قروض سكنية ، وأن نسبة 2,5 % عبارة عن مساكن شعبية أي تملكها من الدولة لسكانها ، وأن نسبة 1,9 هي غير مبينة وهي إما الممنوحة لفترة محدوده أو المؤجرة . حيث يعتمد بناء المسكن على حجم التمويل فكلما زاد التمويل كمنح القروض استطاع الإنسان بناء مسكن أفضل وفي حي سكني أرقى بينما إذا اعتمد على دخله المحدود وفي ظل ارتفاع أسعار الأراضي السكنية ومواد البناء سيلجأ إلى السكن في مناطق تتناسب مع دخله .

جدول رقم (38) مصدر تمويل البناء

الحي	الحطية	النور	باب درنه	السنينات	سيدي يونس	الجبيلة الشرقية	المجموع	النسبة %
قرض	.	.	26	18	.	26	70	21,9 %
مجهود ذاتي	50	26	44	32	30	54	236	73,8 %
مسكن شعبي	.	.	8	.	.	.	8	2,5 %
أخرى		4	2		.	.	6	1,9 %
المجموع	50	30	80	50	30	80	320	100 %

المصدر: الدراسة الميدانية للباحث 2010

أسباب تدهور المباني السكنية : يوضح الجدول رقم (39) أسباب تدهور المباني السكنية في منطقة الدراسة حيث أكد أكثر من ثلثي المبحوثين 72% بأن قلة الإمكانيات المادية للأسر كانت سبب تدهور حالة المبنى وبالتالي عدم القيام بالصيانة الدورية لتجديد المبنى وزيادة عمره الوظيفي ، كما أكدت نسبة 28% من المبحوثين على أن الإهمال سبب في تدهور المباني السكنية .

جدول رقم (39) أسباب تدهور المباني السكنية

النسبة %	المجموع	الجبيلة الشرقية	سيدي يونس	السكنيات	باب درنه	النور	الحطية	الحي أسباب التدهور
28%	67	12.	.	.	25	30	.	عامل الإهمال
72%	172	26	30	17	19	30	50	قلة الإمكانيات المادية
100%	239	58	30	17	44	30	50	المجموع

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث سنة 2010

رابعاً : الخدمات داخل الأحياء السكنية المتخلفة.

1- الخدمات الاجتماعية :

أ- الخدمات التعليمية : تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى توفر خدمات التعليم الأساسي (الابتدائية ، الإعدادية) في أحياء كل من باب درنة والسنينات وحي النور والجبيلة الشرقية والحطية ، ولا توجد مدرسة في حي سيدي يونس ، ولا توجد بجميع هذه الأحياء مدارس للتعليم الثانوي .

التوزيع الجغرافي لمدارس التعليم الأساس للمناطق المتخلفة :

يوضح الجدول رقم (40) وجود مدرسة لكل حي سكني باستثناء حي سيدي يونس حيث يتوجه طلابه إلى مدارس أخرى لتلقي تعليمهم .

جدول رقم (40) عدد الطلبة والمدارس وعدد الفصول والمعلمين وحصّة الطالب من المساحة التعليمية

الحي	عدد المدارس	عدد الطلبة	المساحة الكلية م2	حصّة الطالب من المساحة الكلية	المساحة المسقوفة م2	حصّة الطالب من المساحة المسقوفة	عدد الفصول	كثافة الفصل	عدد المعلمين	حصّة المعلم من الطالبة
الحطية	1	919	10000	10.9	3300	3.6	38	24	127	7
النور	1	398	5600	14	1960	4.9	20	20	72	6
باب درنه	1	1045	10000	9.6	3200	3	44	24	163	6
السنينات	1	724	12000	16.6	3600	5	33	22	112	6
يونس	-	-	-	صفر	-	صفر	-	صفر	-	صفر
الشرقية	1	1065	7200	6.8	3600	3.4	39	27	220	5

المصدر : حسابات الباحث اعتماداً على إحصاءات التعليم بالمدينة.

التوزيع الجغرافي لطلبة ومعلمي مرحلة التعليم الأساسي: كما أن هناك تفاوت في التوزيع الجغرافي للتلاميذ بمرحلة التعليم الأساسي بين الأحياء المتخلفة فيلاحظ وجود 1065 من طلبة التعليم الأساسي في حي الشرقية و220 معلم ، لوجود مدرسة واحدة بالإضافة إلى لجوء عدد كبير من الطلبة في حي باب درنه للدراسة بهذه المدرسة ، وكما يلاحظ ارتفاع عدد الطلبة في حي باب درنه حيث بلغ 1045 طالب بالإضافة إلى 163 معلم حيث توجد مدرسة واحدة في الجزء الغربي من الحي بينما يخلو الجزء الشرقي من وجود مدرسة للتعليم الأساسي بالرغم من ارتفاع عدد السكان واتساع المساحة كما ينخفض عدد الطلبة في حي

النور إلى 398 و72 معلم حيث يلاحظ ارتفاع عدد المعلمين نظراً لتخريج دفعات متتالية من معهد المعلمين و كليات جامعة عمر المختار في طبرق تلاها تعيينات في الأعوام 1999م ، 2001م ، 2005م

التوزيع الجغرافي للفصول ومعدل كثافة الفصل : حددت لجنة تقييم الدراسات الخاصة بالمخططات الأقاليم الفرعية حجم المدرسة ما بين 6- 36 فصل دراسي ، و بالرجوع إلى بيانات التعليم نجد أن عدد الفصول في الأحياء المتخلفة بلغ 174 فصلاً دراسياً حسب احصاءات عام 2010 تتوزع بين الأحياء بصورة متفاوتة فقد تركّز في حي باب درنه 44 فصلاً بنسبة 25.3 % من مجموع عدد الفصول في الأحياء المتخلفة وبكثافة بلغت 24 طالباً لكل فصل دراسي يليه حي الجبيلة الشرقية 39 فصلاً وبنسبة 22.4 % وبكثافة 27 طالباً لكل فصل حيث يوجد فارق بين المعايير المعتمدة للدولة والوضع الراهن وهو ما يتسبب في عدم تقدم العملية التعليمية بسبب الازدحام . بينما لا توجد فصول في حي سيدي يونس .

المسافة المقطوعة : تختلف مسافة الوصول للمدارس من حي سكني لآخر فقد أكد 26 من المبحوثين في حي باب درنه أن المسافة المقطوعة للوصول للمدرسة لا تتجاوز 500 م كما أكد 41 من المبحوثين في الشرقية أن المسافة المقطوعة تتراوح ما بين 500- 1000م بينما أكد 17 من المبحوثين على نفس المسافة في سيدي يونس.

جدول رقم(41) يوضح مسافة الوصول إلى المدرسة

المسافة الحي	أقل من 500 م	500-1000	1000-2000م	2000 م فأكثر	المجموع
الحيطة	17	22	11	–	50
النور	14	10	6	–	30
باب درنه	26	38	9	7	80
السنينات	22	19	6	3	50
سيدي يونس	–	7	17	6	30
الجبيلة الشرقية	21	41	9	9	80

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث 2010

ب- الخدمات الصحية :

حددت لجنة تقييم الدراسات الخاصة بالمخططات الإقليمية والفرعية حصة الفرد من الخدمات الصحية بـ 0.8 م² من المساحة المسقوفة ومن 2-5 أمتار مربعة من المساحة الكلية ، ومركز صحي لكل 15000-30000 من عدد السكان ، ومن خلال الدراسة الميدانية للباحث تبين أن الأحياء السكنية قيد الدراسة تخلو من الخدمات الصحية باستثناء حي باب درنه ، حيث توجد عيادة صغيرة وهي لا تغطي احتياجات السكان والخدمات المقدمة متدنية فلا يوجد فيها أطباء متخصصين ، وقد بلغت المساحة المخصصة للخدمات الصحية في حي باب درنه 1600 م² شكّلت بذلك ما نسبته 0.8% من مساحة الخدمات الصحية بالمدينة بينما بلغت المساحة المسقوفة 460 م² فقط .

ج- الخدمات الدينية :

من خلال الدراسة الميدانية للباحث لوحظ وجود مسجد لكل حي سكني على الرغم من عدم مساهمة الدولة في بنائها ، أما مساحة المساجد فقد بلغت المساحة الكلية للمسجد 600 م² في الجبيلة الشرقية 2000 م² في باب درنه و 400 م² في حي النور 225 م² في سيدي يونس و 360 م² في الحطية و 1600 م² في حي السنينات ⁽¹⁾.

د- الخدمات الترفيهية والرياضية :

لوحظ من خلال الدراسة الميدانية أن جميع الأحياء السكنية قيد الدراسة تخلو من أي خدمات ترفيهية أو رياضية وهذا بدوره ينعكس على شباب هذه الأحياء ويؤدي بهم إلى الانحراف لعدم وجود أماكن يقضون فيها أوقات فراغهم وخاصة في فصل الصيف أثناء العطلات المدرسية .

(1) الدراسة الميدانية 2013

2- خدمات البنية التحتية للمناطق المتخلفة .

أ- خدمات المياه : بعد ربط شبكات المياه في مدينة طبرق بمحطة التحلية بالمنظومة الجديدة سنة 2002 م والتي تضخ إلى شركة المياه حوالي 40.000 م³ / اليوم يتم تجميعها في خزانات ثم توزيعها على أحياء المدينة المختلفة ، إلا أن الأحياء المتخلفة وخاصة حي الحطية والنور وحي سيدي يونس لم يتم ربطها بشبكة المياه . بينما توجد أجزاء من بعض الأحياء موجودة بها شبكات المياه ، فقد بلغت نسبة المستفيدين منها في حي السنينات 100% بينما في باب درنه بلغت 68.8% وفي الجبيلة الشرقية 45% من مجتمع الدراسة كما موضح بالجدول (42) .

ب- الاتصالات الهاتفية : يوضح الجدول رقم (42) بأن ثلاثة أرباع منطقة الدراسة 75,3 % يشكون من عدم توفر الخدمات الهاتفية (الهاتف الأرضي) في مساكنهم وتعاني ثلاثة أحياء سكنية حي الحطية ، حي النور ، حي سيدي يونس من عدم ربط مساكنهم بشبكة الاتصالات الهاتفية نهائياً .

ج- شبكة تصريف مياه الأمطار: كما تبين من خلال الدراسة أن جميع الأحياء السكنية لمنطقة الدراسة غير مربوطة بشبكة تصريف مياه الأمطار والتي تسبب في مشاكل عند سقوطها لجميع المساكن .

د- خدمات الكهرباء : أما خدمات الكهرباء ومن خلال الدراسة الميدانية تبين أن الأحياء السكنية قيد الدراسة جميعها موصولة بشبكة الكهرباء عبر أعمدة إلا أن معظمها موصولة بطريقة عشوائية وعلى نفقة السكان كل حسب مسكنه مما يؤدي إلى انقطاع مستمر للكهرباء .

هـ- شبكة الصرف الصحي : إن من سمات السكن العشوائي غير المخطط انعدام أو قلة المرافق العامة بصورة واضحة ومن هذه المرافق خدمات الصرف الصحي ، حيث يلاحظ أن معظم المساكن تتخلص من مياه الصرف عن طريق الآبار السوداء مع ما في ذلك من أضرار صحية وبيئية ومساهمة فعالة في تلوث المياه بصورة خاصة مما يعود على السكان بأضرار صحية خطيرة ، يلاحظ من الجدول رقم (42) بأن 83.8% من المساكن غير مربوطة بشبكة الصرف الصحي وبنسبة 16,2% فقط من الأحياء

القريبة من حدود المخطط مربوطة بشبكة الصرف الصحي وخاصة حي السنينات بنسبة 34% وحي باب درنه بنسبة 28.7% من إجمالي المساكن وبنسبة 15% من حي الشرقية ، أما الثلاثة أحياء الأخرى وهي حي الحطية وحي النور وحي سيدي يونس لا توجد بها شبكة الصرف الصحي وهو ما يمثل أحد مساوئ الانتشار العشوائي ، أما بدائل الصرف هي الآبار السوداء كما موضح في الجدول رقم (43) والصورة رقم (3) مدى رداءة شبكات الصرف الصحي بالمناطق المتخلفة .

جدول رقم (42) خدمات البنية التحتية المتوفرة في الحي

النسبة %	المجموع	الجبيلة الشرقية		سيدي يونس		السنينات		باب درنة		النور		الحطية		الحي نوع الخدمة
		لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	
100%	320	44	36	30	0	0	50	25	55	30	0	50	0	المياه
100%	320	64	16	30	0	13	37	54	26	30	0	50	0	الاتصالات
100%	320	68	12	30	0	33	17	57	23	30	0	50	0	الصرف الصحي

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث سنة 2010

جدول رقم (43) بدائل الصرف الصحي

المجموع	الجبيلة الشرقية	سيدي يونس	السنينات	باب درنه	النور	الحطية	الحي بدائل الصرف
268	68	30	33	57	30	50	الآبار السوداء
.	.	.	.	.	.	.	الأراضي الفضاء
268	68	30	33	57	30	50	المجموع

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث سنة 2010

الصورة رقم (3) يوضح رداءة خدمات البنية التحتية



مياه الصرف الصحي بحي النور تصوير الباحث 2010



حي الحطية 2010 تصوير الباحث 2010



فيضان الآبار السوداء بحي الحطية تصوير الباحث 2010



توصيل الكهرباء بطريقة عشوائية بحي الحطية تصوير الباحث 2010

و - الطرق الداخلية للمناطق المتخلفة : لا شك أن امتداد شبكات الطرق لمسافات طويلة وتوغلها داخل المناطق المختلفة من الأمور التي سهلت النقل والانتقال ليس ذلك فحسب وإنما ساهمت بصورة مباشرة في الزحف العمراني داخل المنطقة . فمن خلال الزيارات الميدانية والملاحظة المباشرة تبين أن جميع الأحياء السكنية قيد الدراسة تنعدم فيها الطرق المرصوفة بل هي عبارة عن طرق ترابية يصعب معها الوصول إلى بعض المساكن خاصة بعد سقوط الأمطار في فصل الشتاء مع عدم توفر شبكة تصريف مياه الأمطار ، كما أن بعضها عبارة عن أزقة لا تتسع لمرور السيارات الأمر، الذي يشكل عائقاً أمام سيارات الإسعاف والمطافي ، ورجال الأمن في مطاردة الخارجين عن القانون . حيث بلغت مساحة الطرق الترابية في حي الحطية 3.80 كم وفي حي النور 2.6 كم وفي السنينات 3.4 كم بينما بلغت مساحة الطرق الترابية في باب درنه 4.4 كم أما في الجبيلة الشرقية 4.9 كم وفي سيدي يونس بلغت 1.3 كم فقط . حيث تشغل مساحة الطرق الترابية في الأحياء المتخلفة 0.08 كم من مساحة المدينة وتبين الصورة رقم (4) حالة الطرق في مناطق السكن العشوائي في مدينة طبرق .

الصورة (4) يوضح رداءة الطرق في الأحياء المختلفة



الجبيلة الشرقية تصوير الباحث 2010



باب درنه تصوير الباحث 2010



حي السنينات تصوير الباحث 2010



حي الحطية تصوير الباحث 2010

3- الخدمات الاقتصادية للمناطق المتخلفة .

بالرغم من وقوع الأحياء المتخلفة بالقرب من منطقة الأعمال المركزية في وسط المدينة إلا أنها تكاد تخلو من معظم الأنشطة التجارية ، حيث يلاحظ خلوها من الخدمات الاقتصادية الضرورية ذات الاستهلاك اليومي والتي يفترض تواجدها داخل الأحياء ، باستثناء محلات المواد الغذائية التي تتوفر في جميع الأحياء وهي في معظمها محلات صغيرة لا تلبي متطلبات الساكنين حيث يوجد عدد محليين في حي سيدي يونس بمساحة قدرت 32 م² ، وكان أكثرها انتشاراً في حي باب درنه بواقع 26 محلاً وبمساحة قدرت 480 م² ثم تأتي محلات اللحوم والدواجن بواقع 8 محلات في الجبيلة الشرقية كما تخلو أحياء سيدي يونس والنور والحطية من محلات الخضروات واللحوم .

جدول رقم (44) الخدمات الاقتصادية في الأحياء السكنية

الحي	المساحة والعدد	المحلات التجارية				
		محلات تجارية	مواد غذائية	خضروات وفواكه	لحوم ودواجن	مواد كهربائية ومنزلية
الحطية	العدد	-	4	-	-	-
	المساحة م ²	-	58	-	-	-
النور	العدد	-	3	-	-	-
	المساحة م ²	-	36	-	-	-
باب درنه	العدد	2	26	4	2	3
	المساحة م ²	96	480	60	42	154
السنينات	العدد	1	12	5	2	-
	المساحة م ²	180	266	84	26	-
سيدي يونس	العدد	-	2	-	-	-
	المساحة م ²	-	32	-	-	-
الشرقية	العدد	3	21	6	8	-
	المساحة م ²	160	448	112	124	-

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث 2010

والسبب كما يراه الباحث قرب هذه الأحياء من مجمع سوق النسر الغذائي حيث محلات البيع بالجملة وهو يتوسط هذه الأحياء ، بالإضافة إلى رداءة الطرق وتداخل المباني يجعل من الصعوبة الوصول إلى هذه المناطق لذا توجد محلات صغيرة داخل هذه الأحياء .

ومن خلال دراسة الخصائص العمرانية لمنطقة الدراسة اتضح أن :

تتميز هذه المناطق بتراكم بنائي غير منتظم حيث تتكدس المباني بالقرب من بعضها البعض بشكل متشابك ومعقد لدرجة أنه يصعب إجراء صيانة لمنزل دون أن يتأثر المنزل المجاور نظراً لاشتراكهما في جدار واحد ومواد السقف خاصة في أحياء الحطية والنور وسيدي يونس ، كما تتميز هذه المناطق باستخدامها الخشب والصفائح في بناء منازلها وخاصة السقف وهي موجودة في كل الأحياء ولكنها تقل في باب درنه والسنينات والجبيلة الشرقية ، كما تتمثل الخصائص المعمارية للمناطق المتخلفة في افتقارها إلى شبكات الطرق والمرافق الحيوية حيث أن شبكات الطرق في هذه الأحياء عبارة عن طرق وممرات ترابية تخلو من أي طرق معبدة ، وتتميز هذه الأحياء برداءة المظهر العمراني خاصة وأن جميع هذه الأحياء موجودة على الطريق الرئيس الذي يمر بشكل دائري على أنحاء المدينة مما يؤثر على المظهر الجمالي للمدينة بما يعرف التلوث البصري وتتميز هذه المناطق بالنقص في الخدمات ، حيث تخلو هذه المناطق من الخدمات الصحية والترفيهية والمساحات المفتوحة ، فضلاً عن خلوها من خدمات البنية التحتية كشبكات المياه والصرف الصحي .

الحلول المقترحة :

تعددت أساليب معالجة وتطوير المناطق المتخلفة عمرانياً بالمدن فمن بين هذه الحلول التي يراها الباحث ملائمة لمعالجة المناطق المتخلفة في مدينة طبرق هي :

الإزالة : وهذا الأسلوب يستخدم في حالة المناطق المتخلفة عمرانياً والتي تعاني من التزاحم السكاني وتهالك المباني وتدني ونقص كفاءة شبكات البنية الأساسية والخدمات العامة ، حيث يكون احتمال الإزالة ثم إعادة البناء والتسكين الأرخص والأيسر في التعامل مع مثل هذه المناطق ، ويصلح هذا الأسلوب في التعامل مع أحياء الحطية والنور وسيدي يونس ، وقبل اتخاذ قرار الإزالة أو الهدم يجب مراعاة توفير مساكن أخرى لإقامة من ستزال مساكنهم مع ضرورة توفير مدرسة (ابتدائي - اعدادي) بالإضافة إلى الخدمات الصحية

داخل المنطقة ، كما يجب وضع مجموعة من الضوابط الإدارية التي تمنع الإضافات والتعديلات بالمبنى أو الوحدة السكنية والالتزام بسداد الأقساط الشهرية بما يتناسب ومستوى الدخل الشهري .

– **التطوير والارتقاء :** وهذا الأسلوب يعني تحسين الوضع الحالي إلى الأفضل حيث يحافظ هذا الأسلوب على الكتلة العمرانية القائمة ويعمل على تنميتها وزيادة قيمتها العقارية كما يهدف إلى تحسين الوضع الحالي إلى الأفضل ويصلح هذا الأسلوب في كل من حي السنينات وباب درنه والجبيلة الشرقية ، حيث يتم إزالة المباني ذات الحالة الرديئة بهذه الأحياء وإعادة البناء مرة أخرى مع إصلاح وتجديد المباني السكنية ذات الحالة السيئة والمتوسطة بغرض الحفاظ عليها ، بالإضافة إلى إحلال وتجديد شبكات الطرق والمرافق الأساسية القائمة خاصة المياه والصرف الصحي والتي تمثل مشكلة متكررة نتيجة زيادة الأحمال عليها وانتهاء عمرها الافتراضي .

نتائج الدراسة :

من خلال ما قام به الطالب من تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها والمقابلات التي أجراها تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي وضعت لتؤخذ بعين الاعتبار من الجهات التنفيذية المختصة بمنطقة الدراسة وهي كالآتي :

أولاً : نتائج عامه .

- 1- نمت مدينة طبرق وتطورت مساحتها خلال أكثر من أربعة عقود الماضية حيث زادت المساحة المبنية من 229 هـ عام 1966 لتبلغ مساحتها 2572 هـ عام 2012 شكلت نسبة الإستعمال السكني منها 77% .
- 2- أثبتت الدراسة أن 47% من سكان المناطق المتخلفة هم من أصل سكان المدينة وأن حوالي 28% منهم من مدن وبلدات أخرى بينما كان الوافدون من مناطق وأرياف البطنان حوالي 25% .
- 3- كما أثبتت النتائج ارتفاع نسبة الأمية بين سكان المناطق المتخلفة لتصل إلى 18.8 % بينما بلغت نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية 10% .
- 4- وبينت الدراسة أن معظم أرباب الأسر هم من موظفي القطاع العام في الدولة حيث تجاوزت نسبة موظفي الدولة 50% بينما لم تتعد نسبة العاطلين عن العمل 4% .
- 5- أظهرت الدراسة أن حوالي 45% من أسر مجتمع الدراسة هم من الأسر متوسطة الحجم بينما 14 % هم من الأسر الكبيرة الحجم .
- 6- أظهرت الدراسة أن نحو 62% من مجتمع الدراسة تقيم في مسكن مستقل أما بقية الأسر فهي تقيم في مساكن مشتركة بينما بلغ معدل حجم الأسرة 7.4% .
- 7- بينت الدراسة أن متوسط المساحة المبنية للمسكن بلغت 294 م² في الجبيلة الشرقية و 170 م² في حي النور، كما بلغت حصة الفرد من المساحة المسقوفة 25.6 في حي السنينات و 18.8م² في سيدي يونس .

8- أظهرت الدراسة أن معظم مساكن المناطق المتخلفة مكونة من طابق واحد حيث تجاوزت نسبتها 88%. أما من حيث اعمار المباني فقد بلغت نسبة المباني التي شيدت للفترة من (20-50) عام حوالي 69% من اجمالي المساكن في الأحياء المتخلفة في المقابل 22.5 % من المباني شيدت في أقل من 20 عاماً وأن مانسبته 64% من هذه المباني هي في حالة رديئة بينما فقط 7.5 % من المباني حالتها ممتازة

9- كما أوضحت الدراسة أن 73.8% من قد شيدت مساكنها بالمجهود الذاتي وحوالي 65% منها بناء عشوائي.

ثانياً: نتائج تتعلق بالفرضيات .

الفرضية الأولى : للعامل الاقتصادي دور كبير في تداعي الموجود العمراني لهذه المناطق المتمثل في ضعف القوة المالية أو ضعف المردود المالي .

تبين من خلال دراسة الدخل المادي بأن مستوياته لا تساعد على تشييد وصيانة المباني في ظل ارتفاع الأسعار في الوقت الحالي أو أي وقت مضى كما اتضح أن أكثر من 50% ساكني المناطق المتخلفة هم من موظفي القطاع العام حيث يتقاضون رواتب شهرية ويوضح الجدول رقم (31) أن حوالي 16% دخلهم أقل من 250 دينار أي من ذوي الدخل المحدود وأن 26.6 % دخلهم ما بين 350-450 دينار بينما 4.7% فقط هم من تجاوز دخلهم أكثر من 650 دينار في الوقت الذي بلغ حجم الأسرة 7.4 فرد .

الفرضية الثانية : مواد البناء المستخدمة في إنشاء المساكن ذات أثر سلبي ساهم في التخلف العمراني لقلة مقاومتها للظروف الطبيعية .

من خلال الدراسة الميدانية تبين أن حوالي 55% من المساكن شيدت بمواد ضعيفة لا تستطيع مقاومة الظروف الطبيعية انعكست على الحالة الإنشائية للمساكن وخاصة السقوف ، ومن خلال الجدول رقم (38) تبين أن 35% من مواد البناء هي من الخشب وأن 20% منها من الزنك (الزنيقو) ، كما أفاد المبحوثون

ومن خلال الجدول رقم (39) أن 64% من المساكن هي في حالة سيئة ، وأوعز حوالي 67% من المبحوثين أن للرطوبة دور في تردي حالة مساكنهم بسبب ضعف مواد البناء .

الفرضية الثالثة : البنية التحتية الفنية والاجتماعية في المناطق المتخلفة لا تلبي الحاجة الفعلية لسكانها .

من خلال الزيارات الميدانية التي قام بها الباحث للمناطق المتخلفة اتضح أنه لا توجد خدمات صحية في هذه المناطق بإستثناء حي باب درنة وعدم توفر خدمات تعليمية في حي سيدي يونس كما تنعدم الخدمات الترفيهية في كل الأحياء المتخلفة ، واتضح من خلال الجدول رقم (46) كذلك عدم توفر شبكات المياه في كل من الحطية والنور وسيدي يونس ، بينما تصل المياه لبعض المناطق من بقية الأحياء ، وكذلك عدم توفر شبكات اتصالات وشبكات الصرف الصحي ، أما الطرق المعبدة فقد أتضح من خلال المسح الميداني أنه لا توجد طرق معبدة وأن الطرق في جميع تلك الأحياء هي عبارة عن طرق ترابية .

التوصيات :

1- نظراً لأن جميع الأحياء المتخلفة في مدينة طبرق تقع جميعها في قلب المدينة القديم وحول مركزها التجاري وبالتالي فهي تحتل موقعاً متميزاً مقارنة ببقية الأحياء السكنية في المدينة وهي تحتوي على الكثير من المباني المتهاكة والتي تسئ إلى المظهر العام للمدينة ونسيجها العمراني وتقلل من كفاءة الوظيفة السكنية فيها ، لذا ترى الدراسة إزالة الأحياء المتهاكة التي لا يصلح ترميمها مثل أحياء الحطية والنور وسيدي يونس واستغلال أراضيها في بناء وحدات سكنية حديثة في إطار سياسة التجديد والإحلال ، وأن توزع هذه المساكن على الأسر المحتاجة وتكون الأولوية لسكان هذه الأحياء ، وصيانة وتطوير ما يمكن تطويره في بقية الأحياء .

2- ونظراً لوجود مساحات شاسعة من الأراضي غير الزراعية وغير مستغلة جنوب وغرب مدينة طبرق توصي الدراسة بإعداد مخططات سكنية تشمل هذه المساحات وبناء عمارات سكنية لإستيعاب النقص في المساكن واستيعاب الزيادة السكانية .

3- كما توصي الدراسة بأن تضطلع الدولة بدورها الأكمل من أجل حل مشكلة السكن بالمدينة وذلك بالإستعانة بشركات عالمية متخصصة في أعمال المقاولات والبناء وتشجيع القطاع الخاص والشركات الأهلية للاستثمار في قطاع الإسكان وبناء وحدات سكنية على أسس هندسية سليمة مزودة بالمرافق والخدمات وتوفير الضمانات اللازمة للمستثمرين لضمان حقوقهم وتذليل الصعوبات التي تواجههم .

4- منح قروض سكنية إسلامية (بدون فوائد) للمواطنين لكي يقوموا بإنشاء مساكنهم بأنفسهم وأن تكون القروض ملائمة لأسعار مواد البناء .

5- كما يجب على الدولة نزع ملكية أرض المدينة عن طريق تعويض أصحابها ومنع تجزئتها وبيعها للبناء عليها بطريقة عشوائية .

6- مد الأحياء بشبكات الطرق وفتح مسارات وشوارع جديدة لمعالجة الأزدحام المروري وصيانة الطرق المتهالكة ، كما يجب على الدولة حماية الطرق من التعديات المختلفة والمتمثلة في شقها من أجل مد مواسير المياه والتعدي على الأرصفة عن طريق بناء محلات عليها .

7- يجب إنشاء رياض الأطفال ومدارس تعليم أساسي و ثانوي في الأحياء التي لا توجد بها هذه الخدمات بحيث تكون هذه المؤسسات قادرة على استيعاب من هم في سن الالتحاق المدرسي و تخفيض كثافة الفصل

8- كما توصي الدراسة بإنشاء عدد كاف من المرافق الصحية تكون موزعة على الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية وإنشاء وحدات صحية في كل حي حتى نقلل من الضغط على العيادات المجمععة والمركز الطبي .

المراجع

أولاً:- المراجع .

أ - الكتب :

- 1- ابلتون ليونارد . سياسة التعليم الإيطالية إزاء العرب الليبيين (1911-1922) (ترجمة) ، عبد القادر عبد الرازق المحيشي ، بنغازي ، 1999 .
- 2- الأب فرانثيسكو رو فيري . عرض للوقائع التاريخية البرقاوية التاريخ الكرونولوجي لبرقة (1551-1911م)،(ترجمه)، إبراهيم أحمد المهدي ،مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية.
- 3- أبو عياش . عبد الإله ، حميد عبد النبي ، التخطيط السياحي مدخل استراتيجي ، عمان ، 2004.
- 4- أبو صبحه . كايد عثمان ، جغرافية المدن ، عمان ، دار وائل ، 2003.
- 5- أبو عيانة . فتحي محمد، جغرافية العمران (دراسة تحليلية للقرية والمدينة)، دار المعرفة ،الأسكندرية.
- 6- ابو العينين . حسن سيد ، أصول الجغرافيا المناخية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 1981
- 7- اسماعيل . أحمد علي ، أسس علم السكان وتطبيقاته ، ط8، القاهرة ،دار الثقافة 1997.
- 8- البرغوثي . عبداللطيف محمود ،التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي بيروت ، دار صادر ، 1971.
- 9- التليسي . خليفة محمد ،معجم معارك الجهاد في ليبيا(1911-1931)،بيروت، دار الثقافة 1997.
- 10- الجديدي . حسن محمد ، الزراعة المروية و أثرها على استنزاف المياه الجوفية في شمال غرب سهل الجفارة، الدار الجماهيرية للنشر ، مصراته ، 1986 .
- 11- الجوهري . محمد ،سعاد عثمان ،دراسات في الأنثروبولوجيا الحضرية ، دار المعرفة الإسكندرية ، 1991
- 12- الجوهري . يسري ، الجغرافيا الاجتماعية ،مكتبة الأنجلو، القاهرة
- 13- الجنابي . هاشم خضير ، مدينة دهوك دراسة في جغرافية المدن ، جامعة الموصل ، 1985.
- 14- الحسيني . السيد ، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري ،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000.

- 15- الحداد . عوض يوسف ، سالم ، فرج سالم ، دراسات تطبيقية في جغرافية ليبيا البشرية، بنغازي منشورات جامعة قاريونس، 2002.
- 16- الحوات . علي ، التخطيط الحضري ، مصراته ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع 1990.
- 17- الزاوي . الطاهر أحمد ، معجم البلدان الليبية ، طرابلس ، مكتبة الانوار ، 1976.
- 18- الزقراطي . ابراهيم موسى ، معجم المصطلحات والمفاهيم الجغرافية ، عمان ، دار مجدلاوي ، 2007 .
- 19- الزوكه . محمد خميس ، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية ، الإسكندرية ، دار المعرفة ، 1990.
- 20- الزنان . انتصار محمد، العشوائيات وأثرها على مخططات الجيل الثالث ،في كتاب الجيل الثالث ومستقبل المدن في ليبيا، تحرير سعد خليل القريري ، مكتب العمارة للاستشارات الهندسية ، بنغازي ، 2006
- 21- السيد محمود . تاريخ دول المغرب العربي ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2000.
- 22- السلاوي . محمد ، المياة الجوفية ، طرابلس ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، 1986.
- 23- السيد الحسيني . الإسكان والتنمية الحضرية، دراسة للإحياء الفقيرة في مدينة القاهرة، مكتبة غريب، القاهرة
- 24- الأشعب . خالص حسني ، صباح محمود ، مورفولوجية المدينة ، منشورات جامعة بغداد 1983.
- 25- الصقار . فؤاد محمد ، التخطيط الإقليمي ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، 1994.
- 26- العيسوي . فايز محمد أسس جغرافية السكان ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 2001.
- 27- المالكي . حسين نصيب ، صور من الجهاد الليبي في طبرق ، بنغازي ، مطابع الثورة ، 1996.
- 28- المصطوف . محمد الحسين ، الإحصاء السكاني ، منشورات جامعة سبها ، 1995 .
- 29- المهدي . محمد المبروك ، جغرافية ليبيا البشرية ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي
- 30- المزيني . صالح مصطفى ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر ط2، جامعة قاريونس ، بنغازي.

- 31- الكردي . محمود ، التحضر دراسة إجتماعية ، الكتاب الثاني ، دار المعارف ، القاهرة 1986.
- 32- الكيخيا . منصور محمد ، السكان ، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، (ت) سعد خليل القزيري ، الهادي مصطفى أبو لقمة ، سرت ، دار الجماهيرية للتوزيع والنشر ، 1995.
- 33- الكيخيا . منصور ، جغرافية السكان ، أسسها ووسائلها ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، 2003.
- 34- القزيري . سعد خليل ، الهادي مصطفى أبو لقمة ، الجماهيرية دراسة في الجغرافية ، (ت) ، سرت ، دار الجماهيرية للتوزيع والنشر ، 1995.
- 35- الكولونيل . هنري كودي أوغسطين ، سكان برقة دراسة تاريخية واثوغرافية ، (ت) إبراهيم أحمد المهدي ، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1998.
- 36- الهيتي . صبري فارس ، جغرافية المدن ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 .
- 37- بدوي السيد . محمد (وآخرون) معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة .
- 38- بشير . عباس الالافي وحמיד الطائي ، تسويق الخدمات ، مدخل استراتيجي وظيفي وتطبيقي ، دار العقل ، عمان ، 1999.
- 39- جابر . محمد مدحت ، جغرافية العمران الريفي والحضري ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 2006.
- 40- خطاب . سعيد علي ، المناطق المتخلفة عمرانياً وتطويرها ، القاهرة ، دار الكتب العلمية 1994.
- 41- خالد . رمضان بن محمود ، التربة : (تكوينها - تصنيفها - خصائصها - إمكاناتها الزراعية) ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، طرابلس ، 1995 .
- 42- جون رايت . تاريخ ليبيا منذ اقدم العصور ، (ترجمة) ، عبد الحفيظ الميار ، أحمد اليازوري ، طرابلس ، دارالفرجاني للنشر ، 1972.
- 43- جودة . جودة حسنين ، أبحاث جيومورفولوجية الأراضي الليبية ، الجزء الثاني المبحث الأول (برقة البطنان في أواخر الزمن الثالث وأثناء الزمن الرابع) ، منشورات جامعة بنغازي ، 1975 .

- 44- رشوان . حسين عبد الحميد ، مشكلات المدينة ، المكتب العلمي للنشر والتوزيع ، الإسكندرية.
- 45- ربحان . غادة محمد، عمليات الأرتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات جامعة حلوان ، 2008 .
- 46- سليمان . سليمان محمود روميل الفيلق الأفريقي حرب الصحراء، ط1، مصراتة، الدار العربية ، 1998.
- 47- سيور . علي مفتاح سيور ، طبرق بين الحاضر والماضي ، بنغازي، مطابع الثورة 1990.
- 48- شاور . أمال إسماعيل ،جغرافية المياه العذبة ، جامعة القاهرة ، 2000.
- 49- شرف . عبد العزيز طريح ،جغرافية ليبيا ،مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الثانية 1996
- 50- شوقي . عبد المنعم ، مجتمع المدينة ، ط5 ، مكتبة القاهرة ، 1967.
- 51- شوقي . عبد المنعم الإجتماع الحضري ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط7 ، 1981.
- 52- شلوف . عبد السلام محمد ، الأسماء القديمة للمدن والقرى الليبية ، دار هانيبال ، بنغازي ، 2002.
- 53- صالح . سعيد خيرالله جهاد طبرق و ذكرى معركة الناطورة 22 ديسمبر 1911 م مطبعة طبرق العامة
- 54- صفر . زين العابدين علي ،التخطيط الحضري مدخل عام،طبرق، دار صفاء الأردن،2004.
- 55- عاطف . محمد غيث ، المشاكل الاجتماعية والسلوك الأنحرافي ، دار المعرفة ، الإسكندرية ، 1999.
- 56- عبد اللطيف . محمود ،السيد ابراهيم ،الدراسة الميدانية في جغرافية العمران مع دراسة لمجتمعة الدمام في السعودية القاهرة ،مكتبة الانجلو المصرية ،1973.
- 57- عمورة . علي الميلودي ،ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري ،دار الملتقى ،بيروت 1998.
- 58- غوليام . نارودوشي ،استيطان برقة قديما وحديثا،(ترجمة)، إبراهيم أحمد المهدي دار الجماهيرية ، 1996.
- 59- محمد . إجلال إبراهيم ،تخطيط النقل وسياسته:دراسة جغرافية،الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية، 2008
- 60- مظفر . علي حسون ، التخطيط الحضري مدخل عام ، الجزء الأول مطابع جامعة الموصل .

61- مقطوف . مولود علي ، "الوضع السكاني في مدينة الزاوية " ، في كتاب دراسات في سكان ليبيا (ت)سعد خليل القريري ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2003.

62- موسى . على حسن ، الرصد والتنبؤ الجوي ، دار دمشق للطبع والنشر ، دمشق ، 1986

63- موسى . عبدالله كامل ، دراسات في الحضارة والآثار الإسلامية في ليبيا ، القاهرة ، دار الافاق ، 2002.

64- وهيبة . عبد الفتاح محمد ، في جغرافية السكان ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1979.

65- Wiger A.R Housing space Demand Across Sectional Analysis , Economics - joura ,vo.38,feb.1962 Land .

ب - الرسائل العلمية :

1- انويجي عبد الباسط مفتاح ، "الأمن المائي الليبي ومشروع النهر الصناعي، دراسة في الجغرافية السياسية"، رسالة ماجستير، (غير منشورة) قسم الجغرافية ،كلية الآداب ، جامعة قاريونس ، 2004 .

2- بخيت ريمون سمير شوقي ، "النقل الداخلي في مدينة السويس ومشكلاته الرئيسية: دراسة جغرافية"، رسالة ماجستير غير منشورة قسم الجغرافية، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2006.

3- بوزيد، عبد الرزاق محمد "إقليم برقة دراسة جغرافية"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة لقاهرة، 1979.

4- بن عمور خالد محمد ، التعليم الأساسي بمدينة البيضاء دراسة في جغرافية الخدمات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة عمر المختار، 2006.

5- عطية فاطمة عبد النبي ، " النمو الحضري في مدينة الأبيار: دراسة تحليلية لمعوقات النمو وتوقعات المستقبل" ، رسالة ماجستير، (غير منشورة) ، قسم الجغرافيا ، ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 2004.

6- مرسل محمد ، التغيرات السكانية في الفرع البلدي اعدامس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافية ، كلية الآداب ، جامعة قار يونس ، 1988.

7- محمد كفاح صالح ، توزيع الخدمات العامة وتخطيطها ، في بلدة طمون ، بالاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية ، جامعة النجاح ، 2007 .

8- محمود محمد رأفت ، البنية الإقتصادية و الإجتماعية لسكان المناطق العشوائية ، دراسة ميدانية لبعض المناطق العشوائية بمحافظة أسيوط ، 1998.

9- موسى صلاح إبراهيم ، مدينة طبرق ودور إمكانياتها المتوفرة في استقطاب المهاجرين إليها رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة الفاتح ، 2008.

10- كامل شريف عبد المنعم ، التجمعات المتدهورة داخل المناطق الحضرية المخططة في مدينة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة قسم الجغرافيا ، جامعة القاهرة ، 2004

11- نظمي نعمات محمد ، الإرتقاء العمراني بالمناطق المتدهورة ، (تقييم لتجربة زبالين ناصر) رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الهندسة ، جامعة عين شمس ، 1993.

ج- التقارير الرسمية.

1- المؤسسة العامة للإسكان والمرافق (موسوعة القوانين والقرارات المتعلقة بالحرس البلدي) مكتب الدراسات والتخطيط، 2007.

2- اللجنة الشعبية العامة، قرارات اللجنة الشعبية العامة رقم 460 بشأن التخطيط العمراني، 2009.

3- بشير رضوان أحمد وآخرون ، تقرير أطلس التنمية ، دراسة مسحية حول واقع القطاعات بشعبية البطان 2001.

4- محطة الأرصاد الجوية بمدينة طبرق ، بيانات غير منشورة ، 2010،

5- مكتب الموارد المائية والسدود ، اللجنة الشعبية للزراعة والثروة الحيوانية والمائية / البطان، بيانات غير منشورة. 2006 قسم المياه ،شركة المياه والصرف الصحي ،البطان ، بيانات غير منشور. 2010.

6- جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق شعبية البطان ، بيانات غير منشورة. 2010

- 7- مكتب التدريب ،تقرير عن شركة المياه والصرف الصحي ،البطنان ، بيانات غير منشورة 2010
- 8- دوكسيادس ، مناطق المخططات الشاملة والعامة ، بلدية درنة ، إقليم البطنان الفرعي مدينة طبرق ، اثينا ، 1979.
- 9- قسم الإحصاء والتوثيق ، مركز البطنان الطبي ، 2006 ، بيانات غير منشورة .
- 10- مكتب المعلومات والتوثيق ،السجل المدني طبرق ، بيانات غير منشورة 2006.
- 10- مكتب الأكتتاب والانتقال ، السجل المدني طبرق ، بيانات غير منشوره.
- 11- أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد 1973م .
- 12- أمانة التخطيط والاقتصاد، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد 1984م، بلدية البطنان.
- 13- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد 1995م، منطقة البطنان .
- 14- الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان 2006م
- 15- مؤسسة دوكسيادس ، أعمال جرد،المحافظات الشرقية،محافظة درنة،متصرفية طبرق، 1966 .
- 16- . 1979, Dioxides associates international
- 17- Engineering consultant office utilities ,tupruq, draft final, report on th master pla, tripoli, 1995
- 18 - مصلحة التسجيل العقاري مجموعة التشريعات المتعلقة بعمل المصلحة طرابلس.
- 19- أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق ، دليل معايير التخطيط العمراني ، التقرير رقم (2)
- د- الدوريات.**
- 1- الزوكة : محمد خميس ، العمران العشوائي في الإسكندرية ، التوزيع والأنماط ، مجلة الآداب ، المجلد السابع والثلاثون ،جامعة الإسكندرية ،1989.
- 2- مهران علي ، فرات توفيق الربع ، وسائل حماية المنشآت التعليمية من التدهور في الظروف البيئية المختلفة ، مجلة المهندسين العدد 517،ابريل، السنة الخامسة والخمسون ،1999.

3- عبود هشام الأحياء العشوائية في المدن وتأثيرها على التلوث البيئي ، مجلة البيئة ، العدد الرابع عشر ، السنة الثالثة ، طرابلس ، 2002.

4- الزبداوي قاسم ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 28، العدد الأول ، 2012 .

5- لامه محمد عبدالله ، المشكلات الناجمة عن استنزاف المياه الجوفية في سهل الجفاره وبنغازي وطرق التغلب عليها ، مجلة قاريونس العلمية ، العدد 3 السنة 13، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 2000.

6- الحداد سليمان منصور ، مقالة بعنوان طبرق، مجلة ليبيا المصورة ، العدد الثاني عشر، السنة الأولى ، 1935.

7- الزبياري طاهر حسو ، الإسكان الحضري في العراق للفترة من 1978 - 1987، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية ، العدد الثامن ، السنة الثامنة ، 2002 .

هـ - المؤتمرات والندوات.

1- بالة خيرية الهادي ،(دور الإدارة العمرانية في الحد من ظاهرة السكن العشوائي) ورقة عمل مقدمة إلى ندوة السكن الغير لائق والقضاء على البناء العشوائي ، طرابلس 5 مايو 2009

2- بالة خيرية الهادي ، ورقة عمل بعنوان (السكن الغير لائق بمدينة بنغازي)مقدمة إلى مؤتمر السكن الغير لائق والقضاء على السكن العشوائي ، طرابلس 5 مايو 2009

3- ابو القاسم رمضان الطاهر، ظاهرة الأسكان وظاهرة البناء العشوائي في اقليم الخليج التخطيطي ، ورشة العمل الأولى حول النمو العشوائي ، طرابلس ، 2008.

4- الشركسي عادل ابراهيم ، ورقة عمل بعنوان (دراسة العشوائيات داخل وخارج مخطط مدينة بنغازي) مقدمة إلى الندوة المحلية حول التخطيط المستدام لإعمار ليبيا ، بنغازي، 18-19 أبريل 2012

و- المواقع الإلكترونية :

1- www.globalarabnetwork.com/...and.../4286-2011-05-26-15-20-59_omu.edu.ly/EN/'pdf

2- [1.1997.Magellan.geographix\(805\)685_3100.www.M](http://1.1997.Magellan.geographix(805)685_3100.www.M)

الملاحق

أكاديمية الدراسات العليا – طرابلس
استمارة مسح الأحياء السكنية القديمة في مدينة طبرق

أخي المواطن :

أرجو من حضرتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة الموجودة في هذه الاستمارة وذلك بوضع علامة (✓) في المكان المناسب ، وذلك للتعرف على المشكلات القائمة بهذا الحي ومحاولة لوضع أنسب الحلول لهذه المشكلات ، علماً بأن المعلومات التي ستدلي بها ستكون في غاية الأهمية والسرية التامة ولا تستخدم إلا في هذا البحث

شاكرين حسن تعاونكم

الباحث

أولاً: الموقف:

1- اسم الحي أو الشارع {.....}

ثانياً : الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لرب الأسرة ؟

1- الجنس ؟

ذكور () أنثى ()

1- الحالة الاجتماعية للسكان؟

متزوج () أعزب () أرمل () مطلق ()

2- مکان میلاد رب الأسره؟

طبرق () مدن البطنان () مدن أخرى ()

3- المستوى التعليمي لرب الأسرة ؟

أُمِّي () ابتدائي () أَعْدَادِي () ثَانَوِي () جَامِعِي () فَوْقَ الْجَامِعِي ()

4- المستوى التعليمي لجميع أفراد الأسرة ؟

أُمِّي () ابتدائي () أَعْدَادِي () ثَانَوِي () جَامِعِي () فَوْقَ الْجَامِعِي ()

5- مهنة رب الأسرة ؟

مدرس () موظف () أعمال حرة () بدون عمل () معاش ()

6- الدخل الشهري لرب الأسرة ؟

أقل من 250 دينار () 250 - 350 () 350 - 450 () 450 - 550 () 550 - 650 () فأكثر ()

7- الدخل الشهري لباقي أفراد الأسرة ؟

لا يوجد () أقل من 250 دينار () 350 - 250 () 450 - 350 () 550 - 450 ()

650-550 () 650 فأكثر ()

8- عدد أفراد الأسرة؟

1-3 () 4-6 () 7-10 () 11 فأكثر

9- عدد الأسر الساكنة في منزلك ؟

أسرة واحدة () أسرتين () ثلاث أسر فما فوق ()

ثالثاً : بيانات عن المسكن:

1- مساحة الوحدة السكنية .

أ - المساحة الكلية ؟

أقل من 100 متر () 100 - 200 () 200 - 300 ()

300 - 400 () 400 - 500 () 500 فأكثر ()

ب- المساحة المسقوفة ؟

أقل من 100 متر () 100 - 200 () 200 - 300 ()

300 - 400 () 400 - 500 () 500 فأكثر ()

2- ارتفاع المبنى ؟

منزل طابق واحد () طابقين فأكثر ()

3- عمر المبنى ؟

أقل من 20 سنة () 20 - 50 () أكثر من 50 سنة

4- مادة البناء المستخدمة ؟

أ- البناء ؟

حجر () خشب () طوب أسمنتي (بلوك) () زنك ()

ب- السقف؟

خرسانه مسلحة () خشب () زنك ()

5- الحالة الإنشائية للمسكن؟

ممتازة () جيدة () متوسطة () مقبولة () رديئة ()

6- مصدر تمويل البناء ؟

قروض () جهود ذاتي () مسكن شعبي () أخرى ()

7- نوع البناء ؟

بناء عشوائي () بناء حسب المخطط ()

8- هل قمت بأي تعديل في المسكن ؟ وماهو ؟

نعم () لا ()

9- وجود ارتداد للمسكن ؟

يوجد ارتداد نعم () لا ()

إن وجد في أي الجهات :

10- أسباب تدهور المسكن ؟

عامل الإهمال () قلة الإمكانيات المادية ()
عامل القرارات البلدية () عامل التبدل في استعمالات الأرض ()

11-الخدمات التعليمية ؟

المسافة المقطوعة بين المدرسة والمسكن

أقل من 500 م () من 500 – 1000 () 1000 - 2000 () 2000 فأكثر ()

12-الخدمات المتوفرة داخل الحي السكني ؟

المياه نعم () لا ()
الاتصالات نعم () لا ()
الصرف الصحي نعم () لا ()

في حالة عدم وجود شبكة الصرف الصحي ما هو البديل ؟

الآبار السوداء () الأراضي الفضاء ()

الحلول المقترحة في رأيك :

عن طريق تطوير المكان والإقامة به () عن طريق الانتقال إلى خارج المنطقة ()
عدم إجراء أي تعديل ()

من الذي يقوم بهذه الحلول :

الدولة () الجهود الذاتية ()

المستخلص

ظهرت المناطق المتخلفة والعشوائية في العديد من مدن العالم التي مرت بمرحلة الهجرة السريعة من الأرياف إلى المدن ، وبالذات عند ظهور عوامل اقتصادية حادة كتطور المدن وتخلف الريف وتقلص الحاجة إلى اليد العاملة في الزراعة وإحلال الآلة محلها ، وظهور نشاط اقتصادي بالمدن أدى إلى هجرة الأيدي العاملة إليها ، وقد مرت المدن الليبية بذلك خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي ، و غطت مثل هذه الأحياء مناطق شاسعة داخل المدن إلا أنه خلال السياسات المختلفة التي طبقت وما صاحب ذلك من برامج تنفيذية تم القضاء على الكثير منها ، حيث تناولت هذه الدراسة المناطق المتخلفة في مدينة طبرق في ضوء ما سمحت به المعلومات والمصادر المتوفرة وما تم جمعه من الدراسة الميدانية ، وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من الحقائق رسمت الخطوط العامة لهذه المناطق المتخلفة عمرانياً بكافة أنماطها مما يساعد في التعرف على المشاكل التي تعاني منها وكيفية التعامل معها كي تتكامل بينها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية ، ولكي نصل إلى الأسلوب السليم للتعامل مع هذه المناطق ، فقد أوضحت الدراسة تعدد مفهوم التخلف العمراني من عدة زوايا لمداخل مختلفة كالمدخل ، الاجتماعي ، والاقتصادي ، والهندسي ، وزاوية الشرعية القانونية ، والتي اتفقت على أن المناطق المتخلفة هي المناطق غير الصالحة للسكن ، كما بينت الدراسة أهم المعايير والخصائص العامة للمناطق المتخلفة ، وبينت الدراسة أن المواد المستخدمة في البناء هي مواد ضعيفة غير قادرة على مقارعة العوامل الطبيعية من الرياح والأمطار والرطوبة ، كما وبينت الدراسة أن الزيادة الطبيعية والهجرة وزيادة حجم الأسرة ساهمت في زيادة وتيرة البناء العشوائي داخل مدينة طبرق كما أشارت الدراسة إلى تطور وزيادة مساحة المدينة خلال أربع مراحل دون أن يشمل هذا التطور المناطق المتخلفة .

نتائج الدراسة :

من خلال ما قام به الطالب من تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها والمقابلات التي تم إجراؤها تم التوصل إلى النتائج التالية

أولاً نتائج عامه :

- أوضحت الدراسة تعدد مفهوم التخلف العمراني من عدة زوايا مختلفة مثل المدخل الاجتماعي والهندسي والتخطيط العمراني وزاوية الشرعية القانونية والتي اتفقت على أن المناطق المتخلفة هي المناطق السكنية الغير صالحة أو ملائمة لسكن الإنسان ومخالفة لقوانين الإسكان والتخطيط
- أظهرت الدراسة أن المناطق السكنية المتخلفة ومن خلال مفهوم التخلف لابد أن يتم الإعتماد على مجموعة من المعايير والمؤشرات التي يتم تطبيقها على الجوانب العمرانية والاجتماعية والإقتصادية كتخلف الكتلة المبنية والبنية الأساسية والمرافق والإفتقار إلى المساحات الخضراء .
- كما تم تحديد السمات والخصائص العامة للمناطق المتخلفة . بالإضافة إلى تحديد العوامل المؤثرة والتخلف العمراني كالعوامل الطبيعية والبشرية والتخطيطية .
- تتميز مدينة طبرق بموقع اسنراتيجي في أقصى الشرق الليبي وبمناخ معتدل غير أمطارها قليلة ومتذبذبة وكذلك قلة المياه الجوفية .
- زاد عدد سكان المدينة من 16374 نسمة عام 1964 وبنسبة 42.2% من سكان الأقليم إلى 105434 نسمة لترتفع نسبة سكان المدينة 66.1% من سكان لإقليم.
- نمت مدينة طبرق وتطورت مساحتها خلال أكثر من أربع عقود الماضية حيث زادت المساحة المبنية من 229 هكتار عام 1966 لتبلغ مساحتها 2572 هكتار عام 2012 شكلت نسبة الإستعمال السكني منها 77% .

- أثبتت الدراسة 47% من سكان المناطق المتخلفة هم من أصل سكان المدينة وأن حوالي 28% من مدن وبلدات أخرى بينما كان الوافدين من مناطق وأرياف البطنان حوالي 25% .
- كما أثبتت النتائج ارتفاع نسبة الأمية بين سكان المناطق المتخلفة لتصل إلى 18.8 % بينما بلغت نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية 10% .
- وبينت الدراسة أن معظم أرباب الأسر هم من موظفي القطاع العام في الدولة حيث تجاوزت نسبة موظفي الدولة 50% بينما لم تتعدى نسبة العاطلين عن العمل 4% .
- أظهرت الدراسة أن حوالي 45% من أسر مجتمع الدراسة هم من الأسر متوسطة الحجم بينما 14 % هم من الأسر الكبيرة الحجم وأن حوالي 40% هم من الأسر المتوسطة والصغيرة .
- أظهرت الدراسة أن نحو 62% من مجتمع الدراسة تقيم في مسكن مستقل أما بقية الأسر فهي تقيم في مساكن مشتركة .بينما بلغ معدل حجم الأسره 7.4% .
- بينت الدراسة أن متوسط المساحة المبنية بلغت 294م² في الجبيلة الشرقية بينما بلغت 170م² في حي النور بينما بلغت حصة الفرد من المساحة المسقوفة 25.6 في حي السنينات بينما بلغت 18.8م² في سيدي يونس .
- كما أظهرت الدراسة أن معظم المساكن في المناطق المتخلفة هي مكونة من طابق واحد حيث تجاوزت نسبتها 88% .
- أما من حيث اعمار المباني فقد بلغت نسبة المباني التي شيدت للفترة من 20 إلى 50 عام حوالي 69% من اجمالي المساكن في في الأحياء السكنية قيد الدراسة في المقابل 22.5 % من المباني شيدت في أقل من 20 عام وأن مانسبته 64% من هذه المباني هي في حالة رديئة بينما فقط 7.5 % من المباني حالته ممتازة .

- كما أوضحت الدراسة أن 73.8% من الأسر قيد الدراسة قد شيدت مساكنها بالمجهود الذاتي وحوالي 65% منها بناء عشوائي.

- وعند تقدير مستوى التخلف العمراني جمع حي السنينات (122) درجة و حي باب درنه (131) درجة . حي الجبيلة الشرقية جمع (142)

- حي سيدي يونس جمع من نقاط التخلف (180) درجة . حي الحطية جمع من نقاط التخلف (171) درجة . حي النور جمع من نقاط التخلف (169) درجة .

ثانياً نتائج تتعلق بالفرضيات :

الفرضية الأولى :

- للعامل البشري دور كبير في تداعي الموجود العمراني لهذه المناطق المتمثل في ضعف القوة المالية أو ضعف المردود المالي .

- تبين من خلال دراسة الدخل المادي بأن مستوياته لا تساعد على تشييد وصيانة المباني في ظل إرتفاع الأسعار في الوقت الحالي أو أي وقت مضى كما اتضح أن أكثر من 50% ساكني المناطق المتخلفة هم من موظفي القطاع العام حيث يتقاضون رواتب شهرية ويوضح الجدول رقم (31) أن حوالي 16% دخلهم أقل من 250 دينار أي من ذوي الدخل المحدود وأن 26.6% دخلهم ما بين 350-450 دينار بينما 4.7% فقط هم من تجاوز دخلهم أكثر من 650 دينار في الوقت الذي بلغ حجم الأسرة 7.4 فرد.

الفرضية الثانية :

مواد البناء المستخدمه في إنشاء المساكن ذات أثر سلبي ساهم في التخلف العمراني لقلة مقاومتها للظروف الطبيعية .

من خلال الدراسة الميدانية تبين أن حوالي 55% من المساكن شيدت بمواد ضعيفة لا تستطيع مقاومة الظروف الطبيعية انعكست على الحالة الإنشائية للمساكن وخاصة السقوف ومن خلال الجدول رقم (38) تبين أن 35% من مواد البناء هي من الخشب وأن 20% منه من الزنك (الزنجو). كما أفاد المبحوثين ومن خلال الجدول رقم (39) أن 64% من المساكن هي في حالة سيئة كما أوعز حوالي 67% من المبحوثين أن للرطوبة دور في تردي حالة مساكنهم بسبب ضعف مواد البناء .

الفرضية الثالثة :

البنية التحتية الفنية والاجتماعية في المناطق المتخلفة دون الحاجة الفعلية لسكانها .

- من خلال الزيارات الميدانية التي قام بها الباحث للمناطق المتخلفة اتضح أنه لا توجد خدمات صحية في هذه المناطق بإستثناء حي باب درنه وعدم توفر خدمات تعليمية في حي سيدي يونس كما تنعدم الخدمات الترفيهية في كل الأحياء المتخلفة وكما اتضح من خلال الجدول رقم (46) عدم توفر شبكات المياه في كل من الحطية والنور وسيدي يونس بينما تصل المياه لبعض المناطق من بقية الأحياء وكذلك عدم توفر شبكات اتصالات كما هو الحال لشبكة الصرف الصحي والبديل هو الآبار السوداء كما موضح بالجدول رقم (47) أما الطرق المعبدة فقد أتضح من خلال المسح الميداني أتضح أنه لا توجد طرق معبدة وأن الطرق في جميع الأحياء هي عبارة عن طرق ترابية .

التوصيات :

- نظراً لجميع الأحياء المتخلفة في مدينة طبرق تقع جميعها في قلب المدينة القديم وحول المركز التجاري وبالتالي فهي تحتل موقعاً متميزاً مقارنة ببقية الأحياء السكنية في المدينة وهي تحتوي على الكثير من المباني المتهالكة والتي تسئ إلى المظهر العام للمدينة ونسيجها العمراني وتقلل

من كفاءة الوظيفة السكنية فيها ، لذا ترى الدراسة إزالة الأحياء المتهاكة التي لا يصلح ترميمها مثل أحياء الحطية والنور وسيدي يونس واستغلال أراضيها في بناء وحدات سكنية حديثة في إطار سياسة التجديد والإحلال وأن توزع هذه المساكن على الأسر المحتاجة وتكون الأولوية لسكان هذه الأحياء . وصيانة وتطوير ما يمكن تطويره في بقية الأحياء .

- ونظراً لمساحات شاسعة من الأراضي الغير زراعية وغير مستغلة جنوب وغرب مدينة طبرق توصي الدراسة بإعداد مخططات سكنية تشمل هذه المساحات وبناء عمارات سكنية لإستيعاب النقص في السكن وإستيعاب الزيادة السكانية .

- توصي الدراسة بأن تضطلع الدولة بدورها الأكمل من أجل حل مشكلة السكن بالمدينة وذلك بالإستعانة بشركات عالمية متخصصة في أعمال المقاولات والبناء .

- تشجيع القطاع الخاص والشركات الأهلية للأستثمار في قطاع الإسكان وبناء وحدات سكنية على أسس هندسية سليمة مزودة بالمرافق والخدمات وتوفير الضمانات اللازمة للمستثمرين لضمان حقوقهم وتذليل الصعوبات التي تواجههم .

- منح قروض سكنية إسلامية (بدون فوائد) للمواطنين لكي يقوموا بإنشاء مساكنهم بأنفسهم وأن تكون القروض ملائمة لأسعار مواد البناء .

- كما يجب على الدولة نزع ملكية أرض المدينة عن طريق تعويض أصحابها ومنع تجزئتها وبيعها للبناء عليها بطريقة عشوائية .

- كما توصي الدراسة بتفعيل مشروع مصنع الأسمنت الذي اتفق عليه في السابق في إقليم البطنان ليساهم في توفير مادة الأسمنت وبسعر مناسب .

- إقامة محطة لتحلية المياه إضافية وتركيب عدادات مياه في المنازل وتوفير تغيير شبكات المياه القديمة وشبكات الصرف الصحي التي انتهى عمرها الافتراضي سيارات سحب مياه

المجاري كما يجب الإهتمام بشبكات الكهرباء عن طريق الصيانة الدورية واستبدال الأجزاء التالفة

منها وتزويد البيوت بعدادات كهربائية وتفعيل برنامج الجباية على الطاقة المستهلكة

- مد الأحياء بشبكات الطرق وفتح مسارات وشوارع جديدة لمعالجة الازدحام المروري وصيانة

الطرق المتهاكلة كما يجب على الدولة حماية الطرق من من التعديات المختلفة والمتمثلة في

شقها من أجل مد مواسير المياه والتعدي على الأرصفة عن طريق بناء محلات عليها .

- يجب إنشاء رياض الأطفال ومدارس تعليم أساسي وثانوي في الأحياء التي لا توجد بها هذه

الخدمات بحيث تكون هذه المؤسسات قادرة على استيعاب من هم في سن الالتحاق المدرسي من

أجل تفيض كثافة الفصل .

- كما توصي الدراسة بإنشاء عدد كاف من المرافق الصحية تكون موزعة على الأحياء ذات

الكثافة السكانية العالية وإنشاء وحدات صحية في كل حي حتى نقتل من الضغط على العيادات

المجموعة ومركز البطنان الطبي .

المراجع :

أولاً: الكتب .

1. أحمد خالد علام وآخرون ،تجديد الأحياء ،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،1997.
2. أحمد علي اسماعيل ، أسس علم السكان وتطبيقاته ،ط8، القاهرة ،دار الثقافة 1997.
3. إجلال إبراهيم محمد،تخطيط النقل وسياسته:دراسة جغرافية،الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية، 2008.
4. السيد الحسيني ، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري ،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،2000.
5. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية، دراسة للإحياء الفقيرة في مدينة القاهرة، الطبعة الأولى، مكتبة غريب،القاهرة.
6. السيد محمد بدوي (وآخرون) معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة .
الأب فرانثيسكو رو فيري، عرض للوقائع التاريخية البرقاوية التاريخ الكرونولوجي لبرقة (1551-1911م)،(ترجمه)، إبراهيم أحمد المهدي ،مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية.
7. الكولونيل هنريكو دأوغسطين ، سكان برقة دراسة تاريخية واثنوغرافية ، (ت) إبراهيم أحمد المهدي ، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس، 1998.
8. الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، ط1، طرابلس ، مكتبة الانوار ، 1976.
9. أمال إسماعيل شاوور،جغرافية المياه العذبة،جامعة القاهرة،2000.
10. انتصار محمد الزنان ، العشوائيات وأثرها على مخططات الجيل الثالث ،في كتاب الجيل الثالث ومستقبل المدن في ليبيا،تحرير سعد خليل القزيري ، مكتب العمارة للاستشارات الهندسية ، بنغازي ، 2006 .
11. بشير عباس اللافي وحמיד الطائي ، تسويق الخدمات ، مدخل استراتيجي وظيفي وتطبيقي ، دار العقل ، عمان ،1999.
12. جودة حسنين جودة،أبحاث جيومورفولوجية الأراضي الليبية ، الجزء الثاني المبحث الأول (برقة البطنان في أواخر الزمن الثالث وأثناء الزمن الرابع) ،منشورات جامعة بنغازي ، 1975 .

13. جون رايت، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، (ترجمة)، عبد الحفيظ الميار، أحمد اليازوري طرابلس، دار الفرجاني للنشر، 1972.
14. حسن محمد الجديدي ، الزراعة المروية و أثرها على استنزاف المياه الجوفية في شمال غرب سهل الجفارة، الدار الجماهيرية للنشر ، مصراتة ، 1986 .
15. حسن سيد ابو العينين ، أصول الجغرافيا المناخية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 1981
16. علي مفتاح سيور ، طبرق بين الماضي والحاضر ، بنغازي . مطابع الثورة ، 1990.
17. حسين نصيب المالكي ، صور من الجهاد الليبي في طبرق ، ط1، بنغازي ، مطابع الثورة للطباعة والنشر، 1996.
18. حسين عبد الحميد رشوان ، مشكلات المدينة ، المكتب العلمي للنشر والتوزيع ، الإسكندرية
19. خالد رمضان بن محمود ، التربة : (تكوينها - تصنيفها - خصائصها - إمكاناتها الزراعية) ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، طرابلس ، 1995 .
20. خالص حسني الأشعب ، صباح محمود ، مورفولوجية المدينة ، منشورات جامعة بغداد 1983.
21. خليفة محمد التليسي ، معجم معارك الجهاد في ليبيا (1911-1931)، بيروت، دار الثقافة 1997.
22. زين العابدين علي صفر، التخطيط الحضري مدخل عام، طبرق، دار صفاء الأردن، 2004.
23. سعد خليل القزيري ، الهادي مصطفى أبو لقمة، الجماهيرية دراسة في الجغرافية ، (ت) ، سرت ، دار الجماهيرية للتوزيع والنشر ، 1995.
24. سعيد علي خطاب ، المناطق المتخلفة عمرانياً وتطويرها ، القاهرة ، دار الكتب العلمية 1994.
25. سعيد خير الله صالح جهاد طبرق و ذكرى معركة الناطورة 22 ديسمبر 1911 م مطبعة طبرق العامة ، 1976
26. سليمان محمود سليمان، روميل الفيلق الأفريقي حرب الصحراء، ط1، مصراتة، الدار العربية للنشر والتوزيع والأعلان، 1998.
27. صالح مصطفى المزيني ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر ط2، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس.

28. صبري فارس الهيتي ، جغرافية المدن ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 .
29. عبد العزيز طريح شرف ، جغرافية ليبيا ، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الثانية 1996
30. عبد الفتاح محمد وهيبه ، في جغرافية السكان ، بيروت ، دار النهضة العربية 1979.
31. عبد المنعم شوقي ، مجتمع المدينة ، ط5 ، مكتبة القاهرة ، 1967.
32. عبد المنعم شوقي الإجتماع الحضري ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط7 ، 1981.
33. عبد السلام محمد شلوف ، الأسماء القديمة للمدن والقرى الليبية ، دار هانيبال، بنغازي ، 2002.
34. عبدالله كامل موسى ، دراسات في الحضارة والآثار الإسلامية في ليبيا ، القاهرة ، دار الافاق العربية ، 2002.
35. عبد الإله أبو عياش ، حميد عبدالنبي ، التخطيط السياحي مدخل استراتيجي ، عمان الورق للطباعة والنشر ، 2004.
36. عبداللطيف محمود البرغوثي ، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي بيروت ، دار صادر ، 1971.
37. علي الميلودي عمورة ، ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري ، دار الملتقى ، بيروت 1998.
38. - علي الحوات ، التخطيط الحضري ، مصراتة ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع 1990.
39. على حسن موسى، الرصد والتنبؤ الجوي ، دار دمشق للطبع والنشر ، دمشق، 1986
40. علي مفتاح سيور ، طبرق بين الحاضر والماضي ، بنغازي، مطابع الثورة 1990.
41. عوض يوسف الحداد ، سالم ، فرج سالم ، دراسات تطبيقية في جغرافية ليبيا البشرية، بنغازي منشورات جامعة قاريونس، 2002.
42. غادة محمد ريحان ، عمليات الارتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات جامعة حلوان ، 2008 .
43. غوليامناردوتشي ، استيطان برقة قديما وحديثا، (ترجمة)، إبراهيم أحمد المهدي دار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، 1996.
44. فايز محمد العيسوي، أسس جغرافية السكان ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 2001.
45. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية العمران (دراسة تحليلية للقرية والمدينة)، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

46. فؤاد محمد الصقار ، التخطيط الإقليمي ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، 1994.
47. محمد السلوي ، المياة الجوفية ، طرابلس ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1986.
48. محمد المبروك المهدي ، جغرافية ليبيا البشرية ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي
49. محمد خميس الزوكه ، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1990.
50. محمود عبد اللطيف ، السيد ابراهيم ، الدراسة الميدانية في جغرافية العمران مع دراسة لمجتمعة الدمام في السعودية القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1973.
51. محمود الكردي ، التحضر دراسة إجتماعية ، الكتاب الثاني ، دار المعارف ، القاهرة 1986.
52. محمد الجوهري ، سعاد عثمان ، دراسات في الأنثروبولوجيا الحضرية ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1991 .
53. محمد عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعية والشلو كالأنحرافي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1999.
54. محمود السيد ، تاريخ دول المغرب العربي ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2000.
55. محمد مدحت جابر ، جغرافية العمران الريفي والحضري ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 2006.
56. مظفر علي حسون الجابري ، 1986 ، التخطيط الحضري مدخل عام ، الجزء الأول مطابع جامعة الموصل .
57. منصور محمد الكيخيا ، السكان ، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، (ت) سعد خليل القزيري ، الهادي مصطفى أبو لقمة ، سرت ، دار الجماهيرية للتوزيع والنشر ، 1995.
58. منصور ، الكيخيا ، جغرافية السكان ، أسسها ووسائلها ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 2003.
59. مولود علي مقطوف ، "الوضع السكاني في مدينة الزاوية " ، في كتاب دراسات في سكان ليبيا (ت) سعد خليل القزيري ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2003.
60. كايد عثمان أبو صبحه ، جغرافية المدن ، عمان ، دار وائل ، 2003.
61. ليونارد ابلتون ، سياسة التعليم الإيطالية إزاء العرب الليبيين (1911-1922)
62. هاشم خضير الجنابي ، مدينة دهوك دراسة في جغرافية المدن ، جامعة الموصل ، 1985.
63. يسري الجوهري ، الجغرافيا الاجتماعية ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة

64. Wiger A.R Housing space Demand Across Sectional Analysis
Economics , journal ,vo.38,feb.1962Land

ثانياً الرسائل العلمية :

65. خالد محمد بن عمور ، التعليم الأساسي بمدينة البيضاء دراسة في جغرافية الخدمات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة عمر المختار، 2006.
66. صلاح ابراهيم موسى، مدينة طبرق ودور امكانياتها المتوفرة في استقطاب المهاجرين إليها رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة الفاتح ، 2008.
67. شريف عبد المنعم كامل ، التجمعات المتدهورة داخل المناطق الحضرية المخططة في مدينة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة قسم الجغرافيا ، جامعة القاهرة ، 2004
68. ريمون سمير شوقي بخيت، "النقل الداخلي في مدينة السويس ومشكلاته الرئيسية:دراسة جغرافية ،رسالة ماجستير غير منشور هقسم الجغرافية،كلية التربية،جامعة عين شمس،2006.
69. عبد الباسط مفتاح انويجي ، "الأمن المائي الليبي ومشروع النهر الصناعي،دراسة في الجغرافية السياسية"،رسالة ماجستير،(غير منشورة) قسم الجغرافية ،كلية الآداب ، جامعة قاريونس ، 2004 .
70. عبد الرازق محمد بوزيد،"إقليم برقة دراسة جغرافية"،رسالة ماجستير،(غير منشوره)،قسم الجغرافية،كلية الآداب،جامعة لقاهرة، 1979.
71. فاطمة عبد النبي عطية ، " النمو الحضري في مدينة الأبيار: دراسة تحليلية لمعوقات النمو وتوقعات المستقبل" ، رسالة ماجستير، (غير منشورة) ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 2004.
72. محمد رأفت محمود ، البنية الإقتصاديةوالإجتماعية لسكان المناطق العشوائية ، دراسة ميدانية لبعض المناطق العشوائية بمحافظة أسيوط ، 1998.
73. محمد مرسل ، التغيرات السكانية في الفرع البلدي اغدامس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافية ، كلية الآداب ، جامعة قار يونس ، 1988.
74. كفاح صالح محمد ، توزيع الخدمات العامة وتخطيطها ، في بلدة طمون ، بالاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية ، جامعة النجاح ، 2007 .

75. نعمات محمد نظمي ، الإرتقاء العمراني بالمناطق المتدهورة ، (تقييم لتجربة زبالين ناصر) رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الهندسة ، جامعة عين شمس ،1993.

ثالثاً التقارير الرسمية:

76. المؤسسة الامة للإسكان والمرافق (موسوعة القوانين والقرارات المتعلقة بالحرس البلدي)مكتب الدراسات والتخطيط،2007.
77. اللجنة الشعبية العامه، قرارات اللجنة الشعبية العامه رقم 460 بشأن التخطيط العمراني،2009.
78. رضوان أحمد بشير وآخرون ، تقرير أطلس التنمية ، دراسة مسحية حول واقع القطاعات بشعبية البطنان 2001.
79. محطة محطة الأرصاد الجوية بمدينة طبرق ، بيانات غير منشورة (2010)
80. مكتب الموارد المائية والسدود ، اللجنة الشعبية للزراعة والثروة الحيوانية والمائية / البطنان، بيانات غير منشورة.2006 قسم المياه ،شركة المياه والصرف الصحي ،البطنان ، بيانات غير منشور.2010.
81. جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق شعبية البطنان ، بيانات غير منشورة.2010
82. مكتب التدريب والمعلومات ،تقرير عن شركة المياه والصرف الصحي ،البطنان ، بيانات غير منشورة سنة 2010
83. دوكسيادس ، مناطق المخططات الشاملة والعامه ، بلدية درنة ، إقليم البطنان الفرعي مدينة طبرق ، اثينا ، 1979.
84. قسم الإحصاء والتوثيق ، مركز البطنان الطبي ، 2006 ، بيانات غير منشورة .
85. مكتب المعلومات والتوثيق ،السجل المدني طبرق ، بيانات غير منشورة 2006.
86. مكتب الأكتتابو الإنتقال ، السجل المدني طبرق ، بيانات غير منشوره.
87. أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد 1973 م .
88. أمانة التخطيط والاقتصاد، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد 1984م، بلدية البطنان.

89. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد 1995م، منطقة البطان .
90. الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان 2006م
91. مؤسسة دو كسيادس ، أعمال جرد، المحافظات الشرقية، محافظة درنة، متصرفية طبرق، 1966
92. Dioxides associates international ,1979 .
93. Engineering consultant office utilities ,tupruq, draft final, report on
th master pla, tripoli, 1995,
94. مصلحة التسجيل العقاري مجموعة التشريعات المتعلقة بعمل المصلحة طرابلس.
95. أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق ، دليل معايير التخطيط العمراني ، التقرير رقم (2)

رابعاً الدوريات:

96. محمد خميس الزوكة ، العمران العشوائي في الإسكندرية ، التوزيع والأنماط ، مجلة الآداب ،
المجلد السابع والثلاثون ، جامعة الإسكندرية ، 1989.
97. مضر خليل العمر، قياس تداعي الموجود لعمراني ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ،
العدد 31، تشرين الثاني ، 1996
98. علي مهران ، فرات توفيق الربع ، وسائل حماية المنشآت التعليمية من التدهور في الظروف
البيئية المختلفة ، مجلة المهندسين العدد 517،ابريل، السنة الخامسة والخمسون ، 1999.
99. هشام عبود الأحياء العشوائية في المدن وتأثيرها على التلوث البيئي ، مجلة البيئة ، العدد الرابع
عشر ، السنه الثالثة ، طرابلس ، 2002.
100. قاسم الزبداوي، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 28، العدد الأول ، 2012 .
101. محمد عبدالله لامه ، المشكلات الناجمة عن استنزاف المياه الجوفية في سهل الجفاره وبنغازي
وطرق التغلب عليها ، مجلة قاريونس العلمية ، العدد 3-4 السنه 13، بنغازي ، منشورات
جامعة قار يونس ، 2000.

102. سليمان منصور الحداد ، مقالة بعنوان طبرق ،مجلة ليبيا المصورة ،العدد الثاني عشر ، السنة الأولى، 1935.

103. طاهر حسو الزبباري ،الإسكان الحضري في العراق للفترة من 1978 – 1987، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية ، العدد الثامن ،السنة الثامنة، 2002 .

خامساً المؤتمرات والندوات:

104. خيرية الهادي بالة ،(دور الإدارة العمرانية في الحد من ظاهرة السكن العشوائي) ورقة عمل

مقدمة إلى ندوة السكن الغير لائق والقضاء على البناء العشوائي ، طرابلس 5 مايو 2009

105. خيرية الهادي بالة ، ورقة عمل بعنوان (السكن الغير لائق بمدينة بنغازي)مقدمة إلى مؤتمر

السكن الغير لائق والقضاء على السكن العشوائي ، طرابلس 5 مايو 2009

106. رمضان الطاهر ابو القاسم ،ظاهرة الأسكان وظاهرة البناء العشوائي في اقليم الخليج

التخطيطي ، ورشة العمل الأولى حول النمو العشوائي ، طرابلس، 2008.

107. عادل ابراهيم الشركسي ، ورقة عمل بعنوان (دراسة العشوائيات داخل وخارج مخطط مدينة

بنغازي) مقدمة إلى الندوة المحلية حول التخطيط المستدام لإعمار ليبيا ،بنغازي، 18-19

أبريل 2012

سادساً المواقع الإلكترونية :

108. www.globalarabnetwork.com/...and.../4286-2011-05-26-15-20-59

109. [omu.edu.ly/EN' "pdf"](http://omu.edu.ly/EN')

110. 1. 1997 Magellan geographix (805) 685_ 3100 www. Maps.

استمارة مسح الأراضي السكنية في مدينة طبرق

أولاً : الموقــــــــــــــــع :

1- اسم الحي أو الشارع {.....}

.....

ثانياً : الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لرب الأسرة

1- الجنس ؟

ذكر () أنثى ()

2- الحالة الاجتماعية للساكن

متزوج () أعزب () أرمل () مطلق ()

3- مكان ميلاد رب الأسرة

طبرق () مدن البطنان () مدن أخرى ()

3 - المستوى التعليمي لرب الأسرة ؟

أمي () ابتدائي () أعدادي () ثانوي ()
جامعي () فوق الجامعي ()

4- المستوى التعليمي لجميع أفراد الأسرة

أمي () ابتدائي () أعدادي () ثانوي ()
جامعي () فوق الجامعي ()

5 - مهنة رب الأسرة ؟

مدرس () موظف () أعمال حره () بدون عمل () معاش ()

6 - الدخل الشهري لرب الأسرة .

أقل من 250 دينار () 250-350 () 350-450 () 450-550 ()
650-550 () 650 فأكثر ()

7- الدخل الشهري لباقي أفراد الأسرة

لا يوجد () أقل من 250 دينار () 250-350 () 350-450 ()
550-450 () 650-550 () 650 فأكثر ()

8- عدد أفراد الأسرة

1-3 () 4-6 () 7-10 () 11 فأكثر

9 - عدد الأسر الساكنة في منزلك

أسرة واحدة () أسرتين () ثلاث أسر فما فوق ()

ثالثاً : بيانات عن المسكن:

1- مساحة الوحدة السكنية

أ - المساحة الكلية

أقل من 100 متر () 100 - 200 () 200 - 300 ()

300 - 400 () 400 - 500 () 500 فأكثر ()

ب- المساحة المسقوفة

أقل من 100 متر () 100 - 200 () 200 - 300 ()

300 - 400 () 400 - 500 () 500 فأكثر ()

2- ارتفاع المبنى

منزل طابق واحد () طابقين فأكثر ()

3- عمر المبنى

أقل من 20 سنة () 20 - 50 () أكثر من 50 سنة

4- مادة البناء المستخدمه

أ- البناء

حجر () خشب () طوب أسمنتي (بلوك) () زنك ()

ب- السقف

خرسانه مسلحة () خشب () زنك ()

5- الحالة الإنشائية للمسكن

ممتازة () جيدة () متوسطة () مقبولة () رديئة ()

6- مصدر تمويل البناء

قرض () جهود ذاتي () مسكن شعبي () أخرى ()

1- نوع البناء :

بناء عشوائي () بناء حسب المخطط ()

7- أسباب تدهور المسكن

عامل الإهمال () قلة الإمكانيات المادية () عامل القرارات البلدية ()
عامل التبدل في استعمالات الأرض ()

الخدمات التعليمية

المسافة المقطوعة بين المدرسة والمسكن

أقل من 500 م () من 500 – 1000 () 1000 - 2000 () 2000 فأكثر ()

الخدمات المتوفرة داخل الحي السكني

المياه نعم () لا ()

الاتصالات نعم () لا ()

الصرف الصحي نعم () لا ()

في حالة عدم وجود شبكة الصرف الصحي ما هو البديل

الآبار السوداء () الأراضي الفضاء ()